Norway in Jordan
Royal Norwegian Embassy in Amman

معهد السياسة والمجتمع
Politics & Society Institute

الانتقال الديموقراطي والسياسي: مقاربة أردنية نرويجية

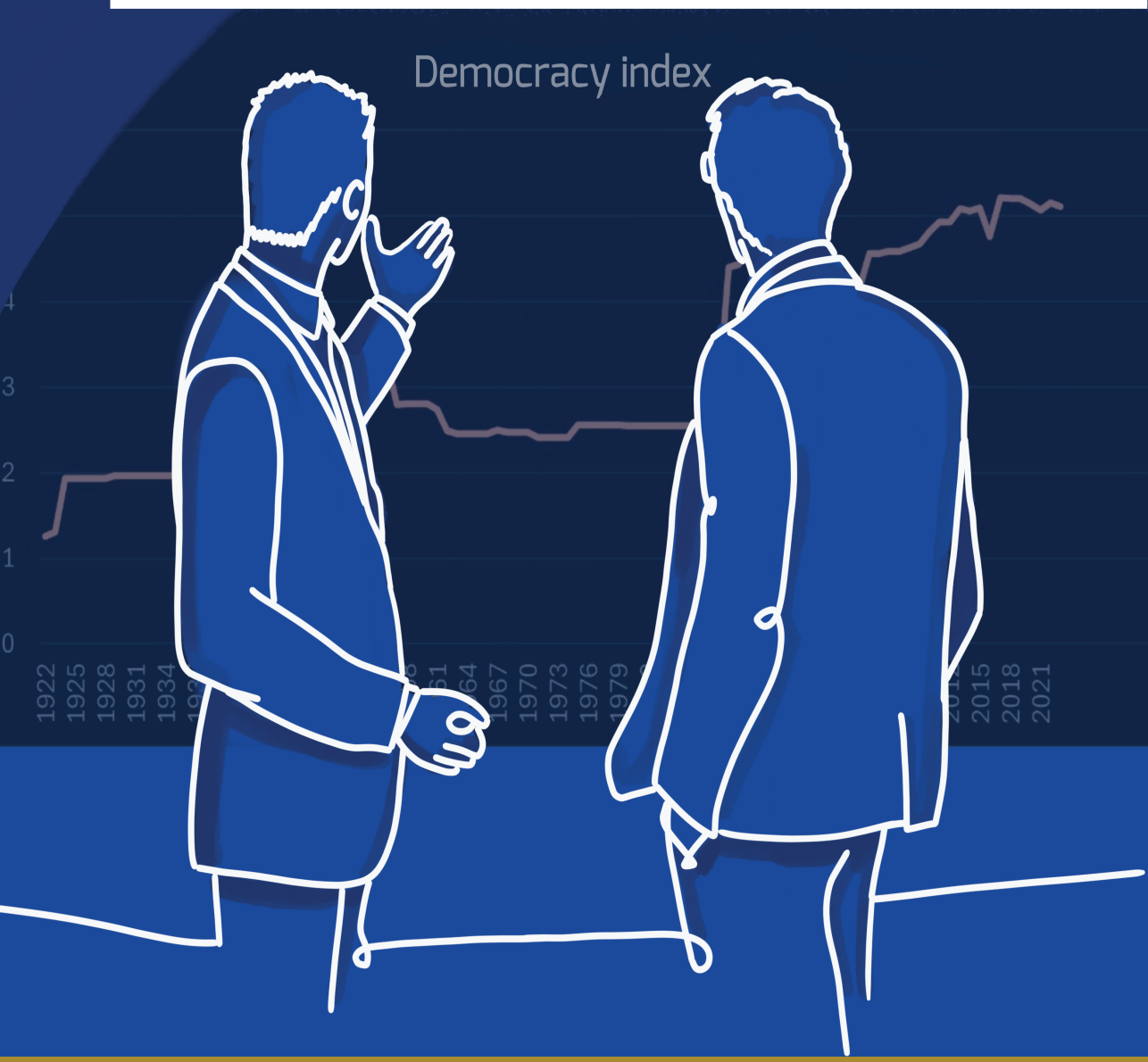

تحرير: أنس الدباس
معهد السياسة والمجتمع

الانتقال الديموقراطي والسياسي:
مقاربة أردنية نرويجية

Norway in Jordan
Royal Norwegian Embassy in Amman

الانتقال الديموقراطي والسياسي: مقاربة أردنية نرويجية

تحرير

أنس الدباس

معهد السياسة والمجتمع

2024

جدول المحتويات

- **المقدمة** 7
- **تمهيـــد** 9
- **الملخص التنفيذي** 11

– القسم 1: التجربة النرويجية في الديمقراطية 11
السياق في الأردن 11
التأثيرات الخارجية 12
الديمقراطية وحقوق الإنسان وسياق الجنوب العالمي 13
المقارنة بين التجارب الديمقراطية الأردنية والنرويجية 13
– القسم 2: التحول الديمقراطي – مثال إسكندنافي 14
– القسم 3: الشباب السياسي – الفرص والتحديات 17
– القسم 4: دمج النوع الاجتماعي – الفرص والتحديات 20
– القسم 5: التحول الديمقراطي/التراجع الديمقراطي – استعراض مائة عام 24
– القسم 6: قياس الديمقراطية: نموذج مؤشر التنوع الديمقراطي 27

- **ورقـــات العمـــل** 31
- **تجارب في التحول الديمقراطي والممارسة الحزبية حول العالم: الممالك الإسكندنافية كمثال**

فيلد لونان جوف 33
– الملخص 33
– تمهيد 33
– اتجاهات التحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم 29
– تقلب النظام وبناء الدولة 37
– إضفاء الطابع المؤسسي والبرلماني على الأحزاب 40
– دور شاغلي المناصب في عمليات التحول الديمقراطي 41
– بناء الدولة في الدول الإسكندنافية 42
– النموذج الشمالي للديمقراطية؟ 44
– الخاتمة والآثار المترتبة 46

- **مشاركة الشباب وإدماجهم في العمل السياسي: الفرص والتحديات**

هاكون جيرلو 48
– الملخص 48
– تمهيد 49
– الإطار النظري 50
– التأثير الحقيقي 54
– التنشئة الاجتماعية 55
– التمثيل 56
– التعرض المبكر 59
– القمع 60

- حراس البوابة 62
- المناقشة 66

• **إدماج المرأة في العمل السياسي: الفرص والتحديات**

لويزا بولازيز وجاكوب نيروب 74

- تمهيد 74
- فرص وفوائد المرأة في السياسة 75
- التحديات التي تواجه المرأة في السياسة 77
- النساء في مجالس الوزراء 80
- النساء في المحاكم 82
- المناقشة والخلاصة 86
- المراجع 88

• **المد والجزر: تأثير التيارات التاريخية على ديمقراطية الأردن**

محمد أبو رمان وأنس الدبّاس 92

- لمحة تاريخية: تكوين المؤسسات 93
- عهد الملك الحسين 95
- الحكومة النيابية 1956 95
- انهيار التجربة الديمقراطية 97
- التراجع الديمقراطي (1957-1989) 98
- استحداث ديمقراطية مقيدة 99
- هل الديمقراطية الأردنية محكوم عليها بالفشل؟ 103
- المؤسسات العامة 105
- البيروقراطيات 105
- هيئات صنع القرار 106
- الخلاصة 107

• **قياس أبعاد الديمقراطية وتقييم كيفية تأثير العوامل السياسية الدولية عليها، مع تطبيقاتها على الأردن والنرويج**

كارل هنريك كنوتسن 109

- تمهيد 109
- أبعاد الديمقراطية ومؤشر التنوع الديمقراطي 113
- درجات الديمقراطية للنرويج والأردن 122
- العوامل الدولية التي تؤثر على آفاق الديمقراطية 130
- العوامل الجيوسياسية وغيرها من العوامل العالمية 131
- الصراع الدولي المسلح 133
- تأثيرات الجوار: التدخلات والمحاكاة والانتشار 135
- العوامل الجيوسياسية وغيرها من العوامل العالمية 131
- الملخص 137

المقدمـــة

باسم معهد السياسة والمجتمع (PSI)، يسعدني أن أقدم لكم هذا الكتيب والذي يأتي ضمن مخرجات مشروعنا التعاوني مع السفارة النرويجية في عمان، تحت عنوان «الانتقال الديموقراطي والسياسي في مقاربة أردنية ونرويجية».

لقد كانت هذه المبادرة جزء من رحلة عميقة من الحوار السياسي والثقافي وتبادل المعرفة بين النرويج والأردن، والتي تهدف إلى إثراء المشهد السياسي في الأردن من خلال مراجعة التجارب والرؤى المشتركة بين البلدين.

يوثق هذا الكتيب النقاشات المعمقة التي جاءت خلال مؤتمرنا الأول والذي عقد في أكتوبر 2024، وأيضا يضع هذا الكتيب الإطار ويمهد لسلسلة من ورش عمل حوارية والمخطط أن يتم عقدها في عام 2025. وتهدف هذه الورش إلى تعزيز النقاش حول الإصلاح السياسي، مستندة إلى المعرفة الأساسية التي تمت مشاركتها خلال المؤتمر.

نتقدم بجزيل الامتنان للأكاديميين النرويجيين من جامعة أوسلو الذين ساهموا بشكل كبير في نجاح هذا المؤتمر. فقد أثرت خبراتهم وأوراق العمل التي قدموها النقاشات وشكلت جزءًا جوهريًا من هذا الكتيب. كما نتوجه بالشكر الخاص إلى الدكتور محمد أبو رمان، المستشار الأكاديمي في معهد السياسة والمجتمع، الذي كان لتنسيقه الدؤوب مع الأكاديميين النرويجيين دور محوري في مواءمة المؤتمر مع أهدافنا. إضافة إلى ذلك، نشكر بشكل خاص البروفيسور كارل كناتسن الذي قاد جهود التنسيق مع الأكاديميين الآخرين من النرويج، مما ضمن تبادلًا شاملًا ومثمرًا للأفكار.

علاوة على ذلك، أود أن أعبر عن تقديرنا للجامعة الأردنية على استضافة المؤتمر تحت رعايتها وتوفير بيئة ملائمة لهذه النقاشات الهامة.

كما أود أن أوجه شكرًا خاصًا إلى خالد الشواهين، منسق المشروع، الذي كان التزامه واهتمامه الدقيق بالتفاصيل عاملًا أساسيًا في ضمان التنفيذ السلس للمؤتمر وإعداد هذا الكتيب. لقد كان تفانيه حاسمًا في تحقيق أهدافنا. وكذلك الشكر موصول إلى أنس الدباس، المحرر لهذا الكتيب، الذي كانت خبرته ضرورية في تنقيح المحتوى وضمان أن يكون هذا الإصدار بأعلى معايير الجودة.

نتوجه بشكرنا العميق إلى السفارة النرويجية في عمان على دعمها السخي، وإلى جميع المشاركين الذين أسهمت مشاركتهم الفعالة ورؤاهم في وضع أساس قوي لجهودنا المستقبلية. كما أشيد بجهود فريق معهد السياسة والمجتمع الملتزم والتي كانت سببا رئيسا في انجاه اهداف المشروع.

بينما تتصفحون هذا الكتيب، نأمل أن يكون مصدرًا للإلهام والحوار المستمر والعمل نحو إصلاح سياسي قوي وشامل في الأردن. نحن متحمسون لمواصلة هذه الرحلة من خلال ورش العمل القادمة وما بعدها.

رشا فتيان سليم
المدير التنفيذي
معهد السياسة والمجتمع

تمهيـــد

شكّل التحول الديمقراطي في الأردن على مدى العقود القليلة الماضية محور تركيز رئيسي للعديد من المنظمات غير الحكومية و«المنظمات غير الحكومية الدولية» والمنظمات الدولية والحكومات. ولا شك أن مبررات هذا التركيز واضحة للجميع: فالأردن هو من بين البلدان القليلة المستقرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون أن يكون متمتعاً بموارد طبيعية واسعة، كما أن نظام الحكم فيه ملكي دستوري نسبياً، وأقرب حلفائه هم جميعاً من الدول الديمقراطية. وعلى الرغم من ذلك، فإن تجربة التحول الديمقراطي في الأردن لا ترقى إلى الآمال الكبيرة المحددة لهذا البلد. ولقد مر الأردن بدلاً من ذلك بالعديد من حلقات للتحول الديمقراطي والتراجع الديمقراطي. فقد كان للأردن منذ استقلاله تجربة متنوعة، من انتخاب حكومة برلمانية حقيقية في أواخر الخمسينيات إلى حظر جميع أشكال الممارسة الديمقراطية بعد بضع سنوات.

من ناحية أخرى، اشتهرت الدول الإسكندنافية، بما فيها النرويج، بديمقراطياتها الموحدة. فعلى سبيل المثال، أرسى فرانسيس فوكوياما حجة حداثية للحتمية الديمقراطية، واشتهر باستخدام عبارة «الطريق إلى الدنمارك» كاختصار لعملية التحول الديمقراطي. غير أنه من المهم لنا أن نفهم بأن الطريق إلى الدنمارك لا وجود له؛ حيث تلعب السياقات المختلفة والتجارب التاريخية والعوامل الأخرى دوراً في إمكانية عملية التحول الديمقراطي وشكله.

وبدلاً من محاولة فهم كيفية تكرار التجربة النرويجية في مكان آخر، يهدف مؤتمر «نقل التجربة النرويجية في الإصلاح السياسي إلى الأردن» وذلك لفهم أوجه التشابه والاختلاف بين السياقين النرويجي والأردني لدراسة إمكانية التعلم من التجربة النرويجية في مختلف المجالات، حيث ينقسم المؤتمر إلى جلسات مختلفة.

ينقسم الملخص التنفيذي إلى ستة أقسام، وهو يماثل الجلسات الست التي يتكون منها المؤتمر. حيث يناقش القسم الأول تحت عنوان «التجربة النرويجية في الديمقراطية» السياقين النرويجي والأردني، مع التأكيد على السياق الأردني الحديث. أما القسم الثاني «التحول الديمقراطي» فيسلط الضوء على الجوانب التي ساعدت أو أدت إلى التحول الديمقراطي في الممالك الإسكندنافية. ويناقش القسم الثالث تحت عنوان «الشباب السياسي» الأمور التي تؤدي إلى استقطاب الشباب أو تثبيطهم سياسياً. وفي المقابل، يناقش القسم الرابع تحت عنوان «دمج النوع الاجتماعي» موضوع المرأة في مناصب السلطة، مع تخصيص معظم القسم لتمكين المرأة في مجلس الوزراء والقضاء. أما القسم الخامس تحت عنوان «التحول الديمقراطي/التراجع الديمقراطي»، فهو فريد من نوعه لأنه يناقش تاريخ الديمقراطية في الأردن ويسلط الضوء على التحديات المستقبلية. ويختتم المؤتمر بالقسم السادس والأخير تحت عنوان «قياس الديمقراطية»، وهو يعرض الأفكار الأساسية لقياس الديمقراطية، مع تسليط الضوء على مؤشر التنوع الديمقراطي (V-Dem) ومناقشة بعض التحديات الرئيسية التي يواجهها الأردن.

لا يهدف التقرير إلى محاولة عرض وقائع المؤتمر وهو لا يستند إليها بشكل صارم، بل وبدلاً من ذلك، فإننا أثناء إعداد هذا التقرير، استفدنا من أوراق العمل والمناقشات داخل الجلسات وخارجها والمزيد من الأبحاث الأساسية لتقديم صورة شاملة عن حالة الديمقراطية في الأردن. ولقد توسع البحث الأساسي ليشمل البحوث النظرية والتاريخية والسياساتية، وهو يغطي معظم الجلسات.

ختاماً، أودّ أن أشكر الدكتور محمد أبو رمان على ملاحظاته القيّمة حول المسودات السابقة للتقرير، كما أشكر عبد الله الطائي، فرح أبو عيادة، حمزة محمود، حسن جابر، وليان عطية على تدوين الملاحظات خلال جلسات المؤتمر.

الملخص التنفيذي

القسم 1 : التجربة النرويجية في الديمقراطية

يمر انتقال الدولة بناء على فكر فرانسيس فوكوياما ومفكرو الحداثة بمراحل مختلفة كما وصفت في سياق الانتقال المذكور. حيث جرت مناقشة للسياق الأردني المحلي والدولي في الجلسة الأولى للمؤتمر وتوسع النقاش في أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين السياق النرويجي.

السياق في الأردن

لا بد من الإشارة إلى أن المنطقة العربية شهدت مراحل مختلفة من الديمقراطية والسيادية في العديد من العصور، ومع ذلك، فإن اللحظة الحقيقية الوحيدة للتحرير كانت بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية في أعقاب الثورة العربية الكبرى، فمن المعلوم أن هذه اللحظة التاريخية وكل الزخم الذي بدأته قد تعطل بسرعة بعد إقامة الانتداب الفرنسي والبريطاني، والاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ناهيك عن الانقلابات التي وقعت في المنطقة في العقود اللاحقة.

كما أن هناك العديد من العوامل الفريدة والمثيرة للاهتمام والتي تؤثر على الوضع الحالي في الأردن. فالتجربة التاريخية، أو تبعيتها للمسار، هي عامل مهم سنشرع في مناقشته بشكل أكثر شمولاً في الجلسة الخامسة. أما العوامل الأخرى فتشمل الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن: حيث أن الاقتصاد الأردني ليس صناعياً؛ وتساهم الخدمات بما يقرب من 60 % من الناتج المحلي الإجمالي؛ كما أن الهوية الوطنية في الأردن ما زالت محل تساؤل، مع عدم وجود سرد موحد لجميع المكونات الاجتماعية؛ والجمهور غير مشارك أو غير مثقف بشأن الديمقراطية، مع التشكيك في جهود النخبة ونواياها على نطاق واسع بالنظر إلى التجارب التاريخية للتحول الديمقراطي والتراجع الديمقراطي في الأردن.

إن المحاولة الحالية للتحول الديمقراطي في الأردن ما هي إلا عملية معقدة ومستمرة لا تتبع أي نماذج محددة للنظرية الديمقراطية وما زالت تواجه العديد من التحديات. حيث ترى الأدبيات أن هناك عاملان يساعدان بشكل كبير في عملية التحول الديمقراطي ألا وهما: دولة قوية وناخب مثقف. فالدولة القوية، خاصة تلك التي تتوفر بها الإرادة الحقة لدى النخبة في حدوث عملية التحول الديمقراطي، توفر أساساً متيناً للتحول الديمقراطي وتقلل من احتمالية التراجع الديمقراطي أو انهيار النظام بعد الانتقال. ومن ناحية أخرى، فإن الجمهور المثقف يعمل على محاسبة النخبة، والتصويت لصالح السياسات بدلاً من أنظمة المحسوبية، كما أنه يتحرك لدعم المؤسسات الديمقراطية. إلا أن هذه العوامل مع ذلك، لا تخلو من التحديات، فعملية التحول الديمقراطي في الأردن معقدة ومستمرة.

التأثيرات الخارجية

تأثرت التجربة النرويجية في مجال التحول الديمقراطي بشدة بالتهديدات والتأثيرات الخارجية. ففي أوائل القرن التاسع عشر، فرض البريطانيون حصاراً على مضيق سكاجيراك، مما أدى إلى عزل النرويج فعلياً، والتي كانت جزءاً من الاتحاد الدنماركي النرويجي آنذاك، وذلك بهدف وقف أي تورط في الحروب النابليونية على الجانب الفرنسي. وهناك إجماع بأن الاستقلال والدستور والأساس الذي أفضى إلى الديمقراطية الناتجة عن ذلك تعود أصولها إلى هذا الحدث، مما ساهم بشكل كبير في خلق هوية وطنية نرويجية موحدة.

لقد لعبت التهديدات الخارجية دوراً في خلق هوية وطنية نرويجية، وعلى الرغم من ذلك، فإن الجهات الفاعلة الخارجية لم تشارك بشكل مباشر في عملية التحول الديمقراطي في النرويج، وهذا على النقيض من المنطقة العربية، حيث يلعب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الأخرى دوراً وازناً. وفي حين اتفق الحاضرون عموماً على أن التأثيرات العالمية كان لها ضغط سلبي على إرساء الديمقراطية، إلا أن المواقف بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مع الصين كانت أقل إجماعاً. وقد يعزى الافتقار إلى الإجماع إلى عامل مختلف تم التطرق إليه ألا وهو: تصور الديمقراطية في العالم العربي.

الديمقراطية وحقوق الإنسان وسياق الجنوب العالمي

في رده على مداخلات الأفراد الحضور في المناقشة اللاحقة بشأن الحاجة إلى تحويل الفهم المتعلق بالديمقراطية في المنطقة، أشار أحد المتحدثين إلى أهمية فصل النظم السياسية الغربية عن التصور تجاه الديمقراطية، مؤكدا أن استنساخ المؤسسات لا يكون مصيره النجاح بالضرورة. وبدلاً من ذلك، شدد الحضور على أنه ينبغي تكييف المؤسسات الديمقراطية مع السياقات الوطنية. كما ناقش المتحدث أيضاً الشعور المتزايد داخل الجلسة حول كيفية إنفاذ حقوق الإنسان في الديمقراطيات الغربية بشكل انتقائي وعدم اعتبارها عالمية عند تطبيقها على سياق الجنوب العالمي، مع التركيز على العدوان الإسرائيلي الحالي على غزة ولبنان.

إن الديمقراطية –بوصفها مفهوماً مثالياً ذا تفسيرات مختلفة– تواجه العديد من التحديات، حيث تشهد أوساط الشباب في أوروبا مشاعر من الاستياء المتزايد بين الشباب من أداء الديمقراطيات بالنظر إلى ارتفاع اللامساواة، ويشار إلى أن المظالم المعبر عنها ضد الديمقراطية تعتمد اعتماداً كبيراً على السياق، على نحو كيفية اعتماد الديمقراطية والانتقال الديمقراطي على السياق. ومع ذلك، شدد الحضور على أن حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية إنما هي عالمية وغير معتمدة على السياق.

المقارنة بين التجارب الديمقراطية الأردنية والنرويجية

يمكن ملاحظة الكثير من أوجه الاختلاف والتشابه الشاسعة بين التجربتين الديمقراطيتين في الأردن والنرويج، ففي حين ارتبط الانتقال الديمقراطي في النرويج بالقومية والصراع الخارجي، وتبلور في نهاية المطاف من خلال خطوات بطيئة وتدريجية، تلعب الجغرافيا السياسية في التجربة الأردنية الحالية دور الدافع والمعرقل على حد سواء أمام الديمقراطية، حيث يمكن أن ترجح كفة المخاوف الأمنية على الحريات المدنية في الأولويات الوطنية.

في المقابل، كانت تجربة التحول الديمقراطي في النرويج أكثر عضوية وأقل من حيث الاتجاه من أعلى إلى أسفل بالمقارنة مع التجربة الأردنية، حيث أن النخبة في الأردن هي المناصر الرئيسي للديمقراطية، وهي تواجه مقاومة تتمثل في التهديدات الإقليمية، والافتقار إلى المؤسساتية، والجمهور المقيد.

القسم 2: التحول الديمقراطي - مثال إسكندنافيا

جرى في الجلسة الثانية استكشاف السياق النرويجي وتجربة التحول الديمقراطي بمزيد من التعمق، وسلط المتحدثون الضوء على الاتجاهات في التحول الديمقراطي، وتقلب النظام، وتوطيد الديمقراطية، والمؤسساتية الحزبية، وبناء الدولة. زاستخدمت المتحدثة في تلك الجلسة، الأستاذة فيلد لونان جوف، مثال الممالك الإسكندنافية في سياق استعراضها للمفاهيم التي نوقشت في الجلسة.

حيث ناقشت المتحدثة مواضيع مختلفة في ورقتها. أولاً، إن موجة الديمقراطية، أو اتجاهات التحول الديمقراطي، تسلط الضوء على الكيفية التي توقفت بها الديمقراطية، بعد الحرب العالمية الثانية، عن كونها نظام حكم نادر ومن ثم انتشارها على مستوى العالم. وعلى المدى الطويل، أظهرت الدراسات التي أجريت على الديمقراطية أن الديمقراطيات الشابة، على النقيض من الديمقراطيات الراسخة، كانت أكثر تقلباً، وعرضة لتغيير النظام ومن المرجح أن تتراجع، كما أنها أكثر تأثراً بالأزمات السياسية. ولقد اتخذ انهيار النظام، الذي ازداد في نهاية القرن العشرين، أشكالاً مختلفة منها: الانقلابات، والانتفاضة، والحروب بين الدول، والتحرر الموجه، والانقلابات التلقائية.

على الرغم من أن الأدبيات المتعلقة بالتحول الديمقراطي واستقرار النظام كثيرة ومتنوعة، فقد أشارت المتحدثة في ورقتها إلى أن صياغة نظرية استقرار النظام لم تتحقق بعد. وبدلاً من ذلك، تم اقتراح عوامل لتحقيق استقرار الأنظمة وزعزعة استقرارها. إذ قد يكون الفقر والأزمات السياسية ووجود نظام مختلط من بين المؤشرات القوية على تقلب النظام. ومن ناحية أخرى، فإن بناء الدولة والمؤسساتية الحزبية، وهي الأحزاب التي يمكن أن تساعد السياسيين على تنسيق طريقهم للخروج من الأزمات مع الحفاظ على المصالح الخاصة، هي مؤشرات قوية على استقرار النظام. وفي حين أن مأسسة الأحزاب ليس مؤشراً مباشراً على الديمقراطية، إلا أنها تفضل الاستقرار الديمقراطي.

بدأ بناء المؤسسات الديمقراطية في الدول الإسكندنافية، في القرن التاسع عشر وتم ترسيخه من خلال توسيع حق المرأة في الاقتراع في القرن العشرين. هذا النموذج الاسكندنافي، الذي صيغ على أساس المؤسسات القوية والأحزاب القوية والرعاية الاجتماعية، وقد نجح في الحفاظ على الاستقرار الديمقراطي. ومع ذلك، أشارت المتحدثة إلى أهمية التمسك بأن هذا النموذج خاص بالسياق، وعند تطبيقه في سياقات مختلفة، يجب النظر بعناية في محاذير الاختلافات بين النموذجين.

يتمثل الاختلاف الأساسي بين النموذج الاسكندنافي والسياق الأردني في دور الدين في السياسة. فعلى العكس، تتسم السياسة الإسكندنافية بالعلمانية أساساً، في حين أن السياسة والدين في الأردن يتقاطعان في كثير من الأحيان. وعلاوة على ذلك، هناك انقسامات سياسية في الدول الإسكندنافية، وهي تدور في المقام الأول حول القضايا «التي تركز على الناس»، لكن القضايا تتضاءل في السياسة الأردنية بسبب المخاوف الجيوسياسية والأمنية.

بالإضافة إلى ذلك، هناك فهم مختلف في كل من الأردن والدول الإسكندنافية لدور التاج كمؤسسة، ففي النرويج والمنطقة الأوسع، تعتبر الملكيات ملكيات دستورية بحتة، حيث يعمل الملك كرئيس صوري احتفالي بدلاً من كونه فاعلاً سياسياً حاسماً. أما في الجانب الآخر، يتمتع الملك في الأردن بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة على الصعيدين المحلي والدولي، وللملك في الأردن دور مزدوج كوسيط اجتماعي وطني، ورئيس للسلطة التنفيذية، ورئيس للسلطة التشريعية، وهو شخصية حاسمة في الشؤون الخارجية في الأردن.

أما الاختلاف الآخر بين السياقين فيتمثل في مأسسة الأحزاب، فعلى خلاف الأحزاب السياسية النرويجية التي تؤكد على السياسات، توصف الأحزاب السياسية الأردنية بأنها تتمحور حول الأفراد، على غرار ما يعرف بعبادة الشخصية.

وعلى الرغم من كل ذلك فهناك بعض أوجه التشابه بين السياقين الأردني والأوروبي، حيث سلط الحاضرون الضوء على التحدي المتبادل للشعبوية في

كلا السياقين، حيث أن الخلاف ما بين الشعبوية الأردنية القائمة على الحركات الإسلامية والشعبوية الأوروبية القائمة على المشاعر المعادية للمهاجرين، كما يكمن في الطريقة التي يتم بها تصوير الانقسام، إلا أنها تظل متشابهة في الطريقة التي تنتهجها كل منها في تحشيد الشعب. وسلط أحد المشاركين الضوء على أن فقدان الثقة في الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية بين الشباب من كلا السياقين هو محرك مشترك يؤدي إلى هذا التحدي.

ثم سلطت المناقشة الضوء على تحديين حاسمين أمام التحول الديمقراطي في الأردن وهما: العوامل الجيوسياسية وتسييس الدين. حيث أن التحدي الأول يبرز مخاوف أمنية للعملية السياسية، وكما نوقش في الجلسة الأولى، غالباً ما تتفوق مخاوف الأمن القومي على الحريات المدنية.

ومن ناحية دور الإسلام في السياسة، قارن المحاور بين مجموعتين مختلفتين: الإسلام السياسي والإسلام الراديكالي، فالإسلام السياسي الذي يمكن أن ينخرط في العملية الديمقراطية ويندمج في الإطار الديمقراطي، يختلف اختلافاً كبيراً عن الإسلام الراديكالي. أما الإسلام الراديكالي فهو غير ديمقراطي، ومعارض للديمقراطية، بل ويشكل تهديداً للديمقراطية.

في ختام الجلسة، جرت مناقشة أوجه التشابه والاختلاف بين السياقين النرويجي والأردني. وتم تسليط الضوء على أهمية العوامل التي تساعد في توطيد الديمقراطية والاستقرار، مثل مأسسة الأحزاب والدولة القوية، مع التركيز على بعض عوامل الخطر لتدهور النظام، مثل الأزمات السياسية الحادة والتهديدات الخارجية والقوى المناهضة للديمقراطية.

رغم أن كلاً من النرويج والأردن تشتركان في مسألة الشعبوية كتهديد للديمقراطية، إلا أنه ينبغي دراسة السياق الأردني بعناية أكبر، مع تسليط الضوء على الوضع الجيوسياسي الفريد، ودور الدين في السياسة، وعدم مأسسة الأحزاب، خاصة وأن الديمقراطية تتراجع عالمياً لصالح التراجع الديمقراطي.

القسم 3: الشباب السياسي – الفرص والتحديات

في الجلسة الثالثة، قدم الدكتور هاكون جيرلو ورقة حول هذا الموضوع، سلط فيها الضوء على الشباب، وكيف أنه على الرغم من نشاطهم السياسي المتساوي في الاستقطاب السياسي غير الرسمي مثل الأجيال الأكبر سناً، إلا أنهم أقل نشاطاً بكثير في التنظيم الرسمي. واستخدم الدكتور هاكون نموذجاً عقلانياً مشتركاً لتحليل الدوافع الداخلية والعقبات الخارجية التي تؤثر على قرارات الشباب للمشاركة السياسية.

ينظر الدكتور هاكون إلى مصدر أساسي من مصادر التحفيز الداخلي على أنه تصور لوجود تأثير حقيقي على الأمور السياسية، مثل كيفية ارتفاع معدلات الإقبال في الانتخابات الأكثر تنافسية، حيث ينظر الناخبون إلى أصواتهم على أنها أكثر أهمية. فإذا رأى الشباب أن جهودهم غير مجدية، لن يكون من المرجح أن يتحركوا، وسيفضلون قضاء وقتهم في مكان آخر. إن الاعتقاد بقدرتهم على التأثير يتأثر بشكل كبير بتجاربهم السابقة، سواء كانوا قد رأوا مراراً وتكراراً فشل المشاركة السياسية للشباب أو أن لديهم أمثلة على الاستقطاب الناجح الذي يقوده الشباب.

قد يكون وجود ممثلين شباب في منظمات سياسية مختلفة، مدنية أو عامة أو دولية، مثالاً يزيد من الاعتقاد بوجود تأثير حقيقي. ويُنظر إلى التمثيل الوصفي على أنه يشتمل على خصائص وصفية مشتركة بين الممثل والذين يتم تمثيلهم، مثل العمر في حالة الشباب. وقد يؤدي وجود ممثلين شباب إلى تشجيع الشباب الآخرين على الاستقطاب، ومن المرجح أن يقوم الممثلون الشباب بتمكين ودعم الجهات الفاعلة الشابة الأخرى.

يعتمد وجود ممثل شاب بشكل فعال على التنشئة الاجتماعية للشباب. فالشبكات الاجتماعية لها تأثيرات هائلة حول ما إذا كان الشباب سيشاركون في السياسة، لأنها تؤثر على غرس المعايير، والمشاركة مع الأشخاص والمنظمات الناشطة سياسياً، وفهم السياسة لدى الشباب. ويكون للتعرض المبكر للسياسة والحركات السياسية تأثير لا يصدق على المدى الطويل، مما يمنح الأسرة، وخاصة الآباء كأرباب للأسرة، تأثيراً كبيراً على المشاركة لاحقاً.

يمكن للوالدين تمكين الأطفال سياسياً وتعريضهم للسياسة في سن مبكرة، غير أنه يمكنهم أيضاً الاضطلاع بدور المراقبين أو ما يعرف بدور حراس البوابة. حيث يعد حراس البوابة أحد الحواجز الرئيسية أمام المشاركة السياسية للشباب، ومن المفهوم أنهم أفراد يمارسون سيطرة كبيرة على الأفراد أو الجماعات بطريقة غير ملموسة. ومن ناحية أخرى، يصنف المنع الجسدي ضمن حدود القمع عندما تستخدم الحكومات تكتيكات تتراوح من الرقابة إلى الاعتقالات لردع المشاركة السياسية، وخلق حواجز أمام الاستقطاب، وتقويض الهياكل اللازمة للعمل الجماعي. ولا تزال أشكال القمع في الأنظمة غير الديمقراطية هي أهم حاجز أمام المشاركة السياسية، خاصة بالنسبة للشباب.

كان العاملان الأخيران من العوامل التمكينية اللذان ناقشتهما الجلسة هما الوضع الاجتماعي والاقتصادي للشباب ومستواهم التعليمي. فعلى الرغم من أن البحث يجد علاقة مباشرة بين زيادة الوضع الاجتماعي والاقتصادي وما بين المشاركة السياسية، إلا أن الفروق الدقيقة في هذه العلاقة لم تكتشف بعد. إن الحكم على مسألة ما على أنها سببية أم لا يتعلق بكيفية تفاعل العوامل الأخرى مع الاقتصاد الاجتماعي. ويضرب الدكتور جيرلو مثلاً وهو انخفاض مستوى المشاركة السياسية في مجتمعات اللاجئين في النرويج؛ إذ يمكن أن تكون المعايير المحلية والتنشئة الاجتماعية داخل المجتمع أكثر دلالة على المشاركة السياسية في مثل هذه الحالة من الاقتصاد الاجتماعي. من ناحية أخرى، يشير البحث إلى أن التعليم له علاقة أكثر اتساقاً مع المشاركة السياسية، حيث يكون الشباب الأكثر تعليماً أكثر نشاطاً سياسياً.

وتجدر الإشارة إلى أن معالجة العوامل المذكورة قد شجعت مشاركة الشباب في النرويج. حيث أن زيادة التمويل للمنظمات غير الحكومية التي تستهدف مشاركة الشباب تسمح لهذه المنظمات غير الحكومية بتعزيز التثقيف السياسي والفرص الوظيفية لتمكين الشباب من التغلب على الحواجز الاجتماعية والاقتصادية، وتدعو الجلسات البرلمانية المنظمات غير الحكومية إلى زيادة التمثيل الوصفي والجوهري للشباب.

خلص الدكتور جيرلو إلى أن معالجة الممكّنات والمعيقات هذه يمكن أن تزيد من المشاركة السياسية للشباب. واتفق المحاور الأردني مع هذا الرأي، وسلط الضوء على الكيفية التي يمكن بها للتحول من البرامج واسعة النطاق إلى البرامج وجداول الأعمال التي تركز على الشباب أن تؤدي إلى زيادة مشاركة الشباب. وأردف أن الأردن بدأ في معالجة هذه القضايا من خلال خفض سن الترشيح، والسماح للأفراد الأصغر سناً بالانخراط بشكل أكثر فعالية في العملية التشريعية، وزيادة التمثيل الوصفي.

على العكس من ذلك، ينبغي النظر إلى المجتمع المدني كمنصة لتمكين الشباب وإعداد قادة المستقبل. وهو يمثل فرصة ممتازة لإشراك المجتمعات المحلية، وتقديم برامج متنوعة وفقاً للتخصص، ومناصرة قضايا مختلفة. فمن وجهة نظرهم، يجب على منظمات المجتمع المدني السماح بالتخصص والتعاون في المشاركة في القضايا المدنية بدلاً من التعامل معها من منظور تنافسي.

على غرار وجهة النظر هذه بشأن المجتمع المدني، لا بد للأحزاب السياسية أن تتبع نهجاً أكثر تخصصاً في جداول أعمالها، وطرح وعود سياسية ملموسة وعملية وواقعية يمكن للناخبين الحكم عليها بناءً على هذه البرامج بدلاً من الوعود الغامضة. ولقد عولجت هذه القضايا إلى حد ما من خلال توصيات اللجنة الملكية لتحديث النظام السياسي، وهي خفض سن الترشيح، والسماح بإجازة غير مدفوعة الأجر عند تولي المناصب العامة بدلاً من الاستقالة، والسماح لموظفي الخدمة المدنية بالانخراط بشكل أكثر فعالية في السياسة، وتغيير قوانين وأنظمة الانتخاب والأحزاب. كما برزت جهود أخرى حاولت زيادة التعرض المبكر للعملية الديمقراطية من خلال إدخال الثقافة الديمقراطية في المناهج الوطنية. إلا أن تقديم هذه الثقافة بشكل فعال ما زال يعتبر من ضمن التحديات.

لقد اتخذت تدابير كبيرة وجوهرية وتم انتخاب ستة شباب كأعضاء في البرلمان، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك لا يزال هناك مجال لتحقيق مزيد من التحسين. فلا بد للأحزاب السياسية أن تكون أكثر ترحيباً بالشباب. وينبغي لها أن تسعى لمأسسة الأحزاب السياسية وضمان تمثيلها من خلال أجنحة الشباب، وهو أمر بالغ الأهمية لتطوير قيادة الأحزاب وصنع القرار.

القسم 4: دمج النوع الاجتماعي – الفرص والتحديات

أثارت الجلسة الرابعة جدلاً واسعاً ومناقشة متعمقة ما بين المحاورين أنفسهم وما بين المحاورين والحضور. حيث اتبع موضوع الجلسة محادثة مماثلة للجلسة الثالثة ولكنه ركز على دور المرأة في السياسة. وفي هذه الجلسة قدمت لويزا بولازيز ورقة بحثية من إعدادها بالاشتراك مع الدكتور جاكوب نيروب.

استندت الورقة إلى حجة أساسية ألا وهي أن دمج المرأة في السياسة يفيد السياسات والمرأة بشكل كبير، وعلى الرغم من أن أسباب ذلك ما زالت محل نزاع بين أروقة الأكاديميين، إلا أن التمكين السياسي للمرأة قد حفز بشكل إيجابي النمو الاقتصادي وقلل من الفساد. كما أن التمثيل الوصفي، على غرار حالة الشباب، يحفز المزيد من النساء على المشاركة السياسية، مما يزيد من التمكين السياسي.

على الرغم من ذلك، تواجه المرأة بعض التحديات البارزة وتعاني بدرجة أكبر من الآخرين وعلى نحو غير متناسب. فعلى سبيل المثال، قد يفضل الناخبون التصويت للمرشحين الذكور في الانتخابات. ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الناخبين أكثر ميلاً نحو دعم المرشحات، حتى لو كان بعض الناخبين أكثر عداءً تجاه النساء. وقد يكون سبب هذا التفاوت هو خوف الناخبين من عدم تمكن النساء من الحصول على العديد من الأصوات، مما يدفع الناخبين إلى تفضيل التصويت لمرشحين أكثر «واقعية».

ولا يمكن إغفال فجوة الإدراك كتحد مختلف، وتحدث هذه الفجوة حين تقلل النساء من مؤهلاتهن بينما يبالغ الرجال في تقدير مؤهلاتهم، علماً بأن فجوة الإدراك يمكن تمييزها بوضوح في سوق العمل والمجال السياسي، كما تعاني النساء من تحيز مماثل من خلال التشكيك في كفاءتهن فيما يتعلق بالقضايا الحساسة سياسياً، مثل الأمن القومي. لم تناقش المتحدثة العلاقة بين فجوة الإدراك والرقابة المجتمعية وتقويض الكفاءة، إلا أننا لا نستبعد إمكانية وجود فجوة في الإدراك بسبب التحيز في التنشئة الاجتماعية بين الجنسين من الرجال والنساء.

خلصت البحوث إلى أن الديمقراطية هي واحدة من الدوافع الرئيسية لتمثيل المرأة في مجالس الوزراء. وعلى الرغم من أنها ظاهرة عالمية، إلا أن النرويج يمكن اعتبارها دراسة حالة نموذجية، حيث حققت النساء تمثيلاً بنسبة 45 % في مجلس الوزراء منذ تسعينيات القرن العشرين. واستخدم المؤلفون مجموعة بيانات (WhoGov) لإظهار أنه على الرغم من زيادة تمثيل المرأة في مجالس الوزراء، إلا أن هذا التمثيل تركز في المقام الأول في الوزارات والمكاتب ذات المكانة المنخفضة. وعليه يمكن تفسير إشراك المرأة في الديمقراطيات بالحاجة إلى استقطاب الناخبين، بمن فيهم النساء.

من ناحية أخرى، تنص فرضية المنحدر الزجاجي على أن النساء أكثر عرضة لكسر السقف الزجاجي أو أن يتم انتخابهن لمناصب أعلى في أوقات الأزمات، سواء في عالم الشركات أو العالم السياسي. وقد تناولت بعض البحوث هذه الظاهرة فيما يتعلق بتصور النساء على أنهن أكثر عناية أو أقل عرضة للفساد أو يرغبن في فعل شيء مختلف عن القيادة الذكورية التقليدية.

على النقيض من مجلس الوزراء، غالباً ما يتم تولي المقعد القضائي عن طريق التعيين بدلاً من الانتخابات في الدول الديمقراطية. وعلى هذا النحو، فإن اعتبارات التفضيل لدى الجهة القائمة بالتعيين تعتبر حاسمة. وتنظر الباحثة إلى الجهات القائمة على الاختيار على أنها جهات فاعلة عقلانية، مما يسلط الضوء على أن تعيين الحكومات للنساء في المحاكم العليا يكون أكثر أرجحية عندما يمكنهن الحصول على التقدير الإيجابي. وقد تبين أن تعيين النساء يخلق حصة غير رسمية للنساء، حيث أن هناك ميل نحو استبدال النساء بالنساء. وهذا سيف ذو حدين، حيث يسمح بتمثيل ثابت للمرأة. إلا أنه في الوقت عينه يجعل من الصعب على النساء أن يكن بديلات للرجال إذا كن على مقاعد البدلاء.

ومع ذلك، فهناك أوجه تشابه في التحديات التي تواجهها المرأة في كل من مجلس الوزراء والقضاء. فالنساء في السلطة القضائية أكثر عرضة لفجوة الإدراك،

ومن المرجح أن يواجهن العنف القائم على النوع الاجتماعي، ومن المرجح أن يخضعن للتدقيق أكثر من نظرائهن من الذكور. كما أن هناك أيضاً أوجه تشابه في الفرص، حيث تبين أن التمثيل الوصفي في المحاكم يحفز المزيد من النساء على المواصلة في كونهن جزءاً من القضاء. ومن أوجه التشابه الأخرى زيادة الأداء، حيث من المرجح أن تصدر القاضيات آراء قضائية أعلى جودة في إطار زمني أقصر من القضاة الذكور.

تلا هذا العرض إقامة نقاش سلط من خلاله الضوء على السياق الأردني والوضع الراهن لتمكين المرأة، حيث خطت المرأة خطوات كبيرة في التمثيل منذ عام 1993، عندما دخلت توجان الفيصل التاريخ كأول امرأة منتخبة في البرلمان الأردني، تلاه استحداث الحصة (الكوتا) النسائية في عام 2003، ومؤخراً بموجب التشريع الجديد بشأن الأحزاب السياسية، الذي يفرض حداً أدنى من تمثيل المرأة في عضوية الحزب وترشيحه.على الرغم من أن الدولة الأردنية، في المقام الأول من خلال جلالة الملك وجلالة الملكة، تدعم تمكين المرأة الأردنية، إلا أنها واجهت معارضة شديدة من بعض القوى الدينية والتقليدية. وتشمل هذه التحديات شيطنة المصطلحات واللغة النسوية، مما خلق سقفاً زجاجياً يصعب اختراقه.

كان هناك شعور شائع بالاتفاق على زيادة التدقيق الذي تواجهه المرأة في البرلمان، مع الشعور الإضافي بأن المرأة تتم مقارنتها باستمرار مع النساء الأخريات، مما يخلق توقعات محددة لعضوات البرلمان ويمنعهن من المشاركة المتعمقة مع بقية أعضاء البرلمان. وأشارت المحاورة بشكل خاص إلى أن المساواة لا تعني تجاهل الجدارة. بل وبدلاً من ذلك، ينبغي تنفيذها من خلال الحكم على النساء على أساس جدارتهن الحقيقية وضمان محاربة النساء لفجوة الإدراك والثقة في قدراتهن على تولي المناصب القيادية.

ومع ذلك، لا بد من تقدير الإنجازات في مجال حركة تمكين المرأة. حيث وصلت النساء في الأردن إلى مناصب صنع القرار الرئيسية في وقت قياسي من خلال الأطر

السياسية الأساسية لإدماجهن في أدوار مختلفة، بما في ذلك في القضاء. ومع ذلك، لا تزال هناك قضايا مماثلة، وإن كانت على نطاقات مختلفة، بالمقارنة ما بين الأردن والنرويج. ففي كلا البلدين، لا تزال هناك فجوات كبيرة لتمكين المرأة في القطاع الخاص، وهناك حاجة إلى مزيد من التمثيل في الأجهزة القضائية في كلا البلدين، حيث أن هناك نقص في التمكين على مستوى القضاء، حتى في البلدان المتقدمة.

يعد المجتمع والبيئة المجتمعية من العوامل الحاسمة في قبول المرأة في المناصب القيادية. حيث تحجم بعض القوى في الأردن عن تمكين المرأة، بعد أن تشكل نوع من الخوف لدى هذه القوى من المساواة المطلقة بين الجنسين. وأطلق أحد المشاركين في الجلسة تساؤلاً عما إذا كانت المساواة المطلقة جيدة أم سيئة وما إذا كان ينبغي أن تكون هدفاً بالنظر إلى الاختلافات بين الرجال والنساء. وكان للمشاعر نصيب من المناقشات حول ما إذا كانت مشاعر المرأة يمكن أن تعيق مشاركتها السياسية وتؤثر على عمليات صنع القرار.

فقد أعرب بعض المشاركين وكذلك المحاورة عن مشاعر متباينة حول كيفية انخفاض الوعي القانوني بين النساء وكيف تؤثر التصورات والتوقعات المجتمعية للنساء على فهمهن واستعدادهن للانخراط في السياسة والقضاء. كما أكد هذا الشعور أن تمكين المرأة غالباً ما يقابله عنف رمزي وسياسي. ولقد أصبحت قضية تمكين المرأة في الأردن موضوعاً مثيراً للجدل، وتعرضت لغتها للشيطنة الشديدة، إذ غالباً ما تشن الجماعات التقليدية والدينية هجومها على النشطاء. وعلى الرغم من أن أسباب ذلك غير واضحة، إلا أنها أدت إلى أن تصبح المنظمات النسوية أكثر عدوانية مع الرجال بدلاً من التأكيد على أن الهدف يجب أن يكون التمثيل المتساوي على أساس المواطنة.

ومع ذلك، كانت هناك حماسة لسماع تجارب تمكين المرأة في النرويج، حيث يمكن استخلاص الدروس من تلك التجربة لإثراء معلومات حركات التمكين الأخرى

على مستوى العالم أو تكييفها لتناسب السياقات المحلية المختلفة. وأشارت المتحدثة إلى أن تحقيق المساواة بين الجنسين في النرويج بدأ بخلق فرص للتمثيل في كل من السياسة والمحاكم. ومع ذلك، لا يزال القطاع الخاص متخلفاً عن القطاع العام في الدول الإسكندنافية. وكانت الديمقراطية حاسمة في تعزيز المساواة بين الجنسين، وقد يكون ذلك بسبب تحويل قضية تمكين المرأة من قضية محورها المرأة إلى قضية تتمحور حول حقوق الإنسان.

القسم 5: التحول الديمقراطي/التراجع الديمقراطي – استعراض مائة عام

تطرقت الجلسة الخامسة للحالة الأردنية بشكل فريد، حيث سلط المحاور الضوء على أوجه التشابه والاختلاف والدروس التي يمكن تعلمها من التجربة النرويجية. في هذه الجلسة، حيث قدم الدكتور محمد أبو رمان تتبعاً تاريخياً للمعالم الرئيسية والمراحل الحرجة التي شهدها الأردن باستخدام العدسة المؤسسية التاريخية الجديدة.

وكان من بين القضايا الرئيسية التي نوقشت مسألة عدم وجود نظرية متماسكة للتحول الديمقراطي تشرح حالة الأردن على المستويين الأكاديمي والعملي. حيث عجزت نظريات الانتقال الديمقراطي التي تركز على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتحول الديمقراطية، مثل منظري الحداثة، بما في ذلك دانيال ليرنر، عن شرح حالة الأردن. ومن خلال بحوثه، وجد الدكتور أبو رمان أن الوضع المالي ليس حاسماً في الأردن كما هو الحال في أي مكان آخر، ورأى أن العوامل الأخرى هي جزء لا يتجزأ من فهم مائة عام من التجارب الديمقراطية في الأردن.

من الناحية الاجتماعية، من غير الواضح ما إذا كانت الثقافة السياسية في الأردن حالياً ديمقراطية نظراً لتنوع التجارب. ومع ذلك، أدى الاعتماد على المسار إلى تشكيل الحكومة البرلمانية الأولى والوحيدة في عام 1956 ورفع الأحكام العرفية في عام 1989، ما أدى إلى ثقافة سياسية غامضة. ويعتبر هذان المنعطفان الحاسمان كليهما بمثابة

لحظات من التحول الديمقراطي في الأردن. ومع ذلك، فقد كان لهما نتائج مختلفة اختلافاً جذرياً بشأن الوضع الديمقراطي لكل من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ومن العوامل المهمة التي تؤثر على تجربة التحول الديمقراطي في الأردن دور مؤسسة العرش، الذي يختلف اختلافاً كبيراً عن دور مؤسسة العرش في الدول الإسكندنافية. إذ لا يوجد تعريف حتى الآن لدور النظام الملكي في الأردن، فضلاً عن عدم وضوح مداه. ولحل هذه القضية، أنشأ جلالة الملك مجلس الأمن القومي، مما يجعل النظام الملكي الأردني أقرب إلى النظام الملكي الأورلياني (أي أن له صلاحيات دستورية ولكنه لا يخضع للمساءلة).

وتعتبر الجغرافيا السياسية للمنطقة من العوامل الحاسمة الأخرى والفريدة من نوعها في الأردن. ومرة أخرى، فإن استخدام عدسة الاعتماد على المسار يسلط الضوء على كيفية تأثير الصراع الإقليمي على المناخ السياسي الأردني. ابتداء من استقلال الأردن مع نكبة عام 1948، والتوترات بالوكالة الناجمة عن الحرب الباردة، وبقية الحروب العربية الإسرائيلية، والاعتداءات الإسرائيلية على فلسطين، والانتفاضات العربية. حيث كان تفرد هذه الجغرافيا السياسية واضحاً في المشاعر داخل المؤتمر لا سيما وأن هذه الجلسة عقدت بعد يومين من وابل الصواريخ التي انطلقت من إيران في شهر أكتوبر/ تشرين الأول.

كما وأن الجغرافيا السياسية تؤثر على التركيبة الديموغرافية للأردن، ونتيجة لذلك، فهي تؤثر على الهوية التأسيسية للبلاد. ونظراً لأن الحكومة لديها مكونان اجتماعيان رئيسيان، فإن الهوية الوطنية حائرة بين وجهتي نظر متعارضتين: في حين أن وجهة النظر المدنية تتوافق مع التعريف الدستوري للهوية، وهو أي شخص يحمل الجنسية الأردنية، فإن وجهة النظر الوطنية تعتبر الأردنيين حصرياً هم أردنيون عاش أسلافهم في الأردن قبل الاستقلال، مع أصوات أكثر أو أقل راديكالية بحيث

تعود إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث تخلق وجهات النظر المتعارضة صراعاً بين المكونات المختلفة للنسيج الاجتماعي الأردني، خاصة وأن الشرق أردنيين، وهم الأردنيون الذين يتتبعون أصولهم إلى الأردن قبل استقلال الأردن، كانوا قاعدة الدعم الأكثر ولاءً للنظام الملكي.

كما امتد هذا الانقسام السياسي إلى التوزيع المتصور للمكونات الاجتماعية المختلفة داخل القطاعات الاقتصادية، حيث يُنظر إلى القطاع العام على أنه مخصص للشرق أردنيين. وفي الوقت نفسه، يمتلك الأردنيون الفلسطينيون القطاع الخاص. ومن ناحية أخرى، تؤثر أزمة الهوية على البيروقراطية، التي تلعب، مثل مؤسسات الدولة الأخرى، دوراً أساسياً في تشكيل العمليات السياسية، بما في ذلك الديمقراطية والإصلاح والتحديث.

قد تختار القوى التقليدية في البيروقراطية، والتي تفضل الحفاظ على الروابط والسلطة، عرقلة جهود التحول الديمقراطي، خاصة إذا كان يُنظر إلى هذه الجهود على أنها بوابة لإضفاء الطابع الديمقراطي على البيروقراطية كمؤسسة. وعلى غرار دور النخب التي ذكرها الدكتور كنوتسن في الجلسة الأولى، لا بد أيضاً من أن تشارك الخدمة البيروقراطية بشكل إيجابي في جهود التحول الديمقراطي، لأنها يمكن أن تعيق تنفيذ أي محاولات تقوم بها النخبة نحو التحول الديمقراطي. وبدلاً من ذلك، إذا كانت البيروقراطية داعمة للديمقراطية، فمن المرجح أن تحقق نتائج دائمة من خلال تسوية تفاوضية، تمثل حلاً وسطاً بين الأطراف المشاركة في تلك التسوية.

لقد برزت فرصة ضائعة للتحول الديمقراطي في الأردن من خلال الأوراق النقاشية الملكية، التي وضعت إطاراً للتسوية السياسية لضمان نجاح عملية التحول الديمقراطي، لكن هذه الأوراق لم تضع الأساس الذي كان لديها القدرة عليه، كعوامل إقليمية، ويتضمن ذلك الاعتداءات الإسرائيلية على غزة، والانتهاكات المستمرة

لحقوق الإنسان في فلسطين، والاضطرابات الإقليمية أثناء وبعد أحداث الانتفاضات العربية، والتي لا تزال محسوسة حتى كتابة هذا التقرير من خلال تهريب المخدرات عبر الحدود السورية.

يرى المتحدث أن الأردن بحاجة إلى هندسة ديمقراطية، والتي يمكن أن تضمن مواءمة القوانين والسياسات والانتخابات لبناء نظام ديمقراطي مستقر في الأردن. حيث يعتبر بناء هذا النظام مسعى طموحاً، لأن بناء الأنظمة أكثر تعقيداً بكثير من مجرد تفكيكها، وإن التجربة الأردنية، في جوهرها، هي تجربة فريدة من نوعها في تحدياتها، على المستوى الدولي ومع اعتبار قضايا الأمن القومي أحد الاعتبارات الرئيسية. وعلى المستوى المحلي، فإن دور النظام الملكي، والعلاقة بين الدين والدولة، ومشكلة الهوية المركزية، سوف تبقى أسئلة مفتوحة.

القسم 6: قياس الديمقراطية: نموذج مؤشر التنوع الديمقراطي

ناقشت الجلسة الأخيرة قضيتين رئيسيتين وهما: كيف تقاس الأبعاد المختلفة للديمقراطية، مع التركيز على مؤشر التنوع الديمقراطي، وكيف يقارن الأردن مع النرويج وفق هذا المؤشر. حيث من المفهوم أن الديمقراطية مرتبطة بحكم الشعب وقدرة ممثليه على صنع السياسة بناءً على العقد الاجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض وجهات النظر تعتبر الديمقراطية عكس الاستبداد على شكل ثنائية، إلا أن المتحدث يشدد على أنه ينبغي النظر إلى الديمقراطية على أنها طيف متدرج مع علامات رئيسية تستخدم كنقاط تفتيش. وينعكس هذا الرأي في مؤشر التنوعات الديمقراطية، الذي يسلط المتحدث الضوء عليه، كونه أحد الباحثين الرئيسيين في مشاريع مؤشر التنوع الديمقراطي.

حيث يكون البعد الأكثر استخداماً كمؤشر أساسي للديمقراطية هو البعد الانتخابي، بعبارة أخرى، فإن الشرط الأساسي للنظر في نظام ديمقراطي هو

التنافس الانتخابي على مناصب السلطة، ويعتبر هذا هو البعد الوحيد في التعريف البسيط للديمقراطية. إذ يستند إلى ثلاثة مبادئ رئيسية وشرطين ميسرين: انتخاب مناصب صنع القرار، والاقتراع الواسع والانتخابات النظيفة، وحرية التنظيم وحرية التعبير.

من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى المعيار الانتخابي، تقترح التعريفات المتطرفة للديمقراطية أربعة أبعاد أخرى، والتي يمكن اعتبارها وظيفية، لكيفية عمل الديمقراطية. حيث تعتمد الأبعاد ذات الصلة على تعريف الديمقراطية المختارة والوظائف التي تؤكد عليها.

يؤكد البعد التشاركي على أهمية مشاركة المواطنين في جميع مجالات الحياة السياسية والانتخابات العامة، وبالتالي، فإن مؤشر التنوع الديمقراطي يقيس مشاركة المواطنين في الديمقراطية المباشرة والمجتمع المدني وكذلك الديمقراطية والانتخابات المحلية والإقليمية. ومع ذلك، يعتبر بعض العلماء أن الديمقراطية تهتم في المقام الأول بقيم الليبرالية، التي تُفهم على أنها حماية الحقوق، وسيادة القانون، وقوة المؤسسات التي توازن السلطة التنفيذية. وبناء عليه، يتضمن مؤشر الديمقراطية الليبرالية ثلاثة مؤشرات فرعية: المساواة أمام القانون، والحقوق الفردية، والقيود القانونية على السلطة التنفيذية، والقيود البرلمانية على السلطة التنفيذية.

من ناحية أخرى، تؤكد بعض الآراء على أهمية المناقشات الشاملة والمفتوحة والنقدية لعمل الديمقراطيات. أما مؤشر الديمقراطية التداولية فيقوم على قياس خمسة مؤشرات فرعية: المقترحات السياسية المسببة جيداً، والتبرير القائم على الصالح العام، واحترام الحجج المضادة، والتشاور الواسع، والمجتمع النشط والمشارك. وأخيراً، فإن النظرة المساواتية تركز على المساواة بين المواطنين، وهذا المؤشر يقيس الحماية المتساوية، والمساواة في الوصول، والتوزيع المتساوي للموارد.

تخلق هذه الأبعاد فهماً شاملاً نسبياً للديمقراطية وما هو ليس بديمقراطية. وعلى الرغم من أن المؤسسات حاسمة في الديمقراطيات، إلا أنها يجب أن تستند أيضاً إلى القيم التي توجهها نحو تحقيق المثل الديمقراطية.

تكشف هذه المؤشرات عن تفرد التجربة الديمقراطية الأردنية، حيث تختلف الدرجات بشكل كبير عبر أبعاد مختلفة، حيث تتراوح الدرجات من منخفضة للغاية في مؤشر الديمقراطية الانتخابية إلى منخفضة في مؤشر الديمقراطية التشاركية وفوق المتوسط العالمي في مؤشر الديمقراطية التداولية. وشهد مؤشر الديمقراطية الليبرالية في الأردن ارتفاعاً على مدى السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك، فهناك تأثير لدول الجوار على الديمقراطية؛ حيث من المرجح أن تقوم دول الجوار الديمقراطية بقيادة نشر الديمقراطية.

من ناحية أخرى، فإن الجوار الأردني له تأثير مختلف، حيث ذكر البعض في المؤتمر أن الدول المجاورة تسعى بنشاط لمنع التحول الديمقراطي في الأردن. وقد كان هناك قلق مختلف يتعلق بالمنطقة وهو وجود شيء من المقايضة بين الديمقراطية والأمن. وبينما أقر المتحدث بوجود مثل هذه المقايضة، إلا أنه أكد بأنه لا يوجد ما يمنع التعايش بين الديمقراطية والأمن، فأن يكون المرء قائداً استبدادياً قد يكون أكثر صعوبة من كونه قائداً ديمقراطياً في سياق خطير.

وجادل المتحدث بأنه في حين أن الديمقراطية غير كاملة وأن الوصول إلى ديمقراطية مثالية غير ممكن، إلا أنها لا تزال مفضلة على أنظمة الحكم الأخرى، لأنها ترتكب أخطاء ولكنها تبقى أقل مما هو الحال تحت وطأة الديكتاتورية النموذجية. وقد يعزى هذا إلى أن القادة الاستبداديين أقل عرضة للتفكير في آراء غير آرائهم، وغالباً ما يعتقدون أنهم يعرفون ما هو الأفضل، ويقعون بشكل متكرر في تحيزات الوضع الراهن.

وكما أن الديمقراطية هي نظام تدرجي، فالاستبداد هو أيضاً تدرجي، إذ يمكن أن نرى بلدين استبداديين لكن تجربة كل منهما تختلف إلى حد كبير عن الأخرى. وقد نلحظ وجود بعض المؤسسات الديمقراطية في البلدان الاستبدادية، حيث يمكن لمؤسسات مثل الانتخابات والمجتمع المدني وسيادة القانون أن توجد بالفعل في بعض البلدان الاستبدادية.

ورقـــات العمل

تجارب في التحول الديمقراطي والممارسة الحزبية حول العالم: الممالك الإسكندنافية كمثال

فيلد لونان جوف

جامعة أوسلو - أكتوبر/تشرين الأول 2024

الملخص

منذ مطلع الألفية، كانت الديمقراطية شكلاً شائعاً من أشكال الحكم مثلها مثل الاستبداد، ثم حدث التحول الديمقراطي في جميع مناطق العالم ولم يعد نظاماً مقيداً جغرافياً أو نادراً. ومع ذلك، لا تزال أحدث الديمقراطيات هي الأكثر تقلباً وعرضة للانتكاسات، ولم يشهد العقد الماضي الانتشار المستمر للديمقراطية كما ربما توقع الكثيرون وكما كانوا يأملون بالفعل.

سوف نستخدم رؤى من الأدبيات الموجودة لإلقاء الضوء على الحالة الراهنة للديمقراطية في هذه الورقة، وبعض أسباب تقلب النظام، ثم سنناقش الأدوار المحددة التي تلعبها مأسسة الأحزاب وبناء الدولة في تحقيق الاستقرار المحتمل للديمقراطية. وفي الختام سنلقي نظرة متفحصة على الممالك الإسكندنافية لاستخلاص الدروس المستفادة المحتملة ومناقشة قابليتها للنقل إلى سياقات أخرى.

تمهيد

«منذ الطفرة الكبيرة التي شهدتها الفترة من عام 1989 إلى عام 1992، تباطأت وتيرة التحولات، وأصبح بإمكان المراقبين التقاط أنفاسهم وتقييم الدروس التي تعلموها. لقد اجتذب التحول الديمقراطي اهتمام العلماء على مدى السنوات العشرين الماضية على الأقل، لكنه قاوم التخلي عن أسراره النظرية. وعلى الرغم من

الجودة العالية لكثير من الأعمال المذكورة هنا، إلا أن فهمنا النظري لا يزال ضعيفاً. [...]. ولقد ركزنا هنا على نمط واحد غامض حتى الآن يبدو أنه منطقي للعديد من الملاحظات المتناقضة على ما يبدو من مناطق مختلفة. وما زالت هناك أنماط أخرى تنتظر الاكتشاف».

باربرا جيديس 1999 [1]

في مقالتها الأدبية المنشورة في عام 1999 والتي تقيّم مجال التحول الديمقراطي، تشير جيديس إلى أن هناك العديد من الأنماط التي لم يتم اكتشافها فيما يؤدي إلى التحول الديمقراطي. ومنذ ذلك الحين، شهد المجال المعني بفهم عملية التحول الديمقراطي، وتوطيد الديمقراطية، والتراجع الديمقراطي نمواً هائلاً، مع التعمق في هذه الأنماط المختلفة.

لقد تم تلخيص إحدى هذه الجهود المهمة في مقالة أدبية أخرى كتبها ريدل وآخرون،[2] وكانت حجتهم بأن قوة الحزب لشاغل الوظيفة السلطوي هي العامل الأكثر أهمية في التحول الديمقراطي الذي يقوده الاستبداد: حين بلغت قوة الحزب الحالية درجة كبيرة بما يكفي لمنح السياسيين السلطويين الحاليين ثقة كبيرة في النصر الانتخابي، اتبعت الأنظمة غير الديمقراطية تجارب ديمقراطية قابلة للعكس بلغت ذروتها في نهاية المطاف في ديمقراطيات مستقرة ومزدهرة.

رداً على العنوان الذي تحمله هذه الورقة، سوف نستخدم هذه الرؤى إلى جانب مجموعة من المساهمات المهمة الأخرى في الأدبيات، لإلقاء الضوء تحديداً على دور شاغلي المناصب، وقوة الأحزاب، والانتخابات، والمنافسة الانتخابية، في عمليات التحول الديمقراطي. سنبدأ بالبحث في الحالة الراهنة للديمقراطية وبعض أسباب

(1) Geddes, Barbara. 1999. "What Do We Know About Democratization After Twenty Years?" Annual Review of Political Science 2:115–144.

(2) Riedl, Rachel Beatty, Dan Slater, Joseph Wong and Daniel Ziblatt. 2020. "Authoritarian- Led Democratization." Annual Review of Political Science 23(1):315–332.

تقلب النظام، قبل معالجة الأدوار المحددة التي تلعبها مأسسة الأحزاب وبناء الدولة في تحقيق الاستقرار المحتمل للديمقراطية. بعد ذلك، سنستعرض كيفية تشكيل هذه العوامل لعمليات التحول الديمقراطي في الممالك الإسكندنافية على وجه الخصوص، ومناقشة قابلية نقل التجارب الإسكندنافية إلى سياقات دول أخرى حول العالم.

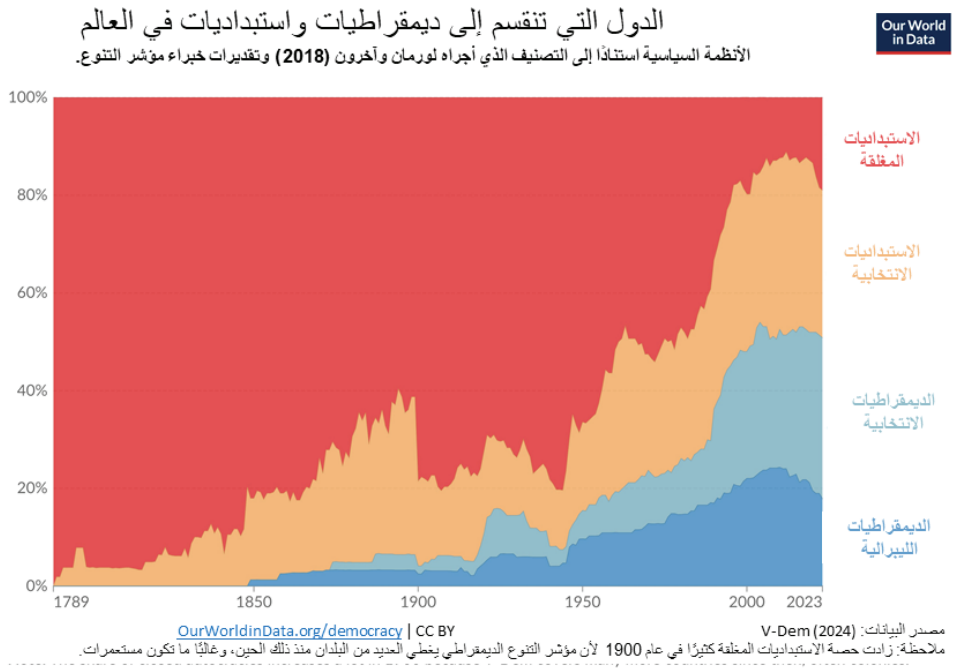

1. **تصنيف أنظمة العالم: الاستبدادية المغلقة**: لا يحق للمواطنين اختيار الرئيس التنفيذي للحكومة أو الهيئة التشريعية من خلال انتخابات متعددة الأحزاب. **الاستبدادية الانتخابية**: يحق للمواطنين اختيار الرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية من خلال انتخابات متعددة الأحزاب: لكنهم يفتقرون إلى بعض الحريات، مثل حريات تكوين الجمعيات أو التعبير التي تجعل الانتخابات ذات مغزى وحرة ونزيهة. **الديمقراطية الانتخابية**: يحق للمواطنين اختيار الرئيس التنفيذي والهيئة التشريعية في انتخابات ذات مغزى وحرة ونزيهة ومتعددة الأحزاب. **الديمقراطية الليبرالية**: الديمقراطية الانتخابية ويتمتع المواطنون بالحقوق الفردية وحقوق الأقليات، وهم متساوون أمام القانون. وتكون تصرفات السلطة التنفيذية مقيدة بالسلطة التشريعية والمحاكم. [ ] اقرأ المزيد في مقالتنا: بيانات أنظمة العالم: كيف يقيس الباحثون الديمقراطية؟

2. **التنوع الديمقراطي:** ينشر مشروع التنوع الديمقراطي (V-Dem) بيانات وأبحاث حول الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويعتمد المشروع على تقييمات أجراها نحو 3500 خبير من بلدان مختلفة، فضلاً عن العمل التكميلي الذي قام به باحثون تابعون للمشروع لتقييم المؤسسات السياسية وحماية الحقوق. ويدير المشروع معهد التنوع الديمقراطي، الذي يتخذ من جامعة جوتنبرج في السويد مقراً له. تعرف على المزيد: بيانات الديمقراطية: كيف يقيس الباحثون الديمقراطية؟ بيانات "أنواع الديمقراطية": كيف يقيس الباحثون الديمقراطية؟ بيانات "أنواع الديمقراطية": كيف يقيس الباحثون حقوق الإنسان؟

الشكل 1: الديمقراطية والاستبداد، 1789-2023 من مؤشر التنوع الديمقراطي/البيانات عالمنا

اتجاهات التحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم

كما أشرنا في المقدمة، فإن ما انقضى من القرن الحادي والعشرين حتى الآن هو الفترة الوحيدة في التاريخ التي شهدت فيها الديمقراطية انتشاراً كالديكتاتورية كشكل من أشكال الحكم. في الواقع، لقد كانت الديمقراطية قبل الحرب العالمية الأولى شكلاً نادراً جداً وغير اعتيادي من أشكال الحكم بغض النظر عن المنطقة المعنية. إلا أن الديمقراطية بدأت منذ ذلك الحين في الانتشار – حيث كان انتشارها بطيئاً أولاً في سنوات ما بين الحربين العالميتين، ثم انتشر بشكل أكثر ثباتاً بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم شهد انتشاراً سريعاً بعد سقوط جدار برلين. وكما هو موضح في الشكل 1، تحولت الاستبدادية المغلقة من كونها نوع النظام المهيمن وصارت تشكل أقل من 20 % من أنظمة العالم. وفي السنوات الأخيرة، منذ حوالي عام 2016، تباطأ نمو انتشار الديمقراطية وبدأ في الانعكاس حسب بعض الروايات، وعادة ما يتم التأكيد على ذلك بأمثلة على التآكل الديمقراطي أو التوطيد الاستبدادي من الولايات المتحدة والبرازيل والهند وروسيا والصين.

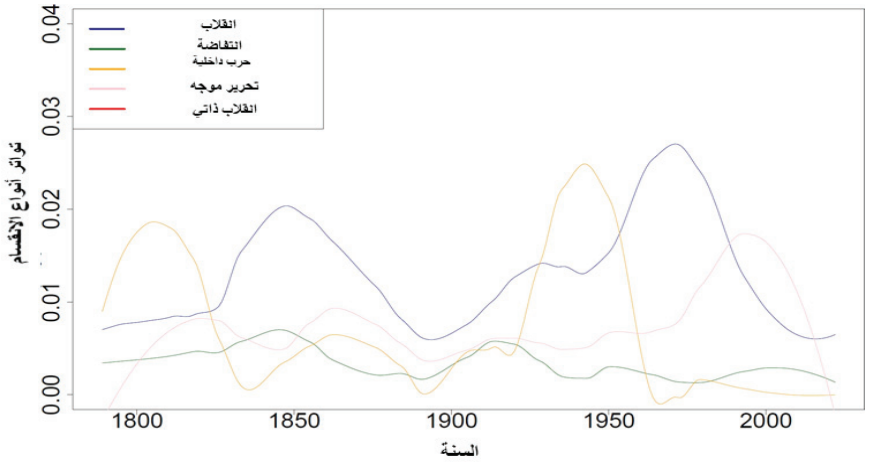

الشكل 2: الاتجاهات في أنواع تغيير النظام بالفترة من 1789 إلى 2022 من دجوف وكنوتسن ووبغ[1]

(1) Djuve, Vilde Lunnan, Carl Henrik Knutsen and Tore Wig. 2020. "Patterns of Regime Breakdown since the French Revolution." Comparative Political Studies OnlineFirst:1– 36.

ما لا يظهره الشكل 1 بالطبع، هو أن البلدان تحركت ولا تزال تتحرك داخل وخارج الفئات المختلفة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموعة الديمقراطية الانتخابية، التي أصبحت الآن أكثر أنواع الأنظمة انتشاراً في العالم (حوالي 33 % من البلدان)، ليست ثابتة، ولكنها تشكل دولاً مختلفة في سنوات مختلفة: ينتقل بعضها إلى الديمقراطية الليبرالية، لكن الكثير منها يعود أيضاً إلى الاستبداد. ويحدث هذا بعدة طرق مختلفة منها على سبيل المثال من خلال الانقلابات والثورات والحروب ومن خلال الإصلاحات التي يتفاوض عليها شاغل المنصب (مثل الانفتاح على الانتخابات الحرة). يعرض الشكل 2 الاتجاهات في مدى شيوع هذه الأنواع المختلفة من عمليات انهيار النظام طوال القرن الماضي. ومن المثير للاهتمام أن التحول الديمقراطي من خلال الإصلاحات التي يقودها شاغلو المناصب (التي يطلق عليها اسم التحرير الموجه في الشكل أعلاه) كان له فترة من الهيمنة على مشهد تغيير النظام في نفس الوقت الذي أصبح فيه انتشار الديمقراطية سريعاً خلال تسعينيات القرن العشرين.

تقلب النظام وبناء الدولة

طرح عدد كبير من العلماء لغز ظهور الديمقراطية بطرق عديدة. وأحد الأمثلة الواضحة على ذلك هو الطرح الذي أثاره آدم برزيفورسكي: «لماذا يقرر الأشخاص الذين يحتكرون السلطة السياسية تعريض مصالحهم أو قيمهم للخطر من خلال مشاركتها مع الآخرين؟ وعلى وجه التحديد، لماذا يقرر أولئك الذين لديهم حقوق سياسية في شكل اقتراع تمديد هذه الحقوق إلى أي شخص آخر؟»[1] من هذا المنظور، يبدو أن التحول الديمقراطي غير مرجح لمجرد ما ينطوي عليه من تقاسم للسلطة. ولكن بالإضافة إلى ذلك، قد تبدو الديمقراطية مقامرة من وجهة نظر الحاكم، لأنه من غير الواضح ما إذا كانت ستستمر عند إرسائها.

(1) Przeworski A. Conquered or Granted? A History of Suffrage Extensions. British Journal of Political Science. 2009;39(2): pp 291

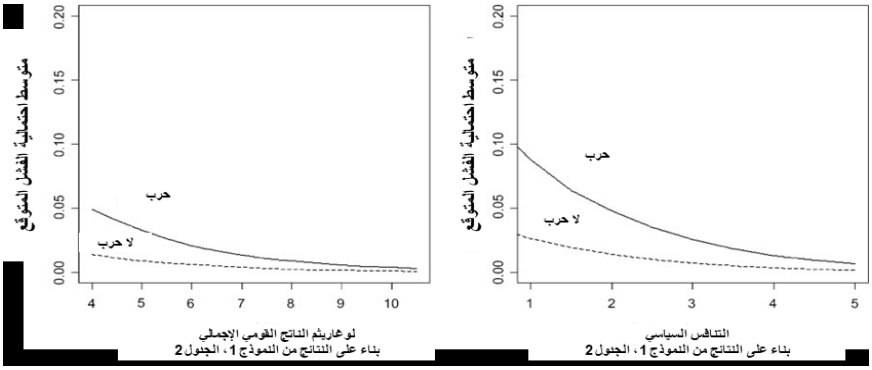

الشكل 3: الاحتمالات المتوقعة لفشل النظام، مقتبس من رايت[1]

فهل الديمقراطية فقط هي من ستخلق مسارات إلى السلطة للفصائل المتنافسة – من الذي سيتحول إلى الاستبداد في وقت لاحق عندما يكون في السلطة؟ في الواقع، إن تقلب الأنظمة الفتية راسخ، وينطبق على مختلف أنواع الأنظمة. وإن احتمالية أن يستمر نظام بلد ما مرة أخرى من عدمه له عواقب مهمة على الظروف المعيشية لمواطنيه وكذلك على علاقاته الدولية. إذن، فما الذي تخبرنا به الدراسات الحالية حول دوافع عدم استقرار النظام؟

تقترح أحد أكثر النتائج استقراراً في هذا المجال أن الأنظمة التي تمزج مكونات من كل من الديمقراطية والاستبدادية هي بشكل عام أكثر استقراراً، وبعبارة أخرى، فإن التعزيز المؤسسي هو أحد المؤشرات المهمة حقاً على استقرار النظام.[2] في الواقع، لقد وجد العلماء أن عبارة «الأنظمة شبه الديمقراطية هي أنظمة سياسية غير مستقرة بشكل خاص» يمكن اعتبارها «حقيقة منمقة نادرة للسياسة المقارنة».[3]

(1) Wright, Joseph. 2008. "Political Competition and Democratic Stability in New Democracies." British Journal of Political Science 38(2):221–245.

(2) Gates, Scott, Håvard Hegre, Mark P. Jones and Håvard Strand. 2006. "Institutional Inconsistency and Political Instability: Polity Duration, 1800–2000." American Journal of Political Science 50 (4):893–908.

(3) Knutsen, Carl Henrik and Håvard Mokleiv Nygård. 2015. "Institutional characteristics and regime survival: Why are semi-democracies less durable than autocracies and democracies?" American Journal of Political Science 59(3):656–670.

وهذا يزيد من تعقيد عملية التحول الديمقراطي حيث يتعين على معظم الأنظمة «التنقل» عبر فئات النظام الأوسط من أجل الوصول إلى نظام ديمقراطي كامل. ومع ذلك قد تخفف بعض العوامل الأخرى من تأثير الاختلاط المؤسسي. حيث تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أهم هذه العوامل، لأنها يمكن أن توفر المناعة ضد الانتكاسات الديمقراطية. ولقد خلص كل من أليمان ويانغ، إلى أن المستوى المرتفع من التنمية الاجتماعية والاقتصادية هو إلى حد بعيد أفضل ضمان للمنعة الديمقراطية، في حين أن الصراع السياسي الجماعي يعرّض التماسك للخطر بشكل عام بمجرد استحداث الديمقراطية.[1]

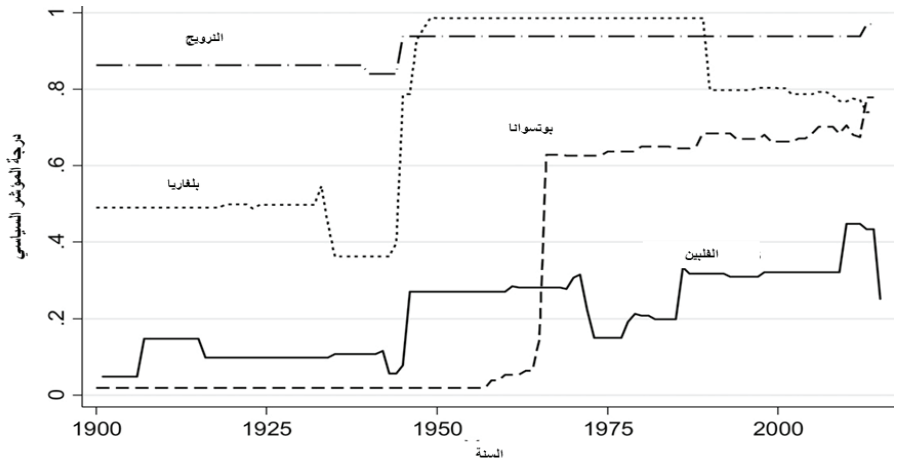

الشكل 4: مأسسة الأحزاب بمرور الوقت في بلدان مختارة – إعداد راسموسن وكنوتسن[2]

علاوة على ذلك، وباستخدام بيانات من 92 دولة ديمقراطية حديثة العهد منذ عام 1946، يجد رايت أن وجود مستوى أعلى من المنافسة السياسية الأولية في ديمقراطية جديدة يجعل الديمقراطية أكثر ديمومة[3].

(1) Alemán, José and David D. Yang. 2011. "A Duration Analysis of Democratic Transitions and Authoritarian Backlides." Comparative Political Studies 44 (9):1123–1151.

(2) Rasmussen, Magnus B. and Carl Henrik Knutsen. 2019. "Party Institutionalization and Welfare State Development." British Journal of Political Science 51(3):1203–1229.

(3) Wright, Joseph. 2008. "Political Competition and Democratic Stability in New Democracies." British Journal of Political Science 38(2):221–245.

إضفاء الطابع المؤسسي والبرلماني على الأحزاب

هناك عامل آخر من العوامل المهمة الأخرى التي قد تؤدي إلى استقرار الديمقراطيات المنشأة حديثاً وهو مأسسة الأحزاب. إن وجود أحزاب على درجة عالية من المؤسسية يمكن أن يساعد السياسيين على التغلب على مشاكل التنسيق وفي نهاية المطاف تجنب المصالح الخاصة التي لها تأثير كبير على السياسة. وبالإضافة إلى ذلك، تتمتع الأنظمة الأكثر مؤسسية بقدر كبير من الاستقرار.[1] يوضح ماينوارينغ وتوركال هذا الرابط[2] من خلال القول بأنه في الأنظمة الأكثر مؤسسية، يكون للأحزاب جذور قوية في المجتمع، وفي المقابل، يكون لدى معظم الناخبين ارتباطات قوية بالأحزاب. حيث يتعرف معظم الناخبين على الحزب ويصوتون له معظم الوقت، وترتبط بعض جمعيات المصالح ارتباطاً وثيقاً بالأحزاب. ومن ثم، فإن الجذور الحزبية القوية في المجتمع سوف تساعد على توفير الانتظام في المنافسة الانتخابية التي تنطوي عليها عملية المأسسة. كما هو موضح في الشكل 4، المقتبس من راسموسن وكنوتسن.[3]

الشكل5: الانتخابات وديناميكيات التحول الديمقراطي – إعداد باتورو[4]

(1) Alexander, G., 2002. Institutionalized uncertainty, the rule of law, and the sources of democratic stability. Comparative Political Studies, 35(10), pp.1145-1170.

(2) Mainwaring, S. and Torcal, M., 2006. Party system institutionalization and party system theory after the third wave of democratization. Handbook of party politics, 11(6), pp.204-227.

(3) Rasmussen, Magnus B. and Carl Henrik Knutsen. 2019. "Party Institutionalization and Welfare State Development.".

(4) Baturo, Alexander. 2021. "When incumbents do not run: presidential succession and democratization." Democratization 29(1):74–92.

فإن مأسسة الأحزاب – التي تقاس باستخدام مؤشر مأسسة الأحزاب[1] للتنوع الديمقراطي– قد ترتفع وتنخفض عبر السياقات المختلفة. فعلى سبيل المثال، شهدت بلغاريا درجة عالية جداً من المؤسسية خلال الحكم الشيوعي، ثم مرت بانخفاض طفيف بعد ذلك. وعلى النقيض من ذلك، حظيت النرويج باستمرار بدرجة عالية من مؤسسية الأحزاب طوال القرن العشرين. وبالتالي، فإن مأسسة الأحزاب في حد ذاتها ليست مرادفاً للديمقراطية بأي حال من الأحوال، لكن التعايش بين مأسسة الأحزاب والمؤسسات الديمقراطية يعزز حل المشكلات ويقلل من مشاكل التنسيق.

دور شاغلي المناصب في عمليات التحول الديمقراطي

إن الجمع بين المؤسسات الاستبدادية والديمقراطية في نفس النظام السياسي يخلق مزيجاً صعباً. ومع ذلك، في عمليات التحول الديمقراطي مع شاغلي المناصب الأقوياء للغاية، لا يمكن تجنب بعض التنقل عبر الفئات الوسطى. على وجه الخصوص، لا بد لشاغل المنصب في مرحلة ما أن يسمح بإجراء انتخابات حرة ونزيهة. إذن، ما الذي نعرفه عن مسارات الدول غير الديمقراطية سابقاً والتي تصبح منفتحة على الانتخابات؟

يوضح الشكل 5، المقتبس من باتورو[2]، توقيت الانتخابات التي أجريت في أربعة بلدان ديمقراطية – كينيا ويوغوسلافيا والمكسيك وأوكرانيا – وعلاقتها بالتنمية فيها على مؤشر الديمقراطية الانتخابية للتعددية من مؤشر التنوع الديمقراطي.

(1) انظر: V-Dem codebook, https://www.v-dem.net/static/website/img/refs/codebookv111.pdf, page 311.

(2) Baturo, Alexander. 2021. “When incumbents do not run: presidential succession and democratization.” Democratization 29(1):74–92.

في حين أن عملية التحول الديمقراطي في المكسيك كانت مستمرة أيضاً خلال حكم الحزب الثوري الدستوري، فإن الانتخابات التي أنهت فترة ولايتهم في الحكومة قدمت أكثر مستويات الديمقراطية استقراراً في التاريخ المكسيكي. وفي أوكرانيا، يبدو أن الانتخابات المفتوحة كانت بشكل فعال العنصر الذي نقل البلاد من الاستبداد إلى الديمقراطية الانتخابية. وأخيراً، توضح كينيا أن الانتخابات يمكن أن تؤدي أيضاً إلى زيادة مؤقتة في الجودة الديمقراطية، كما حدث خلال السنوات 2002–2007، قبل أن تتناقص مرة أخرى بسبب الجهود التي بذلها الرئيس آنذاك كيباكي وحزبه الوحدة الوطنية لإحباط نتائج انتخابات عام 2007. وبعبارة أخرى، هناك العديد من النتائج المحتملة للانتخابات الحرة التي أجريت في الديمقراطيات الجزئية.

ولكي نوضح أن الخصائص المؤسسية المختلفة مجتمعة قد تجعل من المرجح أن يؤدي إدخال انتخابات حرة وتنافسية بالكامل إلى ديمقراطية موحدة، سوف ننتقل الآن إلى الأمثلة الإسكندنافية.

بناء الدولة في الدول الإسكندنافية

باعتبارها أمثلة على عمليات التحول الديمقراطي، تتطلب الديمقراطيات الإسكندنافية عدسة تاريخية طويلة، حيث بدأت جميعها في إنشاء مؤسسات ديمقراطية في القرن التاسع عشر وتعزيز الديمقراطية الكاملة من خلال منح حق الاقتراع للمرأة في أوائل القرن العشرين. ويتمثل أحد الاقتراحات المهمة الموجودة في الأدبيات حول كيفية مواجهة عدم الاستقرار الديمقراطي والتقلبات المالية في ضمان تسلسل مناسب لمؤسسات الدولة وتوسيع المؤسسات السياسية والديمقراطية. وتجادل الكثير من الأدبيات التي تبحث في كيفية تأثير الديمقراطية على التنمية بأنه من المهم إرساء مؤسسات الدولة التي تعمل على نحو جيد ويتم تأسيسها بالكامل داخل المجتمع، قبل إدخال الديمقراطية. وغالباً ما يشار إلى الممالك الإسكندنافية كدليل على أهمية هذا التسلسل.

يوضح الشكل 6، المقتبس من كتاب «طريق واحد إلى النجاح المالي»[1]، كيف تطورت السمات المؤسسية المختلفة للنظام السياسي الدنماركي من 1800 إلى 1930. كما هو موضح، كان كل من التوظيف القائم على الجدارة والبيروقراطية المحايدة بشكل عام موجودين في الدنمارك لبعض الوقت، سواء قبل تنصيب النظام الملكي الدستوري (كرد جزئي على الثورات الشعبية لعام 1848 التي كانت موجودة أيضاً في الدنمارك)، أو قبل تثبيت النظام البرلماني، ولمدة قرن على الأقل قبل منح الاقتراع الواسع.

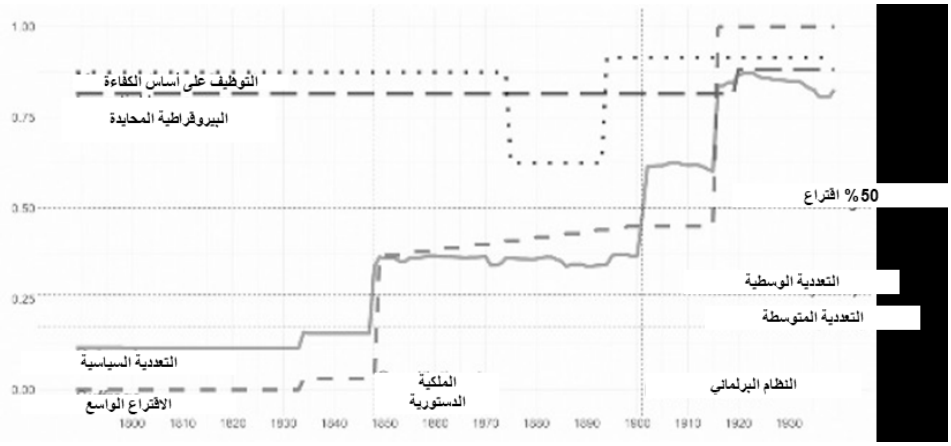

الشكل 6: تسلسل التطور السياسي في الدنمارك، من إعداد جيرلو وآخرون[2]

من خلال استحداث حق التصويت للنساء. يبدو هذا التطور متشابهاً بالفعل عبر الدول الإسكندنافية، وهي منطقة شهدت حكماً ديمقراطياً مستقراً في السنوات التي تلت التحول الديمقراطي (لم تتوقف إلا بسبب الغزوات النازية خلال الحرب العالمية الثانية)، والتنمية الاقتصادية المطردة. ومع ذلك، فإنه لمن المثير للاهتمام أنه عندما يتم وضع هذه الأنماط في اختبارات شاملة وعابرة للحدود، لا يجد جيرلو

(1) Gjerløw, Haakon, Carl Henrik Knutsen, Tore Wig and Matthew Charles Wilson. *2021. One Road to Riches?: How State Building and Democratization Affect Economic Development*. Cambridge University Press.

(2) Gjerløw et al. 2021. *One Road to Riches?*

وآخرون أن هذا النمط الديمقراطي ضروري حتى يكون للديمقراطية تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية. حيث خلص جيرلو وآخرون إلى ما يلي: «نظراً لأن بناء قدرات الدولة قبل التحول الديمقراطي ليس شرطاً لتحقيق اقتصاد مزدهر، فإن النتائج التي توصلنا إليها تشير إلى أن دعاة الديمقراطية في مختلف البلدان يمكنهم الاستقطاب بإخلاص أكبر من أجل الديمقراطية أيضاً في ظل ظروف مؤسسات الدولة الضعيفة».[1]

النموذج الشمالي للديمقراطية؟

مع مراعاة التحذير بأن التجارب الإسكندنافية الخاصة قد لا تنتقل بالضرورة كنماذج للديمقراطية الناجحة إلى أجزاء أخرى من العالم، سوف نخوض الآن بمزيد من التعمق في الشكل الذي قد يتخذه «نموذج الشمال للديمقراطية» المحتمل. حيث يتم الاحتجاج بمصطلح نموذج الشمال بانتظام في سياقات مختلفة، ولكن ربما يكون الأكثر شيوعاً هو تطبيقه على التقاطع بين الحكم والسياسة الاجتماعية. حيث تمتلك جميع الممالك الإسكندنافية مؤسسات واسعة للمنافع العامة والرفاهية، باستخدام دخل الدولة لتمويل قطاعات منها على سبيل المثال، الرعاية الصحية المدعومة بشكل كبير أو المجانية، والتعليم الابتدائي، والتعليم العالي، والإجازات المرضية واستحقاقات البطالة. وعلى هذا النحو، فإن النموذج الشمالي للديمقراطية هو بطبيعته مرتبط بالتطور المتزامن للسياسة الاجتماعية. وبالتالي، نقدم فيما يلي سرداً موجزاً للحركة الاجتماعية الديمقراطية.

في جميع أنحاء شمال أوروبا، ظهرت الحركة الاجتماعية الديمقراطية تدريجياً خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر. وكانت الحركة العمالية المبكرة قد قوبلت بقمع عنيف، حيث اضطرت النخب الحاكمة للرد على ما كانت تخشى أن تكون ثورات في طور التكوين. فتم تعطيل الاجتماعات والزج بالقادة في السجون، لكن الحركة العمالية قوبلت أيضاً في النهاية بتنازلات من السلطات. من

(1) Gjerløw et al. 2021. *One Road to Riches? pp. 80.*

ناحة أخرى، ساهم التصنيع اللاحق في البلدان الإسكندنافية في تطور متأخر نسبياً للأحزاب الاجتماعية الديمقراطية والنقابات العمالية، مقارنة بالمملكة المتحدة على سبيل المثال. وفي غضون نصف القرن التالي، تطورت الديمقراطية الاجتماعية في البلدان الإسكندنافية من مجرد حركات صغيرة على هامش المجتمعات إلى حركات جماهيرية في طريقها إلى أن تصبح أحزاباً راسخة في الحكومة. وبحلول عشرينيات القرن الماضي، تمكن الديمقراطيون الاجتماعيون من أن يصبحوا أكبر الأحزاب السياسية في بلدانهم. وفي النرويج، أبقت الأحزاب القديمة لفترة طويلة الحركة العمالية خارج الحكومة، في محاولة لتعزيز وصولها إلى السلطة عن طريق الإقصاء. وفي وقت لاحق خلال الحرب العالمية الأولى، كان المتشددون والمرنون داخل الحركة العمالية ينقسمون إلى فصائل وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبح الفرع المعتدل من الحركة، الذي يسمى الآن حزب العمل، القوة الوحيدة الأكثر هيمنة في السياسة النرويجية.[1]

بدورها أدت هذه التطورات، إلى جانب النجاح الانتخابي المتزايد للحركة العمالية، إلى تحفيز النخب على تقديم تنازلات سياسية للعمال، والتي ناضلت من أجلها الحركة نفسها. والجدير بالذكر أن العلماء وجدوا أن الحركات الثورية في أوائل القرن العشرين أدت إلى اعتراف النخب بخفض ساعات العمل وتوسيع برامج التحويل الاجتماعي.[2] تشير الخصائص المختلفة للتجارب الإسكندنافية معاً إلى أن مزيجاً من (أ) مؤسسات الدولة والديمقراطية الموحدة، و(ب) مأسسة الأحزاب، و(ج) شاغلي المناصب الراغبين في النزول عند مطالب الحركات الجماهيرية المهمة من حيث الانتخابات والاقتراع وإدماج السياسة الاجتماعية، قد أنتج معاً مجتمعات ذات مؤسسات ديمقراطية مستقرة واقتصادات مزدهرة. ومع ذلك، فإن مصطلح

(1) Brandal, N., Bratberg, Ø. and Thorsen, D., 2013. The Nordic model of social democracy. Springer.

(2) Rasmussen, Magnus B. and Carl Henrik Knutsen. 2022. *Reforming to Survive: The Bolshevik Origins of Social Policies.* Cambridge University Press.

النموذج يشير إلى أن الوصفة المجمعة يمكن (أو حتى ينبغي) تكرارها في أي مكان آخر. وكما رأينا من الأدلة المستقاة من دول عديدة، يبدو أن تسلسل التطور المؤسسي الذي حدث في الدول الإسكندنافية لم يحدث في تلك الدول. إن ما يعيق التدقيق المنهجي، عبر السياقات والفترات الزمنية، هو أن مأسسة الأحزاب والاتفاق، سواء عن طريق التفاوض أم لا، بين شاغلي المناصب والنخب والجمهور الأوسع على دفع عملية التحول الديمقراطي إلى الأمام، هي عناصر رئيسية في ضمان انتقال مستقر إلى الديمقراطية.

الخاتمة والآثار المترتبة

لقد اعتمدنا في هذه الورقة على مختلف المجالات ضمن دراسات الديمقراطية والاستبداد في العلوم السياسية لإلقاء بعض الضوء على التحديات، والاستراتيجيات المفيدة المحتملة، لجهود التحول الديمقراطي في المستقبل في جميع أنحاء العالم. في حين أن هناك دروساً واستنتاجات مهمة يمكن استخلاصها من الأمثلة الخاصة للتجارب الإسكندنافية، إلا أنه يجب أن نضع في اعتبارنا قابليتها للنقل إلى سياقات أخرى. يحتج هاغارد وكوفمان بإيجاز بما يلي: «على المدى الطويل، أدى ظهور الديمقراطية في الدول الصناعية المتقدمة جزئياً إلى تغييرات أساسية في الهياكل الطبقية. لقد لعبت مطالب الطبقات الاجتماعية الجديدة على الدولة – أولاً البرجوازية الناشئة ثم الطبقة العاملة الحضرية – دوراً في التوسع التدريجي للامتياز. ولعبت هذه الحقائق المنمقة دوراً مهماً في نماذج الصراع التوزيعي الجديدة لتغيير النظام. ومع ذلك، لا يبدو أن هذه النماذج تنتقل بشكل جيد إلى الظروف الدولية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المختلفة للغاية التي سادت خلال الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي.[1] مع تغير مشهدية التكوين المجتمعي والأوضاع الأمنية والتوزيعات الاجتماعية والاقتصادية، يجب بطبيعة الحال تخصيص نماذج

(1) Haggard, Stephan and Robert R. Kaufman. 2012. “Inequality and Regime Change: Demo- cratic Transitions and the Stability of Democratic Rule.” *American Political Science Review* 106(3):495–516.

دقيقة للديمقراطية وتعديلها وفقاً للسياق. ومع ذلك، فإننا نعلم على وجه اليقين أنه عبر السياقات، فإن شاغلي المناصب الراغبين في التنازل عن السلطة إلى السلطة التشريعية يقومون بتحولات أكثر سلاسة. ونعلم أيضاً أن المجتمع المدني الحيوي جنباً إلى جنب مع الأحزاب السياسية الراسخة والمستقطبة والمؤسسية لها أدوار حاسمة في التوسط في مشاكل العمل الجماعي وتحديات صنع السياسات للديمقراطيات بشكل عام، والديمقراطيات الفتية بشكل خاص. لقد لعب هذان العنصران أدواراً مهمة في التطور السياسي للممالك الإسكندنافية، وهما، مع وضع الأدلة عبر السياقات في عين الاعتبار، بمثابة توصيات مهمة لأولئك الذين يستقطبون من أجل التحول الديمقراطي في جميع أنحاء العالم.

مشاركة الشباب وإدماجهم في العمل السياسي: الفرص والتحديات

هاكون جيرلو

معهد أبحاث السلام في أوسلو

الملخص

تميل المشاركة السياسية للشباب إلى أن تكون أقل في المؤسسات السياسية الرسمية مقارنة بمجموعات البالغين، وهو نمط لوحظ على مستوى العالم. إذ تساهم عوامل مختلفة في هذا العزوف، بما في ذلك عدم الثقة في الأنظمة السياسية، وتصورات عدم الكفاءة، والحواجز الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة، وعدم المساواة في التعليم. لقد اعتمدنا على إطار نظري عقلاني لاستكشاف العوامل المختلفة التي تؤثر على المشاركة السياسية. وركزنا على كافة من القنوات الرسمية (مثل التصويت والمشاركة المدنية) وغير الرسمية (مثل الاحتجاجات). ونؤكد هنا على دور الدافع والحواجز أمام المشاركة السياسية، بما في ذلك الموارد الشخصية ومشاكل العمل الجماعي، في تحديد عملية الحساب والتحليل بين التكلفة والفائدة الذي يستخدمه الأفراد عند تحديد ما إذا كانوا سيستقطبون وكيفية القيام بذلك. وتشير الأبحاث من العديد من السياقات المختلفة إلى بعض العوامل الشائعة التي تتنبأ بالاستقطاب الفردي، مثل التمثيل الوصفي والشبكات الاجتماعية السياسية المتاحة. وبالنظر إلى هذه العوامل، توجد أدوات متعددة للدول لتحسين إدماج الشباب في السياسة. ويمكن للتدخلات مثل تمويل منظمات الشباب أو إشراك الشركاء الشباب في العمليات السياسية أن تخفض تكاليف العمل الجماعي بالإضافة إلى تعزيز دافع الشباب للمشاركة في العمليات السياسية الرسمية. كما وتوجد خيارات سياسية أكثر شمولية وطويلة الأجل، مثل الاستثمارات في التعليم وسبل العيش في مرحلة مبكرة من الحياة.

تمهيد

يشارك الشباب في جميع أنحاء العالم بشكل أقل في المؤسسات السياسية الرسمية مقارنة بمجموعات البالغين، وهو نمط لوحظ عبر الأنظمة السياسية. وتساهم عدة عوامل في هذا العزوف، بما في ذلك عدم الثقة في الأنظمة السياسية، وتصورات عدم الكفاءة، والشعور بأن المؤسسات السياسية التقليدية لا تعالج القضايا الأكثر صلة بالشباب.[1] وقد تؤثر الحواجز الاجتماعية والاقتصادية، مثل البطالة وعدم المساواة في التعليم، بشكل غير متناسب على مشاركة الشباب، مما يحد من قدرتهم على المشاركة في العمليات السياسية الرسمية.[2] إن المشاركة السياسية متطورة باستمرار، مما يغير طريقة مشاركة الشباب سياسياً، وكيف يعبرون عن آرائهم، وعمن يسعون إلى التأثير عليه[3]. كما أن توافر قنوات مختلفة للمشاركة السياسية، والتكلفة التي ينطوي عليها، جميعها عوامل تتنبأ بكيفية اختيار الشباب للاستقطاب.

فيما يلي، سأضع إطاراً نظرياً بسيطاً لرسم خريطة لكيفية ارتباط العوامل المختلفة بالاستقطاب السياسي ومراجعة البحث في تفسيرات مختلفة للارتباطات السياسية. ففي حين أن الكثير من الأدبيات قد لا تتناول مشاركة الشباب حصرياً، إلا أن هذه العوامل تتناسب مع نظرية أكثر عمومية حول سبب وكيفية اختيار الأفراد

(1) Russell J. Dalton, "Citizenship Norms and the Expansion of Political Participation," *Political Studies* 56, no. 1 (March 2008): 76-98, https://doi.org/10.1111/j.1467-9248.2007.00718.x; James Sloam, "Diversity and Voice: The Political Participation of Young People in the European Union," *The British Journal of Politics and International Relations* 18, no. 3 (July 8, 2016): 521-37, https://doi.org/10.1177/1369148116647176; Matt Henn and Nick Foard, "Social Differentiation in Young People's Political Participation: The Impact of Social and Educational Factors on Youth Political Engagement in Britain," Journal of Youth Studies 17, no. 3 (September 25, 2013): 360-80, https://doi.org/10.1080/13676261.2013.830704.

(2) Charles Pattie, Patrick Seyd, and Paul Whiteley, "Citizenship in Britain," November 11, 2004, https://doi.org/10.1017/cbo9780511490811.

(3) Pippa Norris, "Democratic Phoenix," September 2, 2002, https://doi.org/10.1017/cbo9780511610073.

للاستقطاب. لذلك يمكننا أن نتعلم الكثير من من الأبحاث حول مختلف أشكال الاستقطاب من سياقات مختلفة. وسوف اختتم الورقة بمناقشة أكثر عمومية حول كيفية معالجة المشاركة السياسية للشباب.

تعد المشاركة السياسية بين الشباب حادة بشكل خاص في البلدان التي تشكل فيها الأجيال الشابة جزءاً كبيراً، وغالباً ما توصف بأنها تعاني من «طفرة شبابية". وفي مثل هذه السياقات، تكون مجموعات كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل أكثر عرضة للانخراط في أنشطة سياسية عنيفة. إن الإحباط الناجم عن التهميش الاقتصادي، إلى جانب محدودية فرص الحصول على التعليم والعمل، يمكن أن يؤدي إلى تعزيز مشاعر الاستبعاد والتظلم، مما قد يؤدي بدوره إلى العنف السياسي أو التطرف حيث تبدو جميع الخيارات الأخرى غير مجدية. وعليه فلا بد من أن يكون فهم كيفية توجيه الإحباطات السياسية إلى العمل السياسي السلمي هدفاً خاصاً في مثل هذه السياقات.

الإطار النظري

من أجل أن نفهم أسباب استقطاب الناس سياسياً، فقد اعتمدنا على إطار عمل عقلاني شائع حيث يقوم الأفراد بإجراء تحليلات لقيمة الاستقطاب من حيث التكاليف والفوائد.[1] تتوفر لدى الأفراد بعض الدوافع الداخلية للاستقطاب السياسي كما وأنهم يواجهون عوائق مختلفة تؤثر على قدرتهم على القيام بذلك. وإننا نعتبر الدوافع والحواجز على حد سواء كظاهرة قياسية. حيث نلاحظ أن الأشخاص الذين لديهم دافع أعلى هم على استعداد للتغلب على الحواجز الأعلى مقارنة بالأفراد من ذوي المستوى الأقل من الدافعية.

(1) Henry E. Brady, Sidney Verba, and Kay Lehman Schlozman, "Beyond SES: A Resource Model of Political Participation," American Political Science Review 89, no. 2 (June 1, 1995): 271–94, https://doi.org/10.2307/2082425; Bert Klandermans, "Mobilization and Participation: Social-Psychological Expansisons of Resource Mobilization Theory," American Sociological Review 49, no. 5 (October 1984): 583, https://doi.org/10.2307/2095417; Timur Kuran, "Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution," Public Choice 61, no. 1 (1989): 4174.

يوفر هذا الإطار إعداداً بسيطاً لفهم كيفية تأثير العوامل المختلفة على ما إذا كان الأفراد سيستقطبون أم لا، وإذا اختاروا الاستقطاب، فمن خلال أي قنوات. هناك فصل في بعض الأحيان بين نظرية استقطاب الموارد[1]، مع التركيز على القدرات الفردية كالوقت والمال، ونموذج الفرص السياسية،[2] مع التركيز على البيئة الخارجية كتوافر المنظمات للتغلب على مشاكل العمل الجماعي. ويمكن تأطير كل من الموارد الشخصية والبيئة الخارجية في إطار فاعل عقلاني أكثر تجريداً من حيث التكلفة والفائدة. سوف نركز في المقام الأول على نوعين مختلفين من الاستقطاب: الاستقطاب الرسمي من خلال التصويت والمشاركة السياسية، والاستقطاب غير الرسمي والذي يتجسد على شكل احتجاجات. ينبثق شكل الاستقطاب الذي يختاره الأفراد من الحواجز، أو، على العكس، من الفرص، والمكاسب المحتملة المتصورة.

وقد تكون الحواجز عبارة عن العديد من العوامل المحددة. تعمل الحواجز -بطرق مختلفة- على رفع التكلفة، وهو ما يعرف على نطاق واسع، بمفهوم الاستقطاب. وقد تكون الحواجز فردية، ومنها على سبيل المثال، عدم توافر الوقت لبذل الجهد في المشاركة السياسية أو نقص المعلومات حول العمليات السياسية وكيفية التعامل معها. وفي سياق المشاركة السياسية، تعد كل من التهديدات الأمنية وتكاليف السمعة أمثلة نموذجية للتكاليف التي يجب أن يتحملها الفرد، مما يخلق حواجز أمام المشاركة السياسية.

وقد تكون الحواجز جماعية أيضاً. ومشاكل العمل الجماعي تنشأ عادة عندما يواجه الأفراد أو الجماعات تحديات في تنسيق جهودهم لتحقيق هدف مشترك. عادة ما يتم تقاسم فوائد العمل الجماعي، مثل الاستقطاب نحو بعض الأجندة السياسية، بين جميع المشاركين، في حين أن التكاليف قد يتحملها عدد قليل وبشكل غير متناسب. وفي سياق استقطاب الشباب، قد يشترك المواطنون الشباب في أيديولوجية سياسية

(1) Brady, Verba, and Schlozman, "Beyond SES."
(2) Klandermans, "Mobilization and Participation."

مشتركة، لكن الاستثمار في تنظيم الأحزاب السياسية الشبابية أو منظمات المجتمع المدني لتنسيق الاستقطاب مكلف. إن تسهيل الاستثمار في مثل هذه المنافع العامة، على سبيل المثال من خلال خطط المنافع الحكومية لمنظمات المجتمع المدني، يمكن أن يخفف من تكلفة العمل الجماعي هذه.

وقد يكون لدى الأفراد العديد من الدوافع للمشاركة السياسية. حيث تعد أهداف السياسة والأهداف المهنية والوضع الاجتماعي نموذجية في سياق المشاركة السياسية. كما تتشابك الأهداف أيضاً بمعنى أن الوضع الاجتماعي والتقدم الوظيفي قد يرتبطان بتحقيق أهداف سياسية معينة، أو العكس، حيث لا يمكن تحقيق الأهداف السياسية إلا بعد تحقيق تقدم وظيفي معين.

إن الدلائل تشير إلى أن الأشكال المختلفة للاستقطاب غير متعارضة فيما بينها. وعلى النقيض من ذلك، يميل الأفراد الناشطون سياسياً إلى ممارسة نشاطهم عبر أشكال مختلفة من الارتباطات السياسية.[1] لذلك فإن الأبحاث التي تدرس أشكالاً مختلفة من الاستقطاب السياسي هي بشكل عام ذات صلة بفهم الاستقطاب في الأحزاب السياسية أو الأنشطة الرسمية الأخرى. ولكن ما هو ذو صلة بأغراضنا هنا هو أن أجيال الشباب لديها مشاركة رسمية أقل في السياسة مقارنة بالأجيال الأكبر سناً، ولكنها نشطة بنفس القدر أو حتى أكثر في الاستقطاب غير الرسمي، وهو نمط تجريبي ملحوظ في مجموعة واسعة من البلدان.[2]

---

(1) Pippa Norris, Stefaan Walgrave, and Peter Van Aelst, "Who Demonstrates? Antistate Rebels, Conventional Participants, or Everyone?" Comparative Politics 37, no. 2 (January 1, 2005): 189, https://doi.org/10.2307/20072882; Bram Wauters, "Which Party Members Participate in Direct Political Action? A Cross-National Analysis," International Political Science Review 39, no. 2 (October 27, 2016): 225–41, https://doi.org/10.1177/0192512116667730.

(2) Bruno Castanho Silva, "No Votes for Old Men: Leaders' Age and Youth Turnout in Comparative Perspective," European Journal of Political Research, May 29, 2024, https://doi.org/10.1111/1475-6765.12694; Wauters, "Which Party Members Participate in Direct Political Action? A Cross-National Analysis"; Guro Ødegård, Johannes Bergh, and Jo Saglie, "Why Did Young Norwegians Mobilize: External Events or Early Enfranchisement?" (Springer International Publishing, 2019), 189–210, https://doi.org/10.1007/978-3-030-32541-1_10.

سوف تركز الدراسات الفردية على سياقات مختلفة، فتدرس على سبيل المثال استقطاب مجموعات فرعية مختلفة مثل النساء، أو الأقليات العرقية، أو الفئات العمرية. ويسمح لنا الإطار النظري باستخدام الأدلة من سياقات مختلفة واستخلاص استنتاجات حول فهم عام للتوقيت والكيفية التي يقوم بها المواطنون بالاستقطاب. واستناداً إلى هذه الأدبيات، سوف أستعرض بعض العوامل الرئيسية التي تحدد الاستقطاب السياسي والتي حددها الباحثون. سوف أركز على 7 عوامل: احتمالية النجاح، والتنشئة الاجتماعية، والتمثيل، والتعرض المبكر للحياة السياسية، والقمع، وحراس البوابات، والاقتصاد الاجتماعي والتعليم. **الشكل** 1 عبارة عن رسم بياني غير دوري موجه لرسم العلاقة بين هذه العوامل والاستقطاب:

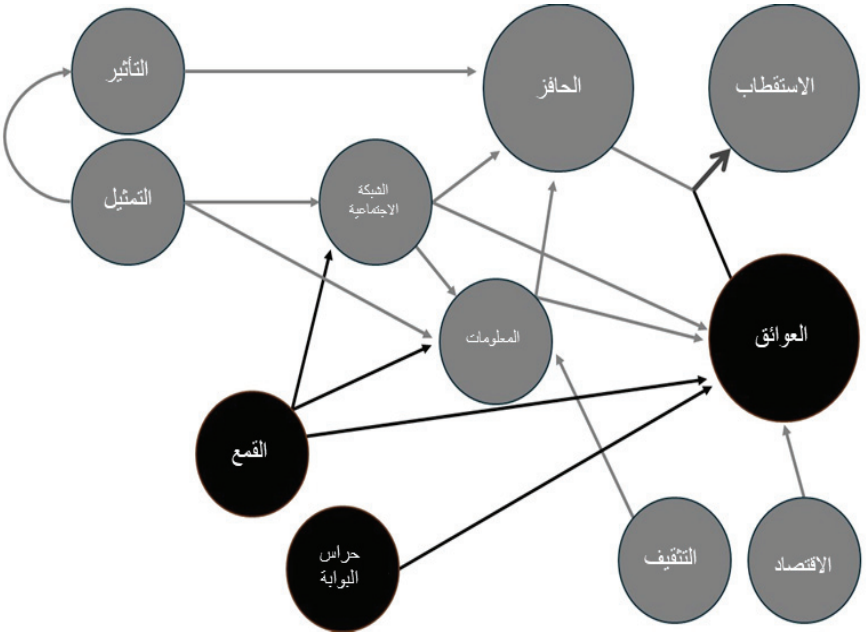

الشكل 1: رسم بياني دوري موجه للعوامل المختلفة التي تؤثر على الاستقطاب. تشير الدوائر الرمادية إلى العوامل التي تزيد من احتمالية الاستقطاب، بينما تشير الدوائر السوداء إلى العوامل التي من المتوقع أن تقلل من الاستقطاب

التأثير الحقيقي

إن احتمالية تحقيق هدف ما أمر أساسي لأي تحليل للتكلفة والعائد، بما في ذلك العمل على الاستقطاب من أجل بعض الأهداف السياسية.[1] ومن المرجح أن يستقطب الناس عندما يرون فرصة معقولة للنجاح. وينطبق هذا على المشاركة السياسية غير الرسمية والرسمية على حد سواء. علاوة على ذلك، من المرجح أن يستقطب الأفراد عندما يعتقدون أن مشاركتهم ستقدم مساهمة ذات مغزى.[2] فعلى سبيل المثال، تتمتع الانتخابات الأكثر تنافسية بإقبال أعلى من الانتخابات الأقل تنافسية، وهو يجسد التأثير الواضح بشكل خاص للفئات الأصغر سناً.[3] من ناحية أخرى، في الانتخابات غير التنافسية للغاية أو السياقات غير الديمقراطية، غالباً ما ينسحب المواطنون من العمليات الانتخابية بسبب تصورهم أن مشاركتهم لن تؤدي إلى أي تغيير كبير.

ومن المثير للاهتمام أن التعرض لمساهمة سياسية ذات مغزى في الحياة المبكرة له تأثير طويل الأجل أيضاً على المشاركة اللاحقة.[4] ويتماشى هذا أيضاً مع الدراسات حول الاستقطاب الاحتجاجي، حيث تميل الحركات الاجتماعية التي تشهد انتصارات مبكرة أو نجاحات تدريجية إلى الحفاظ على مستويات أعلى من المشاركة والنشاط بمرور الوقت، حيث يظل الأعضاء مدفوعين بالاعتقاد بإمكانية تحقيق المزيد من النجاح.[5]

---

(1) Klandermans, "Mobilization and Participation."

(2) Sidney Verba, Kay Lehman Schlozman, and Henry E. Brady, "Voice and Equality," September 26, 1995, https://doi.org/10.2307/j.ctv1pnc1k7.

(3) Jack Vowles, Gabriel Katz, and Daniel Stevens, "Electoral Competitiveness and Turnout in British Elections, 19642010," Political Science Research and Methods 5, no. 4 (December 1, 2015): 775–94, https://doi.org/10.1017/psrm.2015.67.

(4) Vowles, Katz, and Stevens.

(5) William A. Gamson, The Strategy of Social Protest (Dorsey Press, 1975).

تتناغم دراسات اللامبالاة السياسية للشباب مع هذه الرؤى.[1] فالشباب يعبرون عموماً عن رغبتهم في المشاركة في الحياة الديمقراطية، غير أن المؤسسات الديمقراطية القائمة لا تلبي هذه الرغبة، وكنتيجة جزئية لهذا، أصبح الخطاب السياسي الحاكم أقل اهتماماً بمصالحهم. وإن تقديم الأدلة على أن المشاركة السياسية يمكن أن تؤتي ثمارها يشكل أهمية مركزية لأي نظام سياسي يرغب في دمج الفئات الفرعية المحرومة من حقوقها. ومن ثم فإن المحاولات الرامية إلى تنميق الواجهات البرلمانية بالسياسيين الشباب دون منحهم نفوذاً سياسياً حقيقياً من غير المرجح أن يكون لها تأثير كبير على المشاركة الفعلية للشباب.

التنشئة الاجتماعية

تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً حاسماً في تشكيل المشاركة السياسية. وتؤثر الشبكات الاجتماعية على ما إذا كان الأفراد سيشاركون في الأنشطة السياسية وكيف سيشاركون فيها. وتعمل الشبكات الاجتماعية، خاصة تلك التي تشكلت في وقت مبكر من الحياة، كقنوات حاسمة يتم من خلالها نقل المعرفة السياسية والأفكار والسلوكيات والمعايير. وتتوفر الأدلة على أهمية الشبكات الاجتماعية من مجموعة واسعة من السياقات وهي آلية مهمة تربط العوامل الأخرى بالاستقطاب الواضح. وبالتالي، يمكن أن تؤثر بيئات الحياة المبكرة، مثل الأحياء السكنية، على المشاركة السياسية على المدى البعيد.

في دراسة تستخدم بيانات عن اللاجئين في النرويج،[2] استخدم بيرنت براتسبيرغ وآخرون الاختلاف الخارجي في موقع توطين اللاجئين لتقدير التأثير البعيد المدى على الإقبال. فكانت التأثيرات مذهلة، حيث يمكن للأحياء السكنية

(1) See, for example, Bart Cammaerts et al., "The Myth of Youth Apathy," American Behavioral Scientist 58, no. 5 (December 23, 2013): 645–64, https://doi.org/10.1177/0002764213515992.

(2) "How Settlement Locations and Local Networks Influence Immigrant Political Integration," American Journal of Political Science 65, no. 3 (May 30, 2020): 551–65, https://doi.org/10.1111/ajps.12532.

ذات النسب المئوية العشرين والثمانين أن تفسر «47 % من فجوة المشاركة بين اللاجئين والمقيمين».[1] والأمر اللافت هنا أن دراستهم تشير إلى أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية للأحياء السكنية كانت ذات أهمية ضئيلة، وأن التعرض للجيران المنخرطين سياسياً ومجموعات الأقران كان هو الآلية المركزية.

لا تقتصر تأثيرات التنشئة الاجتماعية على السياقات الديمقراطية للغاية مثل النرويج. فقد وجدت الأبحاث، على سبيل المثال، في الكاميرون أيضاً، تأثيراً قوياً للتنشئة الاجتماعية السياسية داخل شبكات متجانسة بخلاف ذلك للتنبؤ بشكل كبير بالانتماء الحزبي الفردي.[2] يمكن للتفاعل الاجتماعي والتعرض للمعتقدات السياسية داخل الدائرة الاجتماعية للفرد أن «ينشر» التعصب الحزبي».

إن تأثير التنشئة الاجتماعية يعني أن المشاركة السياسية لديها إمكانات كبيرة لاكتساب المزيد من الزخم.[3] ويمكن للعوامل التي تزيد من المشاركة الفردية أن تساعد في خلق مساحة مدنية عامة للمشاركة السياسية والتي تعمل على استقطاب الأفراد الآخرين بشكل أكبر، مما يخلق حلقة تغذية راجعة معززة. وعلى نحو مماثل، فإن الأفعال التي تثبط الاستقطاب السياسي قد تؤدي إلى تفكيك الشبكات التي تتسبب بدورها في مزيد من الانسحاب من المشاركة السياسية.

التمثيل

إن أحد النتائج المتسقة في مختلف السياقات هو التأثير الإيجابي للتمثيل الوصفي على الاستقطاب. من خلال التمثيل الوصفي، أي عندما يشبه شخص ما من يمثله، من خلال مشاركة خصائص مثل العمر أو الجنس أو العرق أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.[4] وما يميزه عن التمثيل الجوهري، هو عندما يعزز

(1) Bratsberg et al., 1.

(2) Natalie Wenzell Letsa, "Partisanship and Political Socialization in Electoral Autocracies," American Political Science Review, March 26, 2024, 1–16, https://doi.org/10.1017/s0003055424000261.

(3) Kuran, "Sparks and Prairie Fires."

(4) Hanna Fenichel Pitkin, The Concept of Representation (University of California Press, 1967), https://doi.org/10.1525/9780520340503.

البعض مصالح من يمثلهم من خلال الأفعال، والتمثيل الرسمي، وعندما تفوض الإجراءات لشخص ما دور تمثيل شخص آخر. والجدير بالذكر أن معظم الأنظمة الانتخابية تعتمد على التمثيل الشكلي، على أمل أن تنتج الإجراءات الخاصة باختيار وعزل السياسيين علاقة موكل مع وكيل والتي توفر تمثيلاً جوهرياً للناخبين.

ومن الناحية المثالية، من شأن التمثيل الوصفي أن يحسن التمثيل الجوهري. وكما يلاحظ الأفراد أن التمثيل يمكن أن يؤدي إلى تغيير جوهري، فإن المكاسب الملموسة للمشاركة السياسية الرسمية سوف تزداد وبالتالي يزداد الدافع أيضاً. ومع ذلك، تشير النتائج التجريبية إلى أن التمثيل الوصفي لا يؤدي إلى تحسين التمثيل الجوهري إلا في ظل المواقف الانتخابية المواتية.[1]

ولكن التمثيل الوصفي له تأثيرات مفيدة أخرى على الاستقطاب نحو المشاركة السياسية الرسمية، وخاصة من خلال التأثيرات الشبكية للمجموعة الممثلة. وتعمل

(1) Andy Baker and Corey Cook, "REPRESENTING BLACK INTERESTS AND PROMOTING BLACK CULTURE: The Importance of African American Descriptive Representation in the U.S. House," Du Bois Review: Social Science Research on Race 2, no. 2 (September 2005): 227–46, https://doi.org/10.1017/s1742058x05050162; Amanda Clayton and Pär Zetterberg, "Gender and Party Discipline: Evidence from Africa's Emerging Party Systems," American Political Science Review 115, no. 3 (May 24, 2021): 869–84, https://doi.org/10.1017/s0003055421000368; Bryce J. Dietrich and Matthew Hayes, "Symbols of the Struggle: Descriptive Representation and Issue-Based Symbolism in US House Speeches," The Journal of Politics 85, no. 4 (October 1, 2023): 1368–84, https://doi.org/10.1086/723966; Daniel Höhmann, "When Do Female MPs Represent Women's Interests? Electoral Systems and the Legislative Behavior of Women," Political Research Quarterly 73, no. 4 (July 10, 2019): 834–47, https://doi.org/10.1177/1065912919859437; Francesca Refsum Jensenius, "Development from Representation? A Study of Quotas for the Scheduled Castes in India," American Economic Journal: Applied Economics 7, no. 3 (July 1, 2015): 196–220, https://doi.org/10.1257/app.20140201; Sophie Schuit and Jon C. Rogowski, "Race, Representation, and the Voting Rights Act," American Journal of Political Science 61, no. 3 (December 12, 2016): 513–26, https://doi.org/10.1111/ajps.12284; Michael Wahman, Nikolaos Frantzesakis, and Tevfik Murat Yildirim, "From Thin to Thick Representation: How a Female President Shapes Female Parliamentary Behavior," American Political Science Review 115, no. 2 (February 24, 2021): 360–78, https://doi.org/10.1017/s000305542100006x.

هذه التأثيرات الشبكية على تحسين معرفة المواطنين بالسياسة والإقبال اللاحق، حتى عندما تكون نتائج السياسات متشابهة.[1]

على سبيل المثال، باستخدام الأدلة من تجربة طبيعية في الهند، كانت السياسيات أكثر ميلاً إلى استقطاب ناشطات حزبيات، وأبلغ المواطنون عن اتصال أكبر بهن في الدوائر الانتخابية المخصصة أثناء الانتخابات. وهذا له أيضاً تأثيرات لاحقة على الحملات الانتخابية: فالحملات التي تقودها النساء أكثر ميلاً إلى الاتصال بالنساء، والنساء اللواتي يتصل بهن الناشطون يظهرن معرفة أكبر بالسياسة، ومعدلات مشاركة أعلى.[2]

وقد تم العثور على تأثيرات مماثلة لعلامات الهوية الأخرى. ففي تجربة طبيعية في المكسيك حيث يستخدم الحزب اليانصيب لاختيار المرشحين للمناصب العامة،[3] وجد ماتياس بويرتنر أن المشاركة في الانتخابات اللاحقة أعلى بكثير بين الناخبين الذين تم تمثيلهم من قبل مشرعين (تم اختيارهم عشوائياً) يشاركونهم هويتهم. وعلاوة على ذلك، أفاد هؤلاء الناخبون أنهم أكثر تمكيناً، وتم مكافأة الحزب بمزيد من الدعم في الانتخابات اللاحقة.

كما تنطبق التأثيرات أيضاً على الفئات العمرية. حيث تم استخدام بيانات من الدراسة المقارنة للأنظمة الانتخابية التي شملت 223 انتخابات وطنية في 58 دولة بين عامي 1996 و2021، جنباً إلى جنب مع بيانات عن 980 من قادة الأحزاب و/أو المرشحين الرئاسيين في تلك الانتخابات،[4] فوجد كاستانهو سيلفا تأثيراً واضحاً على عمر زعيم الحزب والإقبال بين الأفراد الأصغر سناً؛ إذ كان المستجيبون الذين

(1) Susan A. Banducci, Todd Donovan, and Jeffrey A. Karp, "Minority Representation, Empowerment, and Participation," The Journal of Politics 66, no. 2 (May 2004): 534–56, https://doi.org/10.1111/j.1468-2508.2004.00163.x; Dietrich and Hayes, "Symbols of the Struggle."

(2) Tanushree Goyal, "Representation from Below: How Women's Grassroots Party Activism Promotes Equal Political Participation," American Political Science Review, October 9, 2023, 1–16, https://doi.org/10.1017/s0003055423000953.

(3) "Does Political Representation Increase Participation? Evidence from Party Candidate Lotteries in Mexico," American Political Science Review 117, no. 2 (August 26, 2022): 537–56, https://doi.org/10.1017/s0003055422000533.

(4) "No Votes for Old Men."

تقل أعمارهم عن 30 عاماً أقل عرضة بنسبة 4 في المائة للتصويت إذا كان عمر المرشح الرئيسي لحزبهم المفضل 70 عاماً، مقارنة بزعيم يبلغ من العمر حوالي 40 عاماً.

من خلال التأثير الشبكي، يمكن للتمثيل الوصفي تحسين معرفة المواطن بالسياسة، وتوفير المزيد من فرص استقطاب الأفراد من هذه الشبكة، وزيادة استقطاب هذه المجموعة نحو النشاط السياسي الرسمي. ومن إحدى الطرق السهلة والفعالة لتحسين استقطاب الأجيال الشابة للمشاركة السياسية الرسمية هي تحسين التمثيل الوصفي للأفراد الشباب.

التعرض المبكر

إن إشراك المواطنين في السياسة في وقت مبكر من حياتهم يزيد من مشاركتهم السياسية. فالمشاركة المبكرة تؤثر على الاستقطاب لاحقاً من خلال عدد من الآليات، ولكن يبدو أن إحدى الآليات المتكررة هي تكوين العادات.[1]

ومن بين الأدلة التي تدعم التعرض السياسي المبكر للاستقطاب اللاحق هناك أدلة تجريبية من مجموعة متنوعة من السياقات. وبمقارنة الأفراد الذين كانوا مؤهلين للتصويت مباشرة قبل الانتخابات بأولئك الذين أصبحوا مؤهلين بعد ذلك مباشرة، وبالتالي مقارنة الفرد الذي تعرض للتصويت في أقرب وقت ممكن مقابل من تعرض للتصويت في وقت متأخر قدر الإمكان،[2] فقد خلص مارك ميريديث أن التعرض المبكر زاد من الإقبال في الانتخابات اللاحقة بنسبة 3.5-4 %، وزاد من

(1) Alexander Coppock and Donald P. Green, "Is Voting Habit Forming? New Evidence from Experiments and Regression Discontinuities," American Journal of Political Science 60, no. 4 (September 8, 2015): 1044–62, https://doi.org/10.1111/ajps.12210; Alan S. Gerber, Donald P. Green, and Ron Shachar, "Voting May Be Habit-Forming: Evidence from a Randomized Field Experiment," American Journal of Political Science 47, no. 3 (June 12, 2003): 540–50, https://doi.org/10.1111/1540-5907.00038.

(2) "Persistence in Political Participation," Quarterly Journal of Political Science 4, no. 3 (October 30, 2009): 187–209, https://doi.org/10.1561/100.00009015.

هوية الأفراد الحزبية. وبالمثل، من خلال دراسة المهاجرين في النرويج، يستخدم جيريمي فيرويردا، وهينينغ فينسيراس، ويوهانس بيرغ[1] العلاقة العشوائية بين سنوات الانتخابات فيما يتعلق بفترة إقامة المهاجرين لتقدير تأثير التعرض المبكر للمؤسسات السياسية على المشاركة السياسية لاحقاً. ولاحظوا تأثيراً واضحاً للتعرض المبكر على الإقبال الانتخابي اللاحق، حيث كانت أقوى التأثيرات بين أروقة المهاجرين من الديكتاتوريات والديمقراطيات الضعيفة. لم تقتصر هذه الدراسة على الإقبال على الانتخابات بل إنهم وجدوا أدلة على تحسن المشاركة المدنية العامة وعلى التثقيف المستمر – وهو عامل آخر مرتبط بالاستقطاب السياسي.

على صعيد النرويج، وعلى إثر ضغوط من منظمات شبابية مختلفة، اختبرت الحكومة خفض سن التصويت من 18 إلى 16 عاماً في عدد قليل من البلديات المختارة في عام 2011. وبعد إجراء التقييمات،[2] لاحظ يوهانس بيرغ إقبالاً مرتفعاً نسبياً بين الأطفال الجدد الذين تبلغ أعمارهم 16 عاماً – بنسبة أعلى من الناخبين الآخرين لأول مرة – غير أنه لا يوجد دليل واضح على زيادة الاستمرارية في الاستقطاب. ومع ذلك، فقد شابت هذا التقرير بعض العيوب، أبرزها عدم الاختيار العشوائي في البلديات التي تعرضت لسن التصويت المنخفض. يذكر أن انتخابات عام 2011 كانت انتخابات محلية، وهي غالباً ما تعتبر انتخابات من الدرجة الثانية في النرويج، وكانت 20 بلدية فقط من أصل 429 جزءاً من التقييم. لذلك فمن المرجح أن تعاني نتائج التقييم من مشاكل التجانس المختلفة.

القمـــع

قد يؤدي القمع إلى زيادة كبيرة في الحواجز التي تحول دون الاستقطاب. ويعمل القمع على تثبيط المشاركة السياسية من خلال غرس الخوف وخلق بيئة عالية التكلفة للمشاركة. فحين تستخدم الحكومات تكتيكات مثل المراقبة أو الرقابة

(1) "Voting Rights and Immigrant Incorporation: Evidence from Norway," British Journal of Political Science 50, no. 2 (February 5, 2018): 713–30, https://doi.org/10.1017/s0007123417000643.

(2) "Stemmerett for 16-Åringer. Resultater Fra Evalueringen Av Forsøket Med Senket Stemmerettsalder Ved Lokalvalget 2011," ed. Johannes Berg, 2014.

أو سجن النشطاء، غالباً ما يتم ردع الأفراد عن المشاركة في الحركات السياسية بسبب مخاطر العقاب المتصورة. لقد أظهرت الدراسات أن وجود تدابير قمعية يقلل من استعداد المواطنين للمشاركة في الاحتجاجات أو التصويت أو حتى النقاش السياسي. وقد لوحظ هذا الانسحاب من الحياة العامة الناجم عن الخوف في سياقات استبدادية مختلفة، حيث أن قدرة الدولة على معاقبة المعارضة تثني الأفراد عن العمل الجماعي.[1] ومن خلال زيادة مخاطر المشاركة السياسية، يجبر القمع الأفراد على موازنة السلامة الشخصية مقابل الفوائد المحتملة للمشاركة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى الانسحاب.

وإضافة إلى الخوف، يؤدي القمع أيضاً إلى تثبيط المشاركة السياسية من خلال تقويض الهياكل اللازمة للعمل الجماعي. حيث غالباً ما تستهدف الأنظمة القمعية منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ووسائل الإعلام، وهي جميعها ضرورية لاستقطاب المواطنين وتنظيم الجهود السياسية. وعندما يتم إضعاف هذه المنظمات أو القضاء عليها بشكل منهجي، يجد الأفراد فرصاً أقل للمشاركة بشكل هادف في السياسة.[2] فمع الخطاب العام وتدمير شبكات الاستقطاب يجعل من الصعب على الناس التجمع والتواصل والتنسيق. إن هذا الإضعاف الاستراتيجي لجماعات المعارضة من شأنه أن يقلل من احتمالية العمل الجماعي الناجح، مما يجعل المشاركة تبدو غير مجدية أو حتى خطيرة.

علاوة على ذلك، يمكن للقمع أن يؤدي إلى اللامبالاة السياسية، حيث قد يؤدي التعرض المطول لعنف الدولة أو إكراهها إلى فقدان ثقة المواطنين في فعالية المشاركة السياسية. وفي السياقات القمعية الشديدة، قد يشعر المواطنون أنه بغض النظر عن مستوى المشاركة، فإن التغيير السياسي الهادف لا يمكن تحقيقه بسبب السيطرة الجارفة من قبل الدولة.[3] إن هذا الشعور بعدم الجدوى، إلى جانب المخاطر

(1) Christian Davenport, "State Repression and Political Order," Annual Review of Political Science 10, no. 1 (June 1, 2007): 1–23, https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.10.101405.143216.

(2) Graeme B. Robertson, "The Politics of Protest in Hybrid Regimes," December 20, 2010, https://doi.org/10.1017/cbo9780511921209.

(3) Charles Tilly, "Regimes and Repertoires," 2006, https://doi.org/10.7208/chica-

التي ينطوي عليها، يمكن أن يولد خيبة أمل سياسية واسعة النطاق، حيث ينسحب الأفراد ليس فقط بسبب الخوف، ولكن أيضاً بسبب انعدام الأمل في إمكانية تحقيق الإصلاح. ومن خلال تقليل كل من القدرة على المشاركة السياسية والقيمة المتصورة لها، يؤدي القمع إلى عدم تسييس قطاعات كبيرة من المجتمع بشكل فعال، مما يؤدي إلى انخفاض معدلات المشاركة في مختلف أشكال النشاط السياسي.

وعلى هذا النحو، فإن القمع هو نقيض للعوامل التي تعزز الشبكات السياسية. وكذلك من خلال تثبيط الأفراد عن المشاركة في المشاركة السياسية العامة، يكسر القمع أيضاً تأثيرات الشبكة التي تعتبر أساسية لجميع العوامل المعروفة تقريباً بتحسين الاستقطاب. بإغلاقه لسبل المشاركة السياسية السلمية والرسمية، يخاطر القمع بدفع الأفراد إلى أشكال أكثر تطرفاً وعنفاً من المشاركة السياسية.[1]

حراس البوابة

غالباً ما يتم تنظيم المجتمعات بطرق تسمح لبعض الأفراد أو الجماعات بالعمل كحراس بوابة، وممارسة سيطرة كبيرة على المشاركة السياسية للآخرين، دون الحاجة إلى القمع الجسدي العلني. يتمتع حراس البوابات هؤلاء بدرجة عالية من التأثير، لا سيما على أولئك الذين يعتمدون عليهم اجتماعياً أو اقتصادياً. ومن الأمثلة الشائعة على ذلك أفراد الأسرة الذكور في المجتمعات الأبوية، الذين غالباً ما يلعبون دوراً حاسماً في تحديد مدى قدرة المرأة على المشاركة في الأنشطة السياسية. حيث يمكن لموافقتهم أو رفضهم أن تؤدي إلى تشكيل وصول المرأة إلى الحياة المدنية والسياسية. وقد وجدت تجارب ميدانية مختلفة آثاراً إيجابية كبيرة على المشاركة العامة للإناث من خلال استطلاع هؤلاء الحراس الذكور.[2]

---

go/9780226803531.001.0001.

(1) Davenport, "State Repression and Political Order."

(2) Leonardo Bursztyn, Alessandra L. González, and David Yanagizawa-Drott, "Misperceived Social Norms: Women Working Outside the Home in Saudi Arabia," American Economic Review 110, no. 10 (October 1, 2020): 2997–3029, https://doi.org/10.1257/aer.20180975; Ali Cheema et al., "Canvassing the Gatekeepers: A Field Experiment to Increase Women Voters' Turnout in Pakistan," American Political Science Review

يمكن لأفراد الأسرة البالغين العمل كحراس بوابة مماثلين للأفراد الأصغر سناً. فقد يكون لدى أرباب الأسر، والمجتمع ككل، توقعات صارمة لما ينبغي – وما لا ينبغي – أن يقضي الأفراد الأصغر سناً وقتهم فيه.[1] وقد تفرض مثل هذه الهياكل الهرمية، في الثقافات المختلفة، على سبيل المثال، قيوداً على حرية حركة المراهقات، أو تتطلب من الشباب الذكور مرافقة أشقائهم الإناث كلما احتاجوا إلى الانتقال في الأماكن العامة، أو تتوقع من الجيل الأصغر البقاء في المنزل لرعاية أفراد الأسرة. وقد يرفض أفراد الأسرة الأكبر سناً المشاركة السياسية للشباب صراحة. تشير الأبحاث إلى أن استطلاع هؤلاء الحراس يمكن أن يكون فعالاً في تغيير السلوك.

الاقتصاد الاجتماعي والتعليم

يتأثر الاستقطاب بمجموعة من الموارد الفردية. تعمل الموارد الفردية على تمكين الأفراد من التغلب على العديد من الحواجز، مثل ضيق الوقت أو المعرفة. وفقاً لذلك، يصبح من الشائع أن الشرائح الأكثر ثراءً من السكان هي أكثر نشاطاً سياسياً بشكل عام.[2] وفي حين أن العلاقة الشاملة بين الثروة والمشاركة السياسية معترف بها بشكل عام، إلا أنه لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت العلاقة سببية، أو أن التدخلات المختلفة في العوامل الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تغير السلوك الفردي. على سبيل المثال، لم تكن آلية القيادة التي تربط موقع توطين المهاجرين بالمشاركة السياسية المذكورة أعلاه، والتي حددها براتسبرغ وآخرون[3]، هي البيئة الاجتماعية والاقتصادية، بل المشاركة السياسية المحلية. وبالمثل، أظهرت تجربة تستند إلى تدخل «الانتقال إلى الفرصة» في الولايات المتحدة تأثير الانتقال إلى

117, no. 1 (May 18, 2022): 1–21, https://doi.org/10.1017/s0003055422000375.

(1) Gudrun Østby et al., "Left Further Behind After the COVID-19 School Closures: Survey Evidence on Rohingya Refugees and Host Communities in Bangladesh," Journal on Education in Emergencies 9, no. 1 (2023): 64, https://doi.org/10.33682/a1zn-5nda.

(2) Larry M. Bartels, "Unequal Democracy," September 20, 2016, https://doi.org/10.2307/j.ctvc77jxs; Jan E. Leighley and Jonathan Nagler, "Who Votes Now?" November 24, 2013, https://doi.org/10.23943/princeton/9780691159348.001.0001.

(3) "How Settlement Locations and Local Networks Influence Immigrant Political Integration".

الأحياء السكنية الأكثر ثراءً على التخفيف من حدة الفقر، لكنها لم تزد من احتمالية تصويت الأطفال في وقت لاحق من الحياة.[1]

والدليل على ذلك هو العدد المتزايد من برامج التحويلات النقدية والذي يرسم صورة مختلفة. حيث تزيد برامج التحويلات النقدية من المشاركة السياسية الفردية والثقة في الحكومة.[2] وتجدر الإشارة إلى أن تدخلات دخل الأسرة الأخرى لم تجد أي تأثير على البالغين داخل الأسرة، ولكنها وجدت تأثيرات طويلة الأجل على أطفالهم.[3] وكانت هذه الآثار أكبر بالنسبة للأسر الفقيرة، مما أدى إلى تضييق فجوة المشاركة بين الفئات السكانية ذات الدخل المرتفع والمنخفض على المدى الطويل. لذلك قد تكون الموارد الاقتصادية الفردية مهمة للمشاركة السياسية ولكن فقط على مدى عملية طويلة الأجل في الحياة المبكرة.

إن البحث حول تأثير التعليم على المشاركة السياسية له استنتاجات إيجابية أكثر اتساقاً.[4] لقد وجدت مجموعة من الأعمال علاقة عامة بين التعليم والمشاركة السياسية، بما يتفق مع العلاقة الأكثر عمومية بين الوضع الاجتماعي والاقتصادي

(1) Elizabeth Mitchell Elder, Ryan D. Enos, and Tali Mendelberg, "The Long-Term Effects of Neighborhood Disadvantage on Voting Behavior: The "Moving to Opportunity" Experiment," American Political Science Review 118, no. 2 (July 28, 2023): 988–1004, https://doi.org/10.1017/s0003055423000692.

(2) David K. Evans, Brian Holtemeyer, and Katrina Kosec, "Cash Transfers Increase Trust in Local Government," World Development 114 (February 2019): 138–55, https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.08.020; Jerome Schafer, "Policy Feedback and Voter Turnout: Evidence from the Finnish Basic Income Experiment" (Harvard Dataverse, 2024), https://doi.org/10.7910/DVN/RL5N9Y.

(3) Randall Akee et al., "Human Capital and Voting Behavior Across Generations: Evidence from an Income Intervention," American Political Science Review 114, no. 2 (February 24, 2020): 609–16, https://doi.org/10.1017/s000305541900090x.

(4) Claire Willeck and Tali Mendelberg, "Education and Political Participation," Annual Review of Political Science 25, no. 1 (May 12, 2022): 89–110, https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-051120-014235.

والمشاركة. ومع ذلك، تشير بعض الدراسات المصممة جيداً التي تستخدم الاختلاف الخارجي أيضاً إلى أن هذه الآثار سببية.[1] على سبيل المثال، أجريت تجربتان،[2] من قبل راشيل ميلشتاين سوندهايمر ودونالد بي غرين، حيث بحثا في هاتين التجربتين التأثير طويل الأجل لزيادة كثافة التعليم. في إحدى التجربتين، تعرض التلاميذ بشكل عشوائي لزيادة موارد التدريس، بينما في التجربة الأخرى، تم توزيعهم بشكل عشوائي على فصول ذات أحجام أصغر. وفي كلتا التجربتين ازدادت المشاركة السياسية.

إن الجانب التصاعدي للتعليم كمؤشر إيجابي للمشاركة السياسية يشير إلى أن الحكومات تستثمر بالفعل في التعليم ويمكنها توسيع نطاق استثماراتها. يتحدث تاين بولسن، وكينيث شيف، وديفيد ستاسافاج مباشرة عن التمويل،[3] ويستخدمون تصميماً لانقطاع الانحدار الجغرافي على البيانات على مستوى البلدة من أنتيبيلم ولاية نيويورك، حيث سيكون تمويل الدولة للمدارس المشتركة مختلفاً على جانبي حدود المسالك. لقد وجد المؤلفون أن المناطق ذات التمويل الحكومي الأعلى للمدارس المشتركة شهدت في وقت لاحق إقبالاً أكبر على التصويت.

---

(1) Leonard Wantchekon, Marko Klašnja, and Natalija Novta, "Education and Human Capital Externalities: Evidence from Colonial Benin," The Quarterly Journal of Economics 130, no. 2 (January 30, 2014): 703–57, https://doi.org/10.1093/qje/qjv004; Adam J. Berinsky and Gabriel S. Lenz, "Education and Political Participation: Exploring the Causal Link," Political Behavior 33, no. 3 (August 19, 2010): 357–73, https://doi.org/10.1007/s11109-010-9134-9; John Henderson and Sara Chatfield, "Who Matches? Propensity Scores and Bias in the Causal Effects of Education on Participation," The Journal of Politics 73, no. 3 (July 2011): 646–58, https://doi.org/10.1017/s0022381611000351.

(2) "Using Experiments to Estimate the Effects of Education on Voter Turnout," American Journal of Political Science 54, no. 1 (December 28, 2009): 174–89, https://doi.org/10.1111/j.1540-5907.2009.00425.x.

(3) "Foundations of a New Democracy: Schooling, Inequality, and Voting in the Early Republic," American Political Science Review 117, no. 2 (September 8, 2022): 518–36, https://doi.org/10.1017/s000305542200079x.

المناقشة

بناءً على الأبحاث حول المشاركة السياسية، تبرز ثلاث احتياجات للشباب للمشاركة في المؤسسات السياسية الرسمية. أولاً، إنهم يحتاجون إلى معلومات كافية حول النظام السياسي، وكيف يشارك المرء، وكيف يؤثر المرء على النتائج. ثانياً، يحتاج النظام إلى كسب ثقة الشباب بأن هناك احتمالاً معقولاً لنجاح المشاركة السياسية. فإذا لم تظهر المشاركة السياسية الرسمية أبداً في تغييرات فعلية في نتائج السياسة، فلن يكون هناك دافع للمشاركة. وهذا أمر حاد بشكل خاص إذا كان للأفراد أن يختاروا منظمة رسمية وسلمية، بدلاً من فرض أجندتهم السياسية من خلال وسائل غير مؤسسية، وربما عنيفة. ثالثاً، يحتاج الشباب إلى شبكات اجتماعية متاحة، مثل الأحزاب السياسية الشبابية أو منظمات المجتمع المدني، والتي يمكنهم من خلالها توجيه نشاطهم السياسي.

يفضل الناس عموماً السبل السلمية للنفوذ السياسي. فبالنسبة لكثير من السكان، عندما تكون البدائل متاحة لهم، ينخفض احتمال لجوئهم إلى العنف.[1] وباستخدام البيانات من مؤشر التنوع الديمقراطي،[2] يمكننا التحقيق في العلاقة بين حرية التجمع السلمي والعنف السياسي غير الحكومي. يتم من خلال مؤشر التنوع الديمقراطي جمع معلومات حول استخدام القوة الجسدية لتحقيق أهداف سياسية من قبل جهات فاعلة غير حكومية، من خلال مطالبة الخبراء بالإجابة على الجهات الفاعلة غير الحكومية التي استخدمت العنف السياسي ضد الأشخاص في سنة معينة. وبالمثل، يُطلب من المبرمجين الخبراء الإجابة عن مدى احترام سلطات الدولة للحق في التجمع السلمي وحمايته. فإذا كان الأفراد أقل عرضة لاختيار العنف إن كان لديهم خيارات بديلة، فيجب أن نرى علاقة سلبية بين هذين المتغيرين.

---

(1) Erica Chenoweth, "The Role of Violence in Nonviolent Resistance," Annual Review of Political Science 26, no. 1 (June 15, 2023): 55–77, https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-051421-124128.

(2) Michael Coppedge et al., "V-Dem Country-Year/Country-Date Dataset v14" (Varieties of Democracy (V-Dem) Project, 2023).

للقيام بذلك، يمكن أن يتم التراجع عن العنف السياسي غير الحكومي ضد حرية التجمع السلمي. ثم توظيف تأثيرات ثابتة ثنائية الاتجاه مع البلد والسنة لمراعاة الاختلاف في استقرار البلد والسنة. ومن ثم التحكم أيضاً في مستوى الديمقراطية، للتمييز بين العلاقة بين التجمع السلمي والعلاقة الأكثر عمومية بين الديمقراطية والمشاركة السياسية السلمية.

يوضح الشكل 2 هذا الارتباط. يشير الخط المتصل إلى المستوى المتوقع للعنف السياسي غير الحكومي (المحور ص) عبر مستويات مختلفة من حرية التجمع السلمي (المحور س)، مشروطاً بمتغيرات التحكم المذكورة أعلاه. ويشير الشريط الرمادي إلى فاصل الثقة 95 %، مع تجميع الأخطاء القياسية حسب البلد. وتُظهر النقاط السوداء التوزيع الفعلي عبر هذين المتغيرين في مجموعة بيانات مؤشر التنوع الديمقراطي. فيتبين أن العلاقة السلبية بين حرية التجمع السلمي واستخدام العنف من قبل الجهات الفاعلة غير الحكومية لأهداف سياسية قوية.

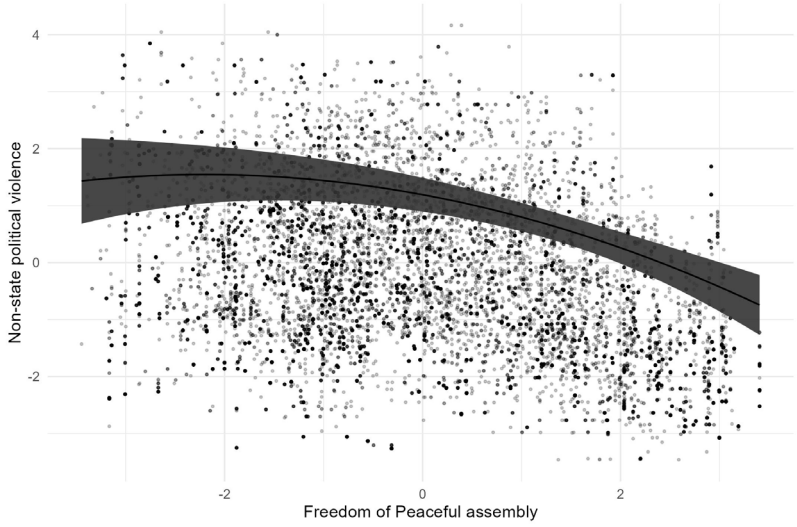

الشكل 2: المستوى المتوقع للعنف السياسي غير الحكومي لمستويات مختلفة من حرية التجمع السلمي، مشروطاً بمستوى الديمقراطية والناتج المحلي الإجمالي للفرد والسكان والبلد والسنة. لقد تأخرت متغيرات الجانب الأيمن لمدة عام واحد. وتشير المنطقة المظللة باللون الرمادي إلى فاصل الثقة 95 %، مع تجميع الأخطاء القياسية حسب البلد

لدى العديد من البلدان مخططات مختلفة للتيسير للمنظمات السياسية الشبابية. ويمكن أن يكون هذا، على سبيل المثال، في صورة مدفوعات إضافية للمنظمات بناءً على عدد العضويات المدفوعة. تقلل هذه المخططات من تكاليف تنظيم حركات الشباب السياسية وقد تعزز المشاركة السياسية للشباب من خلال تزويدهم بسبل منظمة للتنظيم والتعبير عن مخاوفهم. ويمكن أيضاً إشراك منظمات الشباب في العمليات السياسية الرسمية، مما يوفر للشباب منصات للمشاركة مع هيئات صنع القرار مباشرة. وفي العديد من البلدان، تُدعى منظمات الشباب إلى المشاركة في جلسات اللجان البرلمانية أو المشاورات العامة أو الحلقات الدراسية المتعلقة بالسياسات. إن فتح المؤسسات الرسمية للمنظمات يمكن أن يؤدي إلى تحسين تصور الناس لاحتمال النجاح في التأثير على نتائج السياسة، مما يزيد من الدافع.

ومع ذلك، فإن مشاركة الحكومة في المنظمات هي سيف ذو حدين. فإذا ساد التصور بأن المنظمات تخضع لسيطرة الحكومة بشكل مباشر أو غير مباشر، وهو ما يسمى «المنظمات غير الحكومية المنظمة من قبل الحكومة» (GONGO)،[1] فمن غير المرجح أن يكون التصور بأن هذه المنظمات يمكنها تسهيل التغيير الهادف مرتفعاً أيضاً.

يمكن للدول أيضاً تسهيل المظاهرات السلمية للسماح للسكان بالتعبير عن مخاوفهم وآرائهم أيضاً بطرق غير رسمية. ويمكن القيام بذلك بطرق مختلفة، مثل إصدار التصاريح والتنسيق مع منظمي الاحتجاجات، وضمان وجود قوى الأمن لحماية المتظاهرين دون تخويفهم. وتساعد هذه التدابير في الحفاظ على النظام العام مع احترام الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات الدخول في حوار مع المتظاهرين، وإظهار الرغبة في الاستماع ومعالجة المظالم من خلال الوسائل السلمية. من خلال القيام بذلك، فإن الحكومات تضمن أن يتكون شعور لدى المواطنون بأنهم مسموعون ومحترمون، مما يقلل من احتمالية

(1) Reza Hasmath, Timothy Hildebrandt, and Jennifer Y. J. Hsu, "Conceptualizing Government-Organized Non-Governmental Organizations," Journal of Civil Society 15, no. 3 (July 3, 2019): 267–84, https://doi.org/10.1080/17448689.2019.1632549.

نشوب النزاع. ومع ذلك، إذا تم إجراء مثل هذه التسهيلات بدلاً من ذلك بطريقة تراقب أو تتحكم في حرية التعبير والتجمع للناس، فمن غير المرجح أن تحسن المشاركة السياسية. فيجب السماح للمجموعات من جميع جوانب الرأي العام بالوصول إلى المظاهرات العامة والسلمية.

المراجع:

- Akee, Randall, William Copeland, John B. Holbein, and Emilia Simeonova. "Human Capital and Voting Behavior Across Generations: Evidence from an Income Intervention." *American Political Science Review* 114, no. 2 (February 24, 2020): 609–16. https://doi.org/10.1017/s000305541900090x.
- Baker, Andy, and Corey Cook. "REPRESENTING BLACK INTERESTS AND PROMOTING BLACK CULTURE: The Importance of African American Descriptive Representation in the U.S. House." *Du Bois Review: Social Science Research on Race* 2, no. 2 (September 2005): 227–46. https://doi.org/10.1017/s1742058x05050162.
- Banducci, Susan A., Todd Donovan, and Jeffrey A. Karp. "Minority Representation, Empowerment, and Participation." *The Journal of Politics* 66, no. 2 (May 2004): 534–56. https://doi.org/10.1111/j.1468-2508.2004.00163.x.
- Bartels, Larry M. "Unequal Democracy," September 20, 2016. https://doi.org/10.2307/j.ctvc77jxs.
- Bergh, Johannes. "Stemmerett for 16-Åringer. Resultater Fra Evalueringen Av Forsøket Med Senket Stemmerettsalder Ved Lokalvalget 2011." Edited by Johannes Berg, 2014.
- Berinsky, Adam J., and Gabriel S. Lenz. "Education and Political Participation: Exploring the Causal Link." *Political Behavior* 33, no. 3 (August 19, 2010): 357–73. https://doi.org/10.1007/s11109-010-9134-9.
- Brady, Henry E., Sidney Verba, and Kay Lehman Schlozman. "Beyond SES: A Resource Model of Political Participation." *American Political Science Review* 89, no. 2 (June 1, 1995): 271–94. https://doi.org/10.2307/2082425.
- Bratsberg, Bernt, Jeremy Ferwerda, Henning Finseraas, and Andreas Kotsadam. "How Settlement Locations and Local Networks Influence Immigrant Political Integration." *American Journal of Political Science* 65, no. 3 (May 30, 2020): 551–65. https://doi.org/10.1111/ajps.12532.
- Bursztyn, Leonardo, Alessandra L. González, and David Yanagizawa-Drott. "Misperceived Social Norms: Women Working Outside the Home in Saudi Arabia." *American Economic Review* 110, no. 10 (October 1, 2020): 2997–3029. https://doi.org/10.1257/aer.20180975.

- Cammaerts, Bart, Michael Bruter, Shakuntala Banaji, Sarah Harrison, and Nick Anstead. "The Myth of Youth Apathy." *American Behavioral Scientist* 58, no. 5 (December 23, 2013): 645–64. https://doi.org/10.1177/0002764213515992.
- Castanho Silva, Bruno. "No Votes for Old Men: Leaders' Age and Youth Turnout in Comparative Perspective." *European Journal of Political Research*, May 29, 2024. https://doi.org/10.1111/1475-6765.12694.
- Cheema, Ali, Sarah Khan, Asad Liaqar, and Shandana Khan Mohmand. "Canvassing the Gatekeepers: A Field Experiment to Increase Women Voters' Turnout in Pakistan." *American Political Science Review* 117, no. 1 (May 18, 2022): 1–21. https://doi.org/10.1017/s0003055422000375.
- Chenoweth, Erica. "The Role of Violence in Nonviolent Resistance." *Annual Review of Political Science* 26, no. 1 (June 15, 2023): 55–77. https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-051421-124128.
- Clayton, Amanda, and Pär Zetterberg. "Gender and Party Discipline: Evidence from Africa's Emerging Party Systems." *American Political Science Review* 115, no. 3 (May 24, 2021): 869–84. https://doi.org/10.1017/s0003055421000368.
- Coppedge, Michael, John Gerring, Carl Henrik Knutsen, Staffan I. Lindberg, Jan Teorell, David Altman, Michael Bernhard, et al. "V-Dem Country-Year/Country-Date Dataset v14." Varieties of Democracy (V-Dem) Project, 2023.
- Coppock, Alexander, and Donald P. Green. "Is Voting Habit Forming? New Evidence from Experiments and Regression Discontinuities." *American Journal of Political Science* 60, no. 4 (September 8, 2015): 1044–62. https://doi.org/10.1111/ajps.12210.
- Dalton, Russell J. "Citizenship Norms and the Expansion of Political Participation." *Political Studies* 56, no. 1 (March 2008): 76–98. https://doi.org/10.1111/j.1467-9248.2007.00718.x.
- Davenport, Christian. "State Repression and Political Order." *Annual Review of Political Science* 10, no. 1 (June 1, 2007): 1–23. https://doi.org/10.1146/annurev.polisci.10.101405.143216.
- Dietrich, Bryce J., and Matthew Hayes. "Symbols of the Struggle: Descriptive Representation and Issue-Based Symbolism in US House Speeches." *The Journal of Politics* 85, no. 4 (October 1, 2023): 1368–84. https://doi.org/10.1086/723966.
- Elder, Elizabeth Mitchell, Ryan D. Enos, and Tali Mendelberg. "The Long-Term Effects of Neighborhood Disadvantage on Voting Behavior: The "Moving to Opportunity" Experiment." *American Political Science Review* 118, no. 2 (July 28, 2023): 988–1004. https://doi.org/10.1017/s0003055423000692.

- Evans, David K., Brian Holtemeyer, and Katrina Kosec. "Cash Transfers Increase Trust in Local Government." *World Development* 114 (February 2019): 138–55. https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2018.08.020.
- Fenichel Pitkin, Hanna. *The Concept of Representation*. University of California Press, 1967. https://doi.org/10.1525/9780520340503.
- Ferwerda, Jeremy, Henning Finseraas, and Johannes Bergh. "Voting Rights and Immigrant Incorporation: Evidence from Norway." *British Journal of Political Science* 50, no. 2 (February 5, 2018): 713–30. https://doi.org/10.1017/s0007123417000643.
- Gamson, William A. *The Strategy of Social Protest*. Dorsey Press, 1975.
- Gerber, Alan S., Donald P. Green, and Ron Shachar. "Voting May Be Habit-Forming: Evidence from a Randomized Field Experiment." *American Journal of Political Science* 47, no. 3 (June 12, 2003): 540–50. https://doi.org/10.1111/1540-5907.00038.
- Goyal, Tanushree. "Representation from Below: How Women's Grassroots Party Activism Promotes Equal Political Participation." *American Political Science Review*, October 9, 2023, 1–16. https://doi.org/10.1017/s0003055423000953.
- Hasmath, Reza, Timothy Hildebrandt, and Jennifer Y. J. Hsu. "Conceptualizing Government-Organized Non-Governmental Organizations." *Journal of Civil Society* 15, no. 3 (July 3, 2019): 267–84. https://doi.org/10.1080/17448689.2019.1632549.
- Henderson, John, and Sara Chatfield. "Who Matches? Propensity Scores and Bias in the Causal Effects of Education on Participation." *The Journal of Politics* 73, no. 3 (July 2011): 646–58. https://doi.org/10.1017/s0022381611000351.
- Henn, Matt, and Nick Foard. "Social Differentiation in Young People's Political Participation: The Impact of Social and Educational Factors on Youth Political Engagement in Britain." *Journal of Youth Studies* 17, no. 3 (September 25, 2013): 360–80. https://doi.org/10.1080/13676261.2013.830704.
- Höhmann, Daniel. "When Do Female MPs Represent Women's Interests? Electoral Systems and the Legislative Behavior of Women." *Political Research Quarterly* 73, no. 4 (July 10, 2019): 834–47. https://doi.org/10.1177/1065912919859437.
- Jensenius, Francesca Refsum. "Development from Representation? A Study of Quotas for the Scheduled Castes in India." *American Economic Journal: Applied Economics* 7, no. 3 (July 1, 2015): 196–220. https://doi.org/10.1257/app.20140201.
- Juárez, Nicolás Corona, Henrik Urdal, and Krishna Chaitanya Vadlamannati. "The Significance of Age Structure, Education, and Youth Unemployment for Explaining Subnational Variation in Violent Youth Crime in Mexico." *Conflict Management and Peace Science* 39, no. 1 (August 31, 2020): 49–73. https://doi.org/10.1177/0738894220946324.

- Klandermans, Bert. “Mobilization and Participation: Social-Psychological Expansisons of Resource Mobilization Theory.” *American Sociological Review* 49, no. 5 (October 1984): 583. https://doi.org/10.2307/2095417.
- Kuran, Timur. “Sparks and Prairie Fires: A Theory of Unanticipated Political Revolution.” *Public Choice* 61, no. 1 (1989): 4174.
- Leighley, Jan E., and Jonathan Nagler. “Who Votes Now?” November 24, 2013. https://doi.org/10.23943/princeton/9780691159348.001.0001.
- Letsa, Natalie Wenzell. “Partisanship and Political Socialization in Electoral Autocracies.” *American Political Science Review*, March 26, 2024, 1–16. https://doi.org/10.1017/s0003055424000261.
- Meredith, Marc. “Persistence in Political Participation.” *Quarterly Journal of Political Science* 4, no. 3 (October 30, 2009): 187–209. https://doi.org/10.1561/100.00009015.
- Norris, Pippa. “Democratic Phoenix,” September 2, 2002. https://doi.org/10.1017/cbo9780511610073.
- Norris, Pippa, Stefaan Walgrave, and Peter Van Aelst. “Who Demonstrates? Antistate Rebels, Conventional Participants, or Everyone?” *Comparative Politics* 37, no. 2 (January 1, 2005): 189. https://doi.org/10.2307/20072882.
- Ødegård, Guro, Johannes Bergh, and Jo Saglie. “Why Did Young Norwegians Mobilize: External Events or Early Enfranchisement?” 189–210. Springer International Publishing, 2019. https://doi.org/10.1007/978-3-030-32541-1_10.
- Østby, Gudrun, Haakon Gjerløw, Sabrina Karim, and Emily Dunlop. “Left Further Behind After the COVID-19 School Closures: Survey Evidence on Rohingya Refugees and Host Communities in Bangladesh.” *Journal on Education in Emergencies* 9, no. 1 (2023): 64. https://doi.org/10.33682/a1zn-5nda.
- Pattie, Charles, Patrick Seyd, and Paul Whiteley. “Citizenship in Britain,” November 11, 2004. https://doi.org/10.1017/cbo9780511490811.
- Paulsen, Tine, Kenneth Scheve, and David Stasavage. “Foundations of a New Democracy: Schooling, Inequality, and Voting in the Early Republic.” *American Political Science Review* 117, no. 2 (September 8, 2022): 518–36. https://doi.org/10.1017/s000305542200079x.
- Poertner, Mathias. “Does Political Representation Increase Participation? Evidence from Party Candidate Lotteries in Mexico.” *American Political Science Review* 117, no. 2 (August 26, 2022): 537–56. https://doi.org/10.1017/s0003055422000533.
- Robertson, Graeme B. “The Politics of Protest in Hybrid Regimes,” December 20, 2010. https://doi.org/10.1017/cbo9780511921209.

- Schafer, Jerome. "Policy Feedback and Voter Turnout: Evidence from the Finnish Basic Income Experiment." Harvard Dataverse, 2024. https://doi.org/10.7910/DVN/RL5N9Y.
- Schuit, Sophie, and Jon C. Rogowski. "Race, Representation, and the Voting Rights Act." *American Journal of Political Science* 61, no. 3 (December 12, 2016): 513–26. https://doi.org/10.1111/ajps.12284.
- Sloam, James. "Diversity and Voice: The Political Participation of Young People in the European Union." *The British Journal of Politics and International Relations* 18, no. 3 (July 8, 2016): 521–37. https://doi.org/10.1177/1369148116647176.
- Sondheimer, Rachel Milstein, and Donald P. Green. "Using Experiments to Estimate the Effects of Education on Voter Turnout." *American Journal of Political Science* 54, no. 1 (December 28, 2009): 174–89. https://doi.org/10.1111/j.1540-5907.2009.00425.x.
- Tilly, Charles. "Regimes and Repertoires," 2006. https://doi.org/10.7208/chicago/9780226803531.001.0001.
- Urdal, Henrik. "A Clash of Generations? Youth Bulges and Political Violence." *International Studies Quarterly* 50, no. 3 (September 2006): 607–29. https://doi.org/10.1111/j.1468-2478.2006.00416.x.
- Verba, Sidney, Kay Lehman Schlozman, and Henry E. Brady. "Voice and Equality," September 26, 1995. https://doi.org/10.2307/j.ctv1pnc1k7.
- Vowles, Jack, Gabriel Katz, and Daniel Stevens. "Electoral Competitiveness and Turnout in British Elections, 19642010." *Political Science Research and Methods* 5, no. 4 (December 1, 2015): 775–94. https://doi.org/10.1017/psrm.2015.67.
- Wahman, Michael, Nikolaos Frantzesakis, and Tevfik Murat Yildirim. "From Thin to Thick Representation: How a Female President Shapes Female Parliamentary Behavior." *American Political Science Review* 115, no. 2 (February 24, 2021): 360–78. https://doi.org/10.1017/s000305542100006x.
- Wantchekon, Leonard, Marko Klašnja, and Natalija Novta. "Education and Human Capital Externalities: Evidence from Colonial Benin." *The Quarterly Journal of Economics* 130, no. 2 (January 30, 2014): 703–57. https://doi.org/10.1093/qje/qjv004.
- Wauters, Bram. "Which Party Members Participate in Direct Political Action? A Cross-National Analysis." *International Political Science Review* 39, no. 2 (October 27, 2016): 225–41. https://doi.org/10.1177/0192512116667730.
- Willeck, Claire, and Tali Mendelberg. "Education and Political Participation." *Annual Review of Political Science* 25, no. 1 (May 12, 2022): 89–110. https://doi.org/10.1146/annurev-polisci-051120-014235.

إدماج المرأة في العمل السياسي: الفرص والتحديات

لويزا بولازيز[1] وجاكوب نيروب[2]

(2024-10-18)

تمهيد

كانت إحدى أهم التطورات السياسية خلال القرن الماضي هو زيادة عدد النساء اللواتي يشغلن مناصب سياسية في جميع أنحاء العالم. فعلى المستوى التنفيذي مثلاً، ارتفع متوسط حصة النساء في مجالس الوزراء في جميع أنحاء العالم من 1% في عام 1966 إلى 23% في عام 2023. غير أن التقدم كان متفاوتاً وصعباً ولا يزال هناك طريق طويل يجب قطعه قبل أن يتمتع كلا الجنسين بتمثيل وفرص متساوية في السياسة. إن الحجة التي ستطرحها هذه الورقة الموجزة هي أن دمج المرأة في السياسة له مزايا كبيرة، سواء كان ذلك من ناحية السياسات أو التمثيل أو تمكين المرأة. وستناقش الورقة أيضاً التحديات التي تواجهها المرأة والتي تعوق التمثيل المتساوي بين الجنسين في السياسة.

بصرف النظر عن هذه المقدمة، تنقسم الورقة إلى خمسة أقسام. حيث يلقي القسمان الأولان نظرة واسعة على الأدبيات. ففي القسم الأول، نناقش الفرص والفوائد المرتبطة بوجود المزيد من النساء في السياسة. وفي القسم الثاني، نركز على التحديات التي تواجه المرأة في السياسة. أما في القسمين المتبقيين، فنركز على النساء في مجالات محددة من السياسة. حيث يتناول القسم الثالث دور المرأة في مجالس الوزراء، بينما يناقش القسم الرابع دور المرأة في المحاكم. ثم ننتقل إلى القسم الأخير، حيث نختتم ونناقش النتائج التي توصلنا إليها.

(1) PhD Fellow, ARENA Centre for European Studies, University of Oslo.

(2) Associate Professor, Department of Political Science, University of Oslo.

فرص وفوائد المرأة في السياسة

كما هو موضح أدناه، تشير الأبحاث باستمرار إلى وجود فوائد مرتبطة بإدماج المرأة في السياسة. وتشمل هذه الفوائد – على سبيل المثال لا الحصر – تحقيق نتائج سياسية أفضل وتمكين المرأة في المجتمع.

تشكل النساء حوالي 50% من السكان في جميع البلدان، وعلى هذا النحو، فهن يشكلن أكبر انقسام وطني شامل[1]. لذلك، فإن دمج المرأة في الحياة السياسية يوسع مجموعة المواهب السياسية في البلاد ويزيد من التباين في خصائص السياسيين ذات الصلة بتحديد أفضل السياسات، مثل أنواع الخبرة والمعرفة. بناءً على هذه الأفكار،[2] تُظهر سيريان داهلوم وكارل هنريك كنوتسن وفاليريا ميشكوفا أن التمكين السياسي للمرأة يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالنمو الاقتصادي اللاحق. ويرجع ذلك جزئياً إلى ميل النساء لاتخاذ قرارات سياسية تحسن رفاهية الأسر وتفضي إلى التنمية.[3] كما أن مشاركة المرأة في السياسة يرتبط أيضاً بالحد من الفساد (أناند سوامي وآخرون).[4] يجادل البعض بأن هذا يرجع إلى أن النساء هن «الجنس الأكثر عدلاً»؛ فهن، في المتوسط، أكثر جدارة بالثقة وأكثر اهتماماً بالمصلحة العامة من الرجال.[5]

(1) Dawn Langan Teele, Forging the Franchise: The Political Origins of the Women's Vote (Princeton University Press, 2019).

(2) "Women's Political Empowerment and Economic Growth," World Development 156 (2022): 105822.

(3) Raghabendra Chattopadhyay and Esther Duflo, "Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India," Econometrica 72, no. 5 (2004): 1409–43; Esther Duflo, "Women Empowerment and Economic Development," Journal of Economic Literature 50, no. 4 (2012): 1051–79.

(4) "Gender and Corruption," Journal of Development Economics 64, no. 1 (2001): 25–55.

(5) Swamy et al., "Gender and Corruption."

ومع ذلك، يجادل آخرون بأن النساء أقل ارتباطاً وأكثر تجنباً للمخاطر من الرجال، وبالتالي غير قادرات أو غير راغبات في استغلال العلاقات لارتكاب الفساد.[1]

ومن الفوائد الأخرى لإدماج المرأة في العمل السياسي هي أن السياسيات هن مصدر إلهام للاهتمام بالسياسة بين النساء الأخريات[2]. فكلما كان هناك المزيد من النساء في البرلمان، يكون المرجح أن تطمح الشابات إلى المشاركة في السياسة وتناقش النساء السياسة وتشارك فيها على مستوى أوسع[3]. وعلاوة على ذلك، تظهر الأبحاث باستمرار أن الناخبين، في المتوسط، يفضلون التصويت للمرشحات مقارنة بالمرشحين الذكور.[4] ولا يختلف هذا الحال أيضاً في الدول الإسكندنافية[5]، وربما الأكثر إثارة للدهشة، في الشرق الأوسط.[6] بالإضافة إلى ذلك، يعتقد الناخبون أن السياسة ستتحسن إذا تم انتخاب المزيد من النساء. ففي دراسة استقصائية شملت 24 دولة أجراها مركز بيو للأبحاث، أجاب 50% من المشمولين بالدراسة أن

(1) Monika Bauhr and Nicholas Charron, "Will Women Executives Reduce Corruption? Marginalization and Network Inclusion," Comparative Political Studies 54, no. 7 (2021): 1292–322; Esarey and Schwindt-Bayer, "Women's Representation, Accountability and Corruption in Democracies."

(2) David E Campbell and Christina Wolbrecht, "See Jane Run: Women Politicians as Role Models for Adolescents," The Journal of Politics 68, no. 2 (2006): 233–47; Christina Wolbrecht and David E Campbell, "Leading by Example: Female Members of Parliament as Political Role Models," American Journal of Political Science 51, no. 4 (2007): 921–39.

(3) Wolbrecht and Campbell, "Leading by Example."

(4) Susanne Schwarz and Alexander Coppock, "What Have We Learned about Gender from Candidate Choice Experiments? A Meta-Analysis of Sixty-Seven Factorial Survey Experiments," The Journal of Politics 84, no. 2 (2022): 655–68.

(5) Malte Dahl and Jacob Nyrup, "Confident and Cautious Candidates: Explaining Under-Representation of Women in Danish Municipal Politics," European Journal of Political Research 60, no. 1 (2021): 199–224.

(6) Ellen Lust and Lindsay J Benstead, "Is the Future Female? Lessons from a Conjoint Experiment on Voter Preferences in Six Arab Countries," Comparative Political Studies, 2024, 00104140241237462.

السياسات ستتحسن إذا كان عدد أكبر من المسؤولين المنتخبين من النساء، في حين قال 8% فقط إنها ستزداد سوءاً.[1] وكما هو موضح أعلاه، هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن المستجيبين الذين شملتهم الدراسة على حق ؛ حيث يرتبط إشراك المرأة في السياسة بسياسات أفضل وبتمكين المرأة.

التحديات التي تواجه المرأة في السياسة

خلص القسم السابق إلى وجود فوائد واضحة مرتبطة بإدماج المرأة في السياسة. ومع ذلك، تواجه المرأة تحديات في السياسة وخلال طريقها إلى المنصب السياسي. يناقش هذا القسم التحديات الفريدة التي تواجه المرأة. هناك مجالان رئيسيان قد تواجه فيهما النساء تحديات، أولاً في تعيينهن للمنصب، وثانياً أثناء شغلهن للمنصب.

بالانتقال إلى البحث عن اختيار (انتخاب) النساء للمناصب السياسية، هناك عقبتان رئيسيتان قد تواجههما النساء. الأول يتعلق بالناخبين والثاني يتعلق بالتقييم الذاتي للمرأة للمناصب السياسية. وبينما تجد بعض الأبحاث أن الناخبين، في المتوسط، يفضلون التصويت للمرشحات مقارنة بالمرشحين الذكور[2]، تؤكد الدراسات أيضاً أن النساء قد يواجهن تحيزاً في الاختيار القائم على النوع الاجتماعي من الناخبين، حيث تفضل أجزاء من المجموعة المختارة طالبي المناصب الذكور على الإناث.[3] ويمكن أن يؤثر هذا التحيز بشكل مباشر على انتخاب النساء

(1) Richard Wike et al., "Representative Democracy Remains a Popular Ideal, but People Around the World Are Critical of How It's Working," 2024.

(2) Schwarz and Coppock, "What Have We Learned about Gender from Candidate Choice Experiments? A Meta-Analysis of Sixty-Seven Factorial Survey Experiments"; Dahl and Nyrup, "Confident and Cautious Candidates"; Lust and Benstead, "Is the Future Female? Lessons from a Conjoint Experiment on Voter Preferences in Six Arab Countries."

(3) Sarah F Anzia and Christopher R Berry, "The Jackie (and Jill) Robinson effect: why do congresswomen outperform congressmen?" American Journal of Political Science 55, no. 3 (2011): 478–93; Scott Ashworth, Christopher R Berry, and Ethan Bueno de Mesquita, "Modeling theories of women's underrepresentation in elections," American Journal of Political Science 68, no. 1 (2024): 289–303.

للمناصب وقد يثني أيضاً النساء اللواتي يفكرن في الترشح للمناصب.[1] وعلى الرغم من أنه يصعب قياس ما إذا كان جنس السياسي هو الذي يجعله أقل استحساناً في نظر الناخبين، فمن المهم على الأقل النظر فيما إذا كان بعض الناخبين يفضلون المرشحين الذكور ولهم مواقف أكثر عداءً تجاه المرشحات. ومن المحتمل أن يكون لكيفية تصوير السياسيات والقوالب النمطية السلبية تأثير على كيفية رؤية الناخبين للمرشحات.[2]

يؤكد مجال آخر من الأبحاث على «فجوة الإدراك»، وهي ظاهرة قائمة على النوع الاجتماعي تؤكد أن النساء في المتوسط يقللن من مؤهلاتهن بشكل منهجي، بينما يبالغ الرجال في المتوسط بشكل منهجي في تقدير مؤهلاتهم.[3] وإن هذا الاختلاف في كيفية إدراك النساء والرجال لأنفسهم قد يؤدي بالنساء المؤهلات إلى الانسحاب من السياسة، في حين أن الرجال قد يكونون أكثر حرصاً على متابعة مثل هذه المهنة بغض النظر عن مهاراتهم.

إن التمييز بين الناخبين بالإضافة إلى فجوة الإدراك يخلق كليهما تحدياً مزدوجاً للمرأة. فالرجال لا يواجهون نفس تلك العقبات، مما يتسبب في ظهور فجوة بين الجنسين في التمثيل. علاوة على ذلك، ونظراً للتحديات التي تواجهها النساء، فغالباً ما تكون النساء المتميزات ذوات المهارات الاستثنائية هن اللواتي يقررن المشاركة بنشاط في السياسة. وقد دفع هذا الباحثين إلى استنتاج أن النساء،

(1) Richard L Fox and Jennifer L Lawless, "Entering the arena? Gender and the decision to run for office," American Journal of Political Science 48, no. 2 (2004): 264–80; Richard L Fox and Jennifer L Lawless, "Gendered perceptions and political candidacies: A central barrier to women's equality in electoral politics," American Journal of Political Science 55, no. 1 (2011): 59–73.

(2) Jennifer L Lawless, "Women, war, and winning elections: Gender stereotyping in the post-September 11th era," Political Research Quarterly 57, no. 3 (2004): 479–90.

(3) Ashworth, Berry, and Bueno de Mesquita, "Modeling theories of women's underrepresentation in elections"; Fox and Lawless, "Entering the arena? Gender and the decision to run for office"; Fox and Lawless, "Gendered perceptions and political candidacies: A central barrier to women's equality in electoral politics."

بمجرد اختيارهن للمنصب، يؤدين في المتوسط أفضل من نظرائهن من الذكور عبر مقاييس الأداء المختلفة: نجاح السياسية في تقديم الإنفاق على البرامج الفيدرالية إلى منطقتها،[1] نجاح السياسية في رعاية التشريعات الجديدة،[2] عدد التشريعات ذات التأثير الكبير التي تتعامل معها السياسية خلال فترة ولايتها.[3]

ثانياً، بالإضافة إلى التحديات التي قد تواجهها النساء عند البحث عن منصب، قد تواجه شاغلات المناصب أيضاً المزيد من العقبات أثناء شغلهن للمنصب.[4] حيث تشير الدراسات إلى أن كفاءة النساء الأكثر من الرجال هي محل تشكيك عند مناقشة القضايا البارزة سياسياً، مثل الأمن القومي.[5] يجد أدريان آر سميث [6] ورينغولد وسميث [7] أن الزيادة في حصة المرأة في الهيئات التشريعية لا تترجم مباشرة إلى زيادة في سلطة المرأة. وهذا يعني أن هناك حواجز كبيرة أمام النساء والأقليات داخل الهيئات التشريعية. فعلى سبيل المثال، قد تضطر النساء إلى العمل بجد أكبر والبقاء لفترة أطول في المنصب للحصول على نفس الأدوار القيادية مثل نظرائهن من الذكور. بل والأنكى من ذلك أن الأبحاث توصلت لنتائج تفيد بأن

(1) Anzia and Berry, "The Jackie (and Jill) Robinson effect: why do congresswomen outperform congressmen?"

(2) Craig Volden, Alan E Wiseman, and Dana E Wittmer, "When are women more effective lawmakers than men?" American Journal of Political Science 57, no. 2 (2013): 326–41.

(3) Silje Synnøve Lyder Hermansen, "How Do Legislated Gender Quotas Impact Representation?" (2024).

(4) Beth Reingold and Adrienne Smith, "Legislative Leadership and Intersections of Gender, Race, and Ethnicity in the American States," Race, and Ethnicity in the American States (August 26, 2014), 2014; Louisa Boulaziz, "Beyond the glass ceiling, more 'housework'? Womens' work assignment, performance and influence in political institutions" (2024).

(5) Lawless, "Women, war, and winning elections: Gender stereotyping in the post-September 11th era."

(6) "Legislative Leadership and Intersections of Gender, Race, and Ethnicity in the American States."

(7) "Cities where women rule: Female political incorporation and the allocation of community development block grant funding," Politics & Gender 10, no. 3 (2014): 313–40.

السياسيات مستهدفات بشكل غير متناسب بالعنف السياسي والجرائم القائمة على الكراهية.[1] الأمر الذي يؤدي إلى ثني النساء عن إعادة انتخابهن بمجرد شغلهن للمنصب.

النساء في مجالس الوزراء

إن مجلس الوزراء هو مستوى مقنع للتحليل المقارن، حيث يتخذ الأفراد المعينون في مجلس الوزراء قرارات مهمة، ويجذبون اهتماماً عاماً كبيراً، وفي معظم الحالات، يديرون ميزانيات كبيرة.[2] لذلك، فإن أعضاء مجلس الوزراء هم من أهم السياسيين في كل بلد.[3] وباستخدام البيانات من مجموعة بيانات WhoGov،[4] نرى، في الشكل 1، زيادة في حصة المرأة في الحكومة في جميع أنحاء العالم (المتوسط العالمي). وفي النرويج، ارتفعت حصة المرأة إلى حوالي 45% في عام 1990 في ظل حكومات غرو هارلم برونتلاند وظلت على هذا المستوى منذ ذلك الحين. أما في الأردن، فنرى أن حصة المرأة في الحكومة قد زادت أيضاً منذ التسعينيات، ولكن بمستويات أقل بكثير (حوالي 15 في المائة).

على الجانب الأيمن من الشكل، نرى أنه في حين أن اتجاه تمثيل المرأة في الحكومة آخذ في الازدياد، إلا أنها تمثيلها يكون أكبر في الحقائب ذات السمعة المنخفضة (مثل وزير الثقافة) مقارنة بالمناصب ذات السمعة العالية (مثل وزير المالية). وبالتالي، في حين أن المرأة تشق طريقها بشكل متزايد إلى الحكومات، إلا أنها في كثير من الأحيان تتولى مسؤولية الوزارات ذات الأهمية الأقل من الرجال.

(1) Sandra Håkansson, "Explaining Citizen Hostility Against Women Political Leaders: A Survey Experiment in the United States and Sweden," Politics & Gender, 2023, 1–28.

(2) Jacob Nyrup, Hikaru Yamagishi, and Stuart Bramwell, "Consolidating Progress: The Selection of Female Ministers in Autocracies and Democracies," American Political Science Review 118, no. 2 (2024): 724–43.

(3) Jean Blondel, Government Ministers in the Contemporary World (Sage, 1985).

(4) Jacob Nyrup and Stuart Bramwell, "Who Governs? A New Global Dataset on Members of Cabinets," American Political Science Review 114, no. 4 (2020): 1366–74.

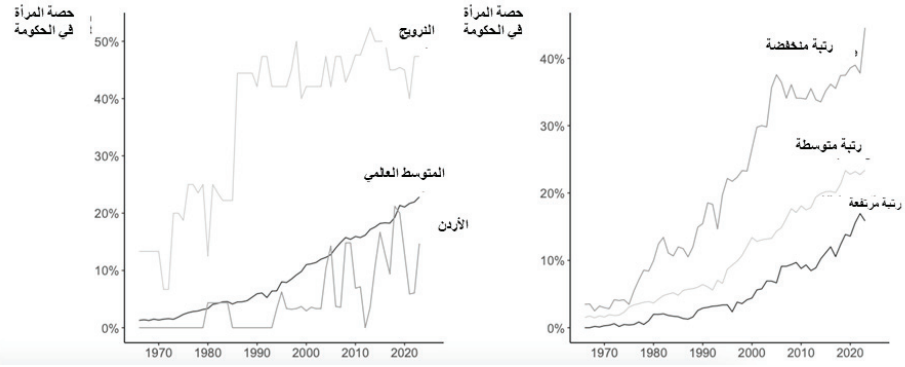

حصة المرأة في الحكومة بمرور الوقت. يعتمد الرسم البياني على البيانات من مجموعة بيانات WhoGov.[1] إن الحقائب ذات المكانة المنخفضة هي، على سبيل المثال، الشباب والسياحة، في حين أن الحقائب ذات المكانة العالية هي المالية والداخلية. للاطلاع على قائمة كاملة بالمناصب، نشير إلى نيروب وبراموبل.[2]

تحتوي الأدبيات على نتائج مهمة حول توقيت ودوافع إدخال النساء في التشكيلة الحكومية. وهنا، سنركز على نتيجتين رئيسيتين. تشير إحدى النتائج المهمة إلى أن الديمقراطية هي واحدة من الدوافع الرئيسية لوصول المرأة إلى مجلس الوزراء.[3] حيث تخلق الديمقراطية فرصاً جديدة للنساء للاستقطاب والمشاركة في السياسة.[4]

(1) Jacob Nyrup and Stuart Bramwell, "Who Governs? A New Global Dataset on Members of Cabinets," American Political Science Review 114, no. 4 (2020): 1366–74.

(2) Jacob Nyrup and Stuart Bramwell, "Who Governs? A New Global Dataset on Members of Cabinets," American Political Science Review 114, no. 4 (2020): 1366–74.

(3) Jacob Nyrup, Hikaru Yamagishi, and Stuart Bramwell, "Consolidating Progress: The Selection of Female Ministers in Autocracies and Democracies," American Political Science Review 118, no. 2 (2024): 724–43; Leonardo R Arriola and Martha C Johnson, "Ethnic Politics and Women's Empowerment in Africa: Ministerial Appointments to Executive Cabinets," American Journal of Political Science 58, no. 2 (2014): 495–510; Shirin M Rai, "Gender and Democratization: Or What Does Democracy Mean for Women in the Third World?" Democratization 1, no. 1 (1994): 209–28.

(4) Shirin M Rai, "Gender and Democratization: Or What Does Democracy Mean for Women in the Third World?" Democratization 1, no. 1 (1994): 209–28.

وعلاوة على ذلك، يحتاج القادة الديمقراطيون إلى الفوز في الانتخابات، وبالتالي يحتاجون إلى تلبية المطالب المتزايدة للمساواة بين الجنسين وإدماج المرأة في العمل السياسي. ولكن الديمقراطية ليست بالعصا السحرية؛ فيستغرق الأمر بعض الوقت لخلق ساحة لعب متساوية، وتغيير المواقف، وتوليد الثقة في الديمقراطية. لذلك، لا ينبغي أن نتوقع تغييراً بين عشية وضحاها، بل يجب أن نشهد زيادة تدريجية في مشاركة المرأة بعد أن يصبح البلد ديمقراطياً.[1]

وكانت النتيجة المهمة الثانية هي أن النساء أكثر عرضة للاندماج في الحكومة أثناء الأزمة. على سبيل المثال، من المرجح أن يتم تعيين النساء في المناصب الوزارية بعد أن يبدأ بلد ما برنامجاً مع صندوق النقد الدولي، أو[2] أثناء أزمة مالية[3] أو عندما يزداد الفساد.[4] هذا ما يسمى «المنحدر الزجاجي». إن الأزمات تخلق فرصاً لإعادة تشكيل الهياكل القائمة للسلطة السياسية، وغالباً ما يُنظر إلى النساء على أنهن «الجنس الأنظف". ومع ذلك، قد يحاول بعض القادة أيضاً إلقاء اللوم والمساءلة على النساء.

النساء في المحاكم

في هذا القسم، سوف نستعرض بعض الأدبيات التي تستكشف دوافع التنوع في المحاكم، والتحديات الهيكلية التي قد تواجهها المرأة أثناء وجودها في مقاعد البدلاء ومساهمة المرأة في المحاكم.

(1) Jacob Nyrup, Hikaru Yamagishi, and Stuart Bramwell, "Consolidating Progress: The Selection of Female Ministers in Autocracies and Democracies," American Political Science Review 118, no. 2 (2024): 724–43.

(2) Mirko Heinzel et al., "International Monetary Fund Programmes and the Glass Cliff Effect," European Journal of Political Research, 2024.

(3) Brenna Armstrong et al., "Financial Crises and the Selection and Survival of Women Finance Ministers," American Political Science Review 118, no. 3 (2024): 1305–23.

(4) Brenna Armstrong et al., "Corruption, Accountability, and Women's Access to Power," The Journal of Politics 84, no. 2 (2022): 1207–13.

من الأهمية بمكان ملاحظة أن القاضيات يتم تعيينهن في الغالب ولا يتم انتخابهن لشغل مناصب سياسية. وبالتالي، من حيث استكشاف الحواجز التي تحول دون دخول المرأة إلى المحاكم، علينا أن ننظر في تفضيلات أولئك الذين يعينونهن. فبالنسبة لمناصب المحكمة العليا، تلعب الحكومات دوراً مهماً في التعيينات. تظهر الأبحاث من الولايات المتحدة -وربما ليس ذلك مستغرباً- أن القضاة الأكفاء ذوي الميول الأيديولوجية الأقرب إلى السلطة التنفيذية هم المفضلون من قبل الحكومة.[1] كما خلصت الأبحاث من المحاكم الدولية باستمرار أن التفضيلات السياسية للقضاة تؤثر على التعيينات، مما يؤثر في[2] نهاية المطاف على استقلالية المحاكم. وأكدت الأبحاث أيضاً أنه عندما تتمكن الحكومات من السعي للثناء والاعتراف لتعيين النساء في المحاكم العليا، فمن المرجح أنها ستفعل ذلك.[3]

ومع ذلك، فإن الحكومات أيضاً تساعد لجان الجدارة والبرلمانات الوطنية عند اختيار القضاة. وبالتالي، من الصعب الإشارة بالضبط إلى سبب عدم اختيار النساء، حيث تشير الأبحاث إلى أنه لا يوجد عدد أكبر ولا أقل من المؤسسات المشاركة في عملية التعيين التي تقود التنويع.[4] ووجدت دراسة أخرى أن القاضيات يتم

(1) Lee Epstein et al., "The changing dynamics of Senate voting on Supreme Court nominees," The Journal of Politics 68, no. 2 (2006): 296–307; Charles M Cameron, Albert D Cover, and Jeffrey A Segal, "Senate voting on Supreme Court nominees: A neoinstitutional model," American Political Science Review 84, no. 2 (1990): 525–34.

(2) Erik Voeten, "The politics of international judicial appointments: evidence from the European Court of Human Rights," International Organization 61, no. 4 (2007): 669–701; Erik Voeten, "The impartiality of international judges: Evidence from the European Court of Human Rights," American Political Science Review 102, no. 4 (2008): 417–33; Eric A Posner and Miguel FP De Figueiredo, "Is the International Court of Justice Biased?" The Journal of Legal Studies 34, no. 2 (2005): 599–630; Manfred Elsig and Mark A Pollack, "Agents, trustees, and international courts: The politics of judicial appointment at the World Trade Organization," European Journal of International Relations 20, no. 2 (2014): 391–415.

(3) Melody E Valdini and Christopher Shortell, "Women's representation in the highest court: A comparative analysis of the appointment of female justices," Political Research Quarterly 69, no. 4 (2016): 865–76.

(4) Nancy B Arrington et al., "Constitutional reform and the gender diversification of peak courts," American Political Science Review 115, no. 3 (2021): 851–68.

استبدالهن بقاضيات أخريات، مما يخلق حصة (كوتا) غير رسمية للجنسين.[1] وهذا أمر جيد من ناحية، حيث تصبح المقاعد في المحاكم «مخصصة» للقاضيات. ومن ناحية أخرى، قد يجعل هذا من الصعب زيادة عدد النساء على مقاعد البدلاء، حيث سيتم استبدال المقاعد القليلة التي تشغلها النساء بالنساء، وسيتم استبدال المقاعد التي يشغلها الرجال برجال آخرين. علاوة على ذلك، تشير الأبحاث إلى أنه عندما يتم تعيين لجنة من القضاة، بدلاً من قاض واحد، فمن المرجح أن يتم التدقيق في التكوين الجندري للمجموعة.[2] في النرويج على سبيل المثال، كانت التعيينات الخمسة الأخيرة في المحكمة العليا جميعها من الرجال، ولكن منذ تعيينهم في أوقات مختلفة، لم يتم التدقيق في غياب النساء عن التعيينات الأخيرة في وسائل الإعلام.

عند دراسة دوافع السعي للحصول على منصب قضائي، تواجه الطموحات من القاضيات العديد من العقبات نفسها التي تواجهها السياسيات الطموحات. على سبيل المثال، تقلل القاضيات الطموحات من مؤهلاتهن مقارنة بنظرائهن من الذكور. وبالتالي، فإن فجوة الإدراك ذات صلة أيضاً بفهم سبب وجود عدد قليل جداً من النساء في المحاكم. تشير إحدى الدراسات إلى أن المحاميات اللواتي يطمحن إلى أن يصبحن قضاة يقللن من مزاياهن ولا يسعين إلى الحصول على منصب حتى يعرفن أنهن الأكثر تأهيلاً.[3] بالمثل، وتماشياً مع الأبحاث المتعلقة بالسياسيات، تواجه القاضيات أيضاً تمييزاً قائماً على النوع الاجتماعي في عملية التعيين ويواجهن استجوابات أكثر قسوة ومزيداً من المقاطعات في جلسات تأكيد تعيينهن.[4] ومع ذلك، توصلت الأبحاث إلى أن القاضيات بمجرد توليهن للمنصب يكتبن شروحات أطول

(1) Nancy B Arrington, "Gender and judicial replacement: The case of US state supreme courts," Journal of Law and Courts 6, no. 1 (2018): 127–54.

(2) Nancy B Arrington, "Group selection and opportunities for gender diversity in the judiciary," Representation 56, no. 2 (2020): 149–71.

(3) Tony Nguyen, "Why Women Win: Gender and Success in State Supreme Court Elections," American Politics Research 47, no. 3 (2019): 582–600.

(4) Paul M Collins Jr, Lori Ringhand, and Christina Boyd, Supreme Bias: Gender and Race in US Supreme Court Confirmation Hearings (Stanford University Press, 2023).

ويجادلن بشكل أفضل ويستشهد بهن بشكل أفضل مقارنة بنظرائهن من الذكور.[1] مع ذلك وفي الوقت نفسه، تتلقى القاضيات تقديراً أقل للعمل الذي يقومون به.[2] يجادل الباحثون بأنه حين تكون المرأة واحدة من عدد قليل من النساء في مؤسسة سياسية رفيعة المستوى ومرموقة فإن ذلك قد يشكل ضغطاً يحفز النساء، حيث قد تشعر النساء بالميل إلى إثبات أنفسهن وأنهن يستحقن مكاناً مرموقاً.[3] تظهر الدراسات أيضاً أنه عندما يكون لدى رئيس المحكمة سلطة تقديرية في مهمة العمل، فمن غير المرجح أن يتم تعيين النساء للعمل في قضايا مهمة تقوض تأثيرهم داخل المؤسسات السياسية، وتؤثر في[4] نهاية المطاف على احتمالات إعادة تعيين النساء.[5] يشير روبرت ك. كريستنسن وجون زمر وجوستين م. ستريتش[6] إلى أنه من أجل القضاء على تحيز الاختيار القائم على النوع الاجتماعي داخل المحاكم، يجب أن تكون مهمة العمل عشوائية أو أن يتم إسنادها بالتناوب.

على الرغم من أن الأبحاث حول النساء في المحاكم ركزت على العوائق التي تحول دون الاختيار والأداء والتأثير في المحاكم، فقد ركز الجزء الأكبر من الدراسات في هذا المجال إلى حد كبير على ما إذا كانت القاضيات يفصلن في القضايا بشكل مختلف مقارنة بنظرائهن من الذكور.

---

(1) Boulaziz, "Beyond the glass ceiling, more 'housework'? Womens' work assignment, performance and influence in political institutions."

(2) John Szmer et al., "Who Shapes the Law? Gender and Racial Bias in Judicial Citations," American Political Science Review 118, no. 2 (2024): 1067–74.

(3) Susan B Haire and Laura P Moyer, Diversity matters: Judicial policy making in the US courts of appeals (University of Virginia Press, 2015).

(4) Boulaziz, "Beyond the glass ceiling, more 'housework'? Womens' work assignment, performance and influence in political institutions."

(5) Silje Synnøve Lyder Hermansen and Daniel Naurin, "Holding Judges To Account. Policy, Performance and Impartiality" (2019).

(6) "Race and gender bias in three administrative contexts: Impact on work assignments in state supreme courts," Journal of Public Administration Research and Theory 22, no. 4 (2012): 625–48.

على سبيل المثال، هناك حالات محددة أدى فيها التنوع بين الجنسين إلى تطورات رائدة، مثل الملاحقة القضائية للعنف الجنسي كجرائم حرب[1] وزيادة الدعم لدعاوى التمييز.[2] وعند فحص أنماط التصويت في المحاكم الدولية،[3] وجد إريك فويتن أن القاضيات أكثر عرضة لتحديد الانتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا ينبغي أن تستند الحجج حول سبب وجوب أن تكون المحاكم تمثيلية إلى الحجج الجوهرية، أي «أن النساء مختلفات عن الرجال ويمكنهن المساهمة بشيء مختلف". وبدلاً من ذلك، يجب أن يكون التركيز على ما يبرر استبعاد المرأة من المؤسسات السياسية الديمقراطية.[4]

المناقشة والخلاصة

إن الجانب الثاني هو دمج المرأة في المناصب السياسية. أو بعبارة أخرى، كيف يتم الحفاظ على السلطة الرسمية وغير الرسمية المتراكمة وتوزيعها واستخدامها داخل المؤسسات. ببساطة، هل تتمتع النساء بنفس القدر من السلطة بمجرد انتخابهن؟ تؤكد الأبحاث في هذا المجال أن النساء يواجهن عقبات كبيرة داخل المؤسسات السياسية[5]، وأن النساء يتمتعن بحراك مؤسسي أقل وسلطة أقل،[6] مقارنة بنظرائهن من الذكور.

(1) Teresa Doherty, "The Contribution of Women Judges and Prosecutors to the Development of International Criminal Law," in Identity and diversity on the international bench: Who is the judge? (Oxford University Press, 2020).

(2) Christina L Boyd, Lee Epstein, and Andrew D Martin, "Untangling the causal effects of sex on judging," American Journal of Political Science 54, no. 2 (2010): 389–411.

(3) "Gender and judging: evidence from the European Court of human rights," Journal of European Public Policy 28, no. 9 (2021): 1453–73.

(4) Sally Kenney, Gender and justice: Why women in the judiciary really matter (Routledge, 2012).

(5) Boulaziz, "Beyond the glass ceiling, more 'housework'? Womens' work assignment, performance and influence in political institutions."

(6) Reingold and Smith, "Legislative Leadership and Intersections of Gender, Race, and Ethnicity in the American States."

أما الجانب الثالث فهو كيفية تأثير المرأة على النتائج. ما المساهمة التي يمكن للنساء تقديمها؟ تظهر الأبحاث أن دمج المرأة في السياسة يؤدي إلى النمو الاقتصادي،[1] وأن النساء أقل فساداً،[2] وأن أداء النساء أفضل من نظرائهن من الذكور أثناء شغلهن للمنصب،[3] وأن النساء بمجرد اختيارهن للمناصب قد يثرن الاهتمام السياسي بين النساء الأخريات.[4]

وبالتالي، فهناك فوائد واضحة مرتبطة بتمثيل أكثر مساواة بين الجنسين في السياسة. مع ذلك، وكما يوضح هذا المقال، لا تزال النساء يواجهن حواجز كبيرة تعوقنا عن تحقيق ذلك.

(1) Dahlum, Knutsen, and Mechkova, "Women's Political Empowerment and Economic Growth."

(2) Esarey and Schwindt-Bayer, "Women's Representation, Accountability and Corruption in Democracies."

(3) Anzia and Berry, "The Jackie (and Jill) Robinson effect: why do congresswomen outperform congressmen?"

(4) Campbell and Wolbrecht, "See Jane Run"; Wolbrecht and Campbell, "Leading by Example."

المراجع:

- Anzia, Sarah F, and Christopher R Berry. "The Jackie (and Jill) Robinson effect: why do congresswomen outperform congressmen?" *American Journal of Political Science* 55, no. 3 (2011): 478–93.
- Armstrong, Brenna, Tiffany D Barnes, Daina Chiba, and Diana Z O'brien. "Financial Crises and the Selection and Survival of Women Finance Ministers." *American Political Science Review* 118, no. 3 (2024): 1305–23.
- Armstrong, Brenna, Tiffany D Barnes, Diana Z O'Brien, and Michelle M Taylor-Robinson. "Corruption, Accountability, and Women's Access to Power." *The Journal of Politics* 84, no. 2 (2022): 1207–13.
- Arrington, Nancy B. "Gender and judicial replacement: The case of US state supreme courts." *Journal of Law and Courts* 6, no. 1 (2018): 127–54.
- ———. "Group selection and opportunities for gender diversity in the judiciary." *Representation* 56, no. 2 (2020): 149–71.
- Arrington, Nancy B, Leeann Bass, Adam Glynn, Jeffrey K Staton, Brian Delgado, and Staffan I Lindberg. "Constitutional reform and the gender diversification of peak courts." *American Political Science Review* 115, no. 3 (2021): 851–68.
- Arriola, Leonardo R, and Martha C Johnson. "Ethnic Politics and Women's Empowerment in Africa: Ministerial Appointments to Executive Cabinets." *American Journal of Political Science* 58, no. 2 (2014): 495–510.
- Ashworth, Scott, Christopher R Berry, and Ethan Bueno de Mesquita. "Modeling theories of women's underrepresentation in elections." *American Journal of Political Science* 68, no. 1 (2024): 289–303.
- Bauhr, Monika, and Nicholas Charron. "Will Women Executives Reduce Corruption? Marginalization and Network Inclusion." *Comparative Political Studies* 54, no. 7 (2021): 1292–322.
- Blondel, Jean. *Government Ministers in the Contemporary World*. Sage, 1985.
- Boulaziz, Louisa. "Beyond the glass ceiling, more 'housework'? Womens' work assignment, performance and influence in political institutions," 2024.
- Boyd, Christina L, Lee Epstein, and Andrew D Martin. "Untangling the causal effects of sex on judging." *American Journal of Political Science* 54, no. 2 (2010): 389–411.
- Cameron, Charles M, Albert D Cover, and Jeffrey A Segal. "Senate voting on Supreme Court nominees: A neoinstitutional model." *American Political Science Review* 84, no. 2 (1990): 525–34.

- Campbell, David E, and Christina Wolbrecht. “See Jane Run: Women Politicians as Role Models for Adolescents.” *The Journal of Politics* 68, no. 2 (2006): 233–47.
- Chattopadhyay, Raghabendra, and Esther Duflo. “Women as Policy Makers: Evidence from a Randomized Policy Experiment in India.” *Econometrica* 72, no. 5 (2004): 1409–43.
- Christensen, Robert K, John Szmer, and Justin M Stritch. “Race and gender bias in three administrative contexts: Impact on work assignments in state supreme courts.” *Journal of Public Administration Research and Theory* 22, no. 4 (2012): 625–48.
- Collins Jr, Paul M, Lori Ringhand, and Christina Boyd. *Supreme Bias: Gender and Race in US Supreme Court Confirmation Hearings*. Stanford University Press, 2023.
- Dahl, Malte, and Jacob Nyrup. “Confident and Cautious Candidates: Explaining Under-Representation of Women in Danish Municipal Politics.” *European Journal of Political Research* 60, no. 1 (2021): 199–224.
- Dahlum, Sirianne, Carl Henrik Knutsen, and Valeriya Mechkova. “Women’s Political Empowerment and Economic Growth.” *World Development* 156 (2022): 105822.
- Doherty, Teresa. “The Contribution of Women Judges and Prosecutors to the Development of International Criminal Law.” In *Identity and diversity on the international bench: Who is the judge?* Oxford University Press, 2020.
- Dollar, David, Raymond Fisman, and Roberta Gatti. “Are Women Really the ‘Fairer’ Sex? Corruption and Women in Government.” *Journal of Economic Behavior & Organization* 46, no. 4 (2001): 423–29.
- Duflo, Esther. “Women Empowerment and Economic Development.” *Journal of Economic Literature* 50, no. 4 (2012): 1051–79.
- Elsig, Manfred, and Mark A Pollack. “Agents, trustees, and international courts: The politics of judicial appointment at the World Trade Organization.” *European Journal of International Relations* 20, no. 2 (2014): 391–415.
- Epstein, Lee, René Lindstädt, Jeffrey A Segal, and Chad Westerland. “The changing dynamics of Senate voting on Supreme Court nominees.” *The Journal of Politics* 68, no. 2 (2006): 296–307.
- Esarey, Justin, and Leslie A Schwindt-Bayer. “Women’s Representation, Accountability and Corruption in Democracies.” *British Journal of Political Science* 48, no. 3 (2018): 659–90.
- Fox, Richard L, and Jennifer L Lawless. “Entering the arena? Gender and the decision to run for office.” *American Journal of Political Science* 48, no. 2 (2004): 264–80.
- ———. “Gendered perceptions and political candidacies: A central barrier to women’s equality in electoral politics.” *American Journal of Political Science* 55, no. 1 (2011): 59–73.

- Haire, Susan B, and Laura P Moyer. *Diversity matters: Judicial policy making in the US courts of appeals*. University of Virginia Press, 2015.
- Håkansson, Sandra. "Explaining Citizen Hostility Against Women Political Leaders: A Survey Experiment in the United States and Sweden." *Politics & Gender*, 2023, 1–28.
- Heinzel, Mirko, Andreas Kern, Saliha Metinsoy, and Bernhard Reinsberg. "International Monetary Fund Programmes and the Glass Cliff Effect." *European Journal of Political Research*, 2024.
- Hermansen, Silje Synnøve Lyder. "How Do Legislated Gender Quotas Impact Representation?" 2024.
- Hermansen, Silje Synnøve Lyder, and Daniel Naurin. "Holding Judges To Account. Policy, Performance and Impartiality," 2019.
- Kenney, Sally. *Gender and justice: Why women in the judiciary really matter*. Routledge, 2012.
- Lawless, Jennifer L. "Women, war, and winning elections: Gender stereotyping in the post-September 11th era." *Political Research Quarterly* 57, no. 3 (2004): 479–90.
- Lust, Ellen, and Lindsay J Benstead. "Is the Future Female? Lessons from a Conjoint Experiment on Voter Preferences in Six Arab Countries." *Comparative Political Studies*, 2024, 00104140241237462.
- Nguyen, Tony. "Why Women Win: Gender and Success in State Supreme Court Elections." *American Politics Research* 47, no. 3 (2019): 582–600.
- Nyrup, Jacob, and Stuart Bramwell. "Who Governs? A New Global Dataset on Members of Cabinets." *American Political Science Review* 114, no. 4 (2020): 1366–74.
- Nyrup, Jacob, Hikaru Yamagishi, and Stuart Bramwell. "Consolidating Progress: The Selection of Female Ministers in Autocracies and Democracies." *American Political Science Review* 118, no. 2 (2024): 724–43.
- Posner, Eric A, and Miguel FP De Figueiredo. "Is the International Court of Justice Biased?" *The Journal of Legal Studies* 34, no. 2 (2005): 599–630.
- Rai, Shirin M. "Gender and Democratization: Or What Does Democracy Mean for Women in the Third World?" *Democratization* 1, no. 1 (1994): 209–28.
- Reingold, Beth, and Adrienne Smith. "Legislative Leadership and Intersections of Gender, Race, and Ethnicity in the American States." *Race, and Ethnicity in the American States (August 26, 2014)*, 2014.
- Schwarz, Susanne, and Alexander Coppock. "What Have We Learned about Gender from Candidate Choice Experiments? A Meta-Analysis of Sixty-Seven Factorial Survey Experiments." *The Journal of Politics* 84, no. 2 (2022): 655–68.

- Smith, Adrienne R. “Cities where women rule: Female political incorporation and the allocation of community development block grant funding.” *Politics & Gender* 10, no. 3 (2014): 313–40.
- Swamy, Anand, Stephen Knack, Young Lee, and Omar Azfar. “Gender and Corruption.” *Journal of Development Economics* 64, no. 1 (2001): 25–55.
- Szmer, John, Laura P Moyer, Susan B Haire, and Robert K Christensen. “Who Shapes the Law? Gender and Racial Bias in Judicial Citations.” *American Political Science Review* 118, no. 2 (2024): 1067–74.
- Teele, Dawn Langan. *Forging the Franchise: The Political Origins of the Women’s Vote*. Princeton University Press, 2019.
- Valdini, Melody E, and Christopher Shortell. “Women’s representation in the highest court: A comparative analysis of the appointment of female justices.” *Political Research Quarterly* 69, no. 4 (2016): 865–76.
- Voeten, Erik. “Gender and judging: evidence from the European Court of human rights.” *Journal of European Public Policy* 28, no. 9 (2021): 1453–73.
- ———. “The impartiality of international judges: Evidence from the European Court of Human Rights.” *American Political Science Review* 102, no. 4 (2008): 417–33.
- ———. “The politics of international judicial appointments: evidence from the European Court of Human Rights.” *International Organization* 61, no. 4 (2007): 669–701.
- Volden, Craig, Alan E Wiseman, and Dana E Wittmer. “When are women more effective lawmakers than men?” *American Journal of Political Science* 57, no. 2 (2013): 326–41.
- Wike, Richard, Janell Fetterolf, Maria Smerkovich, Sarah Austin, Sneha Gubbala, and Jordan Lippert. “Representative Democracy Remains a Popular Ideal, but People Around the World Are Critical of How It’s Working,” 2024.
- Wolbrecht, Christina, and David E Campbell. “Leading by Example: Female Members of Parliament as Political Role Models.” *American Journal of Political Science* 51, no. 4 (2007): 921–39.

المد والجزر: تأثير التيارات التاريخية على ديمقراطية الأردن

محمد أبو رمان وأنس الدبّاس
معهد السياسة والمجتمع

يعتبر الأردن واحة للاستقرار في منطقة تتسم بعدم الاستقرار، حيث استطاع الحفاظ على السلام الداخلي إبان الانتفاضة العربية، ناهيك عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة. ومع ذلك، يخوض الأردن أحد أهم صراعاته الرئيسية ألا وهو السعي نحو الديمقراطية، وهو ما حاول الأردن تحقيقه عدة مرات، إلا أن جميع هذه المساعي لم يكن النجاح حليفاً لها. تهدف هذه الورقة إلى فهم أسباب هذا الركود الديمقراطي من خلال فهم تاريخ الأردن وما إذا كانت التجارب التاريخية لهذا البلد قد شكلت مسارها، أم قضت على مشروع التحول الديمقراطي، أم ستقوده إلى النجاح.

وبالتالي يعتمد البحث على تحليل المنعطفات الحاسمة التي أثرت على الديمقراطية في الأردن. ويستند هذا المنهج إلى المدرسة المؤسسية الجديدة، وينقسم إلى جزئين رئيسيين: مراجعة تاريخية للأحداث والتغيرات التي شهدها الأردن، وتحليل لكيفية تشكيل هذه المنعطفات الحاسمة لمسار الأردن في الماضي واستمرار تأثيرها حتى الآن.

لمحة تاريخية

تكوين المؤسسات

لم يكن لدى شرق الأردن تراث مؤسسي كبير يمكن استخدامه كأساس للدولة الحديثة في عام 1921. على النقيض من ذلك، ومنذ القرن التاسع عشر، كان أسلوب الحياة الأكثر هيمنة هو أسلوب الحياة البدوي. حيث كانت المجتمعات المستوطنة في الغالب ريفية، وكانت المراكز الحضرية أقرب إلى البلدات أو القرى الكبيرة من المدن، حيث بلغ عدد سكان أكبر مركز سكاني، وهو السلط، 20000 نسمة في عام 1921. لم ترتبط هذه المجتمعات بهوية وطنية، حيث كانت المنطقة طوال الفترة العثمانية مقسمة إلى ثلاث مناطق إدارية: عجلون والبلقاء والكرك.

وبالتالي، كان الهدف الرئيسي عند تشكيل أساس الدولة هو إنشاء هيكل سلطة مركزي في شرق الأردن وحمايته من التهديدات الخارجية، خاصة من الحدود الجنوبية. وكانت الحكومة المختارة لهذه الدولة ملكية، حيث شغل الأمير عبد الله بن الحسين منصب رئيس الدولة، وسلطة تنفيذية (مجلس النظار)، وسلطة تشريعية (مجلس الشورى) يعين معظمهم من السلطة التنفيذية. كما لم تكن السلطة القضائية الجديدة مهيمنة، حيث تأسست كمسار مواز للقضاء القبلي الاعتيادي.

ونظراً للنقص الواضح في النخب السياسية المحلية، فقد دفع ذلك إلى إشراك النخب السياسية العربية، السورية منها في المقام الأول، وذلك على مستوى المحافظات في عملية بناء الدولة. من ناحية أخرى، كان الدور البريطاني واضحاً بشكل خاص، حيث شكلت المساعدات الخارجية البريطانية غالبية الميزانية، وترأس الضباط البريطانيون جيش إمارة شرق الأردن وأشرفوا على تدريبه. ثم اكتسبت الدولة الجديدة السيادة تدريجياً على المنطقة وأخمدت الانتفاضات المحلية التي قادها زعماء العشائر.

لقد تسببت هذه الفترة في تغييرات كبيرة في جميع جوانب إمارة شرق الأردن. حيث شهد السكان تحضراً تدريجياً، وارتفعت مستويات التعليم، وشهدت العاصمة عمان ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان بسبب الهجرة من المناطق الريفية فضلاً عن موجات اللاجئين. وتضاعف عدد السكان بشكل عام تقريباً، ومن ثم فقد شهدت الميزانية زيادة قدرها 12 ضعفاً. ومن الناحية السياسية، تم اعتماد القانون الأساسي والتصديق عليه في عام 1928؛ وأجريت الانتخابات الأولى بعد عام، وجرت مأسسة المعارضة السياسية داخل المؤتمر الوطني الأردني.

اختلفت العلاقة بين النظام والمعارضة خلال هذه الفترة، حيث كانت البيروقراطية بمثابة ثقل موازن للمعارضة. ومرت فترات كان للأمير فيها علاقة وثيقة مع أعضاء المعارضة وطلب مشورتهم؛ وفي فترات أخرى، خاصة بعد ثورة فلسطين عام 1936، تمت مقاضاة المعارضة بشدة، في الداخل والخارج، من خلال الاعتقال، وإنشاء قوانين قمعية، وإغلاق صحف المعارضة.

تحتوي فترة إمارة شرق الأردن في التاريخ على ست استنتاجات رئيسية:

1- لعبت العوامل الدولية والمحلية أدواراً حيوية في التنمية السياسية في إمارة شرق الأردن الفتية.

2- شكلت العلاقات الخارجية بشكل كبير التطور المؤسسي، وخاصة العلاقة مع البريطانيين ومع الشعب الفلسطيني.

3- كان دور القوات المسلحة محدوداً في المجال السياسي. ومع ذلك، ساعدت هذه المؤسسة في رفع مستويات التعليم والرعاية الصحية وتمكين النخب الريفية والبدو.

4- من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، عاش معظم السكان نمط حياة بدوي ريفي، مع وجود مراكز حضرية صغيرة وبالحد الأدنى من الإنتاج الصناعي والتجاري.

5- من الصعب تقييم الثقافة السياسية بثقة خلال هذه الفترة، حيث يوجد نقص في الدراسات المتخصصة. ومع ذلك، باستخدام توزيع السكان على أنماط الحياة المختلفة كمؤشر، يمكننا تقدير أن الثقافة السياسية لم تكن ديمقراطية بشكل خاص.

6- ساعد إنشاء المؤسسات الوطنية وصعود النخب الوطنية على تأسيس هوية وطنية كانت غائبة قبل تأسيس الإمارة.

عهد الملك الحسين

سبق عهد الملك حسين حقبة مضطربة تضمنت: نكبة عام 1948، واغتيال الملك عبد الله الأول، وإصدار دستور جديد في عام 1952. وكان عهده مشابهاً من حيث أنه شهد منعطفات حرجة مهمة شكلت مستقبل المملكة ومنها: توحيد الضفة الغربية مع الأردن، وتعريب قيادة الجيش الأردني، ومذبحة عام 1958 في قصر الرحاب التي أنهت النظام الملكي الهاشمي في العراق، وحرب 1967، والمواجهات المسلحة عام 1970، وما هي إلا غيض من فيض من الأحداث الرئيسية العديدة التي وقعت خلال فترة حكمه.

ومع ذلك، كان الحدث الوحيد الذي بدأ أهم سلسلة من ردود الفعل خلال فترة حكمه هو انتخاب الحكومة البرلمانية في عام 1956، والتي سبقت تعليق الحياة الديمقراطية في الأردن وإعلان الأحكام العرفية. وكان المعلم الهام الآخر في هذا القسم هو عودة الممارسات الديمقراطية في عام 1989 وكيف أثر ذلك على التجربة السياسية الأردنية.

الحكومة النيابية 1956

لن نبالغ إذا قلنا إن هذه الحكومة كانت فريدة من نوعها: فحتى الآن، هي الحكومة الوحيدة التي تم التصويت عليها لتولي السلطة، وهي الحكومة الوحيدة التي تعتبر نابعة من قوى المعارضة. لقد تأثرت الانتخابات التي أدت إلى هذه الحكومة بشدة بالتحولات الديموغرافية بعد النكبة، وتوحيد ضفتي الأردن، والسياق العالمي الأوسع للحرب الباردة. يشار إلى أن التحولات الديموغرافية التي حدثت قد أثرت على التعليم والتسييس وامتدت إلى التأثير على أحجام القطاعات المختلفة للاقتصاد، إذ الفلسطينيون، في المتوسط، أكثر تحضراً وتعليماً وسياسة من نظرائهم في الضفة الشرقية. تم توثيق الاختلافات الصارخة في كتاب دانيال ليرنر، الذي وصف المملكة بأنها «أرض واحدة لشعبين».[1]

(1) Daniel Lerner, The Passing of the Traditional Society: Modernizing the Middle East, Free Press (New York), 1968, p 303-325.

وفي المجال السياسي، أدخل هذا التحول المزيد من الأحزاب الأيديولوجية إلى السياسة الأردنية، بما في ذلك الحزب الاشتراكي الوطني ذي الميول اليسارية.[1] كما أثرت الحركات الأيديولوجية الإقليمية على المشهد الأيديولوجي في الأردن؛ ومع تزايد شعبية جمال عبد الناصر، أصبحت الحركة القومية العربي وخطابها، المدعومين بشدة من الاتحاد السوفيتي، أكثر حزماً. كما وأدى صعود المعارضة اليسارية إلى الاستقطاب بينها وبين القوى التقليدية الأكثر محافظة في الأردن، والتي شكلت بدورها أحزاباً سياسية موالية، أبرزها الحزب الدستوري العربي وحزب الأمم.

وانعكست أيديولوجية العصر أيضاً داخل القوات المسلحة، بقيادة الضباط البريطانيين وفقاً لمعاهدة لندن لعام 1946، من خلال صعود حركة الضباط الأحرار، التي تأثرت بشدة بالحركة القومية العربية في ذلك الوقت. لقد شكل صعود هذه الحركة ضغوطاً على الملك الحسين لتعريب قيادة القوات المسلحة الأردنية، وتم عزل جون غلوب (المعروف في الأردن باسم غلوب باشا) وضباط بريطانيين آخرين في عام 1956 في خطوة سريعة لاسترضاء الضباط الأحرار.

إن هذه العوامل تسلط الضوء على أربعة سياقات تاريخية أدت إلى تشكيل الحكومة البرلمانية. وعلى الصعيد الدولي، أدت الحرب الباردة وصعود الحركات الأيديولوجية إلى زيادة الحركة القومية العربية، مما أثر على تشكيل الأحزاب السياسية والحركات الوطنية في الأردن. أما على المستوى الشخصي، فقد تلقى الملك حسين تعليمه في كلية فيكتوريا في الإسكندرية، حيث التقى بالعديد من الأشخاص الذين يشاركونه الأيديولوجية القومية العربية.

لقد تحول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الأردن من البدو في الغالب إلى أكثر تحضراً وتعليماً إلى مشاركة أيديولوجية أعلى مع السياسة. لقد أدت الجهود التي تقودها الدولة في توطين البدو إلى تسهيل هذه الزيادة، وكذلك توحيد ضفتي الأردن والهجرة القسرية للفلسطينيين في عام 1948. وأخيراً، يتوافق التحول الديموغرافي أيضاً مع تغيير في الثقافة السياسية، مع التأكيد على المشاركة في السياسة.

(1) Similarities between the National Socialist Party in Jordan and Germany do not extend beyond the name, as the Jordanian party had a left-wing ideology that did not encourage racism and discrimination.

انهيار التجربة الديمقراطية

أدى انهيار الحكومة التي استمرت 6 أشهر إلى 35 عاماً من التراجع الديمقراطي، من 1957 إلى 1992، بتحريض من انقلاب مزعوم من قبل حركة الضباط الأحرار، الأمر الذي تنكره الحركة نفسها. وبغض النظر عن مؤامرة الانقلاب، كان الانقسام بين النظام الملكي من جهة والقوات المسلحة والحكومة من جهة أخرى مؤكداً. بينما كان النظام الملكي يركز على الحفاظ على المملكة الأردنية الهاشمية، وكان حلفاؤه الغربيون ينظرون إليها على أنها منطقة عازلة أساسية بين الأردن وإسرائيل، رأى المعسكر الآخر المملكة كترتيب مؤقت، كان مصيره يعتمد تماماً على النضال الفلسطيني، وكان يؤمن بأهمية تغيير نظام الحكم حتى يصبح أكثر عمومية بما يتماشى مع حركتهم ودوافعهم.

كما تجلى هذا الانقسام في عدم وضوح دور الملك وما إذا كان لديه سلطة تنفيذية، مما أدى إلى نزاعات مستمرة بين الملك ورئيس الوزراء. ومع ذلك، كانت العوامل المالية أكثر أهمية في الانقسام، حيث رفضت الدول العربية تغطية ما اعتاد عليه الإنجليز من خلال معاهدة لندن لعام 1946، والتي تم إلغاؤها بعد تعريب القوات المسلحة الأردنية في عام 1956.

دفعت هذه القضايا المالية الملك الحسين إلى طلب المساعدة من الولايات المتحدة، إحدى القوتين العالميتين في ذلك الوقت. وكان الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية، التي شكلت جزءاً كبيراً من الميزانية الوطنية. لم يكن الحليف الجديد مفضلاً من قبل المعارضة القومية العربية، التي تحالفت مع الاتحاد السوفيتي ورأت أن كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تنفذان نفس الأجندة الاستعمارية.

تفاقم الانقسام بين النخبة بسبب الانقسام بين عامة السكان، والذي كان يتسم بفجوة تعليمية واجتماعية واقتصادية بسبب الخلفيات المتنوعة للشرق أردنيين والأردنيين من أصل فلسطيني. من الناحية الحداثية، بينما انتقل جزء من المجتمع

إلى مرحلة الانطلاق، كان جزء مختلف، يقدر بنصفه[1]، لا يزال بقوة في مرحلة المجتمع التقليدي، وفشل في تلبية المتطلبات الأساسية للتحديث. ومن ناحية أخرى، ترى المدرسة الانتقالية أن النخب المعتدلة في كل من الحكومة والمعارضة لم تتمكن من التوصل إلى تسوية سياسية. تتفق كلتا المدرستين على أن المجتمع الأردني في ذلك الوقت كان يفتقر إلى الانسجام اللازم لبدء التحول الديمقراطي.

التراجع الديمقراطي (1957-1989)

بعد الحظر المفروض على الأحزاب السياسية في أعقاب انقلاب النابلسي المزعوم، استمرت الانتخابات البرلمانية حتى حرب 1967، عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية. واستمر تعليق الانتخابات حتى عام 1989، عندما تم فك الارتباط بين الضفتين. استمرت بعض أوجه التشابه مع الممارسات الديمقراطية؛ حيث أصدر الملك عفواً عن السجناء السياسيين والمتورطين في محاولات الانقلاب، وتمكن البرلمان، للمرة الوحيدة في التاريخ الأردني، من التصويت على حجب الثقة عن حكومة الرفاعي.

تفاقمت مخاوف النظام الملكي في العقود التالية بعد الانقلاب في العراق وتعزيز حركة الفدائيين الفلسطينيين، خاصة بعد أحداث حرب 1967، ومعركة الكرامة عام 1968، المواجهات بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية المسلحة التي تلت ذلك في عام 1970 واغتيال رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في عام 1971. وأدت التوترات المتزايدة إلى زيادة مشاركة الشرق أردنيين في القطاع العام. وفي الوقت نفسه، تم دفع الأردنيين من أصل فلسطيني إلى القطاع الخاص، مما زاد من الانقسامات الديموغرافية في البلاد.

---

(1) انظر: Guillermo O'Donnell and Philip Schmitter, Transitions from Authoritarian Rule: Preliminary Conclusions on Uncertain Democracies, in A Group of Researchers, Reference Articles in Democratic Transition Studies, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha 2023, pp. 126-153, and see also: the exact reference (Reference Articles in Democratic Transition Studies) Study: Seymour Martin Lipset, Rethinking the Social Requirements of Democracy, pp. 403-420.

ومع ذلك، وعلى النقيض من نموذج النمو الحداثي، فإن النمو الاقتصادي المتزايد في السبعينيات والثمانينيات لم يؤد إلى زيادة اعتبارات التحول الديمقراطي. وبدلاً من ذلك، عززت حداثة المواجهات بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية إعطاء الأولوية للاستقرار الداخلي والأمن على حساب الديمقراطية. في محاولة لإنقاذ الممارسات الديمقراطية، دعا الملك في عام 1984 البرلمان التاسع، الذي انتهت فترة ولايته، إلى الانعقاد. وجرى تعديل قانون الانتخابات للسماح بإجراء الانتخابات في نصف الدوائر الانتخابية فقط إذا تعذر إجراء الانتخابات في جميع الدوائر الانتخابية. بعد دعوته للانعقاد، أطلق على هذا البرلمان اسم البرلمان العاشر.

ثم كانت التحولات السياسية التالية والتي وقعت كنتيجة لفك الارتباط بين ضفتي الأردن وكانت ناتجة عن عوامل خارجية. وأبرزها قمة جامعة الدول العربية لعام 1974 في الرباط، التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني ومصالحه، والانتفاضة الأولى، التي أضفت المزيد من الشرعية على منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، وساعدت منظمة التحرير الفلسطينية على التشكيك في شرعية الحكم الأردني للضفة الغربية.

استحداث ديمقراطية مقيدة

في أعقاب الاحتجاجات الأردنية عام 1989 (المعروفة محلياً باسم هبة نيسان)، تم إضفاء الشرعية على الأحزاب السياسية في الأردن، وأجريت الانتخابات، وقامت لجنة جديدة بصياغة الميثاق الوطني الأردني. ومع ذلك، فإن هذه التغييرات لم تنعكس في تصنيف الديمقراطية في الأردن، مما أدى إلى استمرار التحول الديمقراطي والتراجع الديمقراطي مما أدى إلى جمود الديمقراطية في الأردن. وإن فهم ظاهرة الدفع والجذب المستمر يتطلب فهم السياقات التي أدت إلى ذلك.

باستخدام نموذج موجات الديمقراطية وبعد النظر في انتخابات عام 1989 كجزء من الموجة الثالثة العالمية للديمقراطية، يسلط النموذج الضوء على أن نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد ساهما، حيث كان على الأردن أن ينحاز بشكل أكثر وضوحاً إلى الكتلة الغربية المؤيدة للديمقراطية. وكان الفهم السائد

آنذاك بأن الديمقراطية ضرورية في الدوائر الأكاديمية والسياسية، والذي تجسد في نجاح كتابي فوكوياما نهاية التاريخ والرجل الأخير.

على المستوى الديموغرافي، شهدنا في العقود السابقة ارتفاع مستويات التحضر والتعليم والوضع الاجتماعي والاقتصادي. وقد تأثرت هذه التغييرات بسياسة الدولة في توطين السكان البدو، وإعادة استثمار أموال المغتربين في قطاع الخدمات، وتعزيز التعليم الوطني. وكانت التغييرات ملموسة لأن البنية التحتية، وخاصة الطرق، تطورت بشكل كبير، لا سيما في العاصمة عمان.

ومع ذلك، فقد ركد الوضع الاقتصادي الإقليمي في الثمانينيات بسبب انهيار فقاعة النفط، مما أدى إلى انخفاض أموال المغتربين من الخليج. وكان على الدولة الأردنية الحفاظ على مستويات المعيشة الجديدة فاختارت تنفيذ حلول قصيرة الأجل تستند إلى الاقتراض المحلي والدولي، والتي، على الرغم من توفير الإغاثة الاقتصادية قصيرة الأجل، غير أنها لم ترفع الناتج المحلي.

تأثر الموقف الإقليمي للأردن أيضاً بتشكيل مجلس التعاون الخليجي (GCC) الذي عمل عى تهميش البلد. فقبل مجلس التعاون الخليجي، كانت دول الخليج تقدم المساعدات الخارجية التي تشتد الحاجة إليها، والتي شكلت جزءاً كبيراً من الميزانية الوطنية. لكن تشكيل مجلس التعاون الخليجي أعاد ترتيب أولويات دول الخليج وتخفيض المساعدات التي تلقاها الأردن.

لإعادة جدولة ديون الثقل التراكمي، تلقت الحكومة الأردنية قرضاً من صندوق النقد الدولي مشروطاً بتنفيذ إصلاحات نيوليبرالية، والتي تضمنت خفض الدعم على السلع الأساسية. وكان الإعلان عن هذه التدابير بمثابة الشرارة التي أطلقت احتجاجات عام 1989. ومن ناحية أخرى، أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وانحياز الأردن إلى الكتلة الغربية المؤيدة للديمقراطية إلى الضغط على الحكومة لتنفيذ إصلاحات ديمقراطية.

على الرغم من أن هذا السياق التاريخي يتماشى مع نموذج النمو الحداثي، مع وصول المجتمع إلى مرحلة الانطلاق والمطالبة بالإصلاح، إلا أنه لا يفسر الصورة الكاملة. على سبيل المثال، لم تبدأ احتجاجات عام 1989 في عمان، وهي الأكثر تطوراً من الناحية الاقتصادية والحضرية. بل بدأت من المحافظات المهمشة. وهذا يجعلها فريدة من نوعها في جانبين: **أولاً**، كانت التركيبة السكانية للشرق أردنيين في هذه المحافظات هي قاعدة الدعم التقليدية للنظام الملكي وشكلت جزءاً كبيراً من القطاع العام. **ثانياً**، عند تصنيف الديموغرافيا العامة للأردن إلى شرق أردنيين وغرب أردنيين، يتضح أن السكان لم يتطوروا بالتساوي. حيث لم يتم صياغة هوية وطنية تسمح بالتعميم المطلوب لمرحلة الانطلاق.

تشير النظرية الحداثية إلى أنه لو كانت العوامل الاقتصادية والديموغرافية هي المحفز الرئيسي، لكانت الديمقراطية قد حدثت في أوائل الثمانينيات. ولقد شهد الأردن حلقة ثابتة من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الواقع هو أن الطبقتين المتوسطتين اللتين ظهرتا، وهما الطبقة الوسطى الموالية للشرق أردنيين في القطاع العام والتي تهدف إلى الحفاظ على السيطرة على القطاع العام والطبقة الوسطى من الأردنيين الفلسطينيين في القطاع الخاص التي اختارت الاغتراب السياسي بعد المواجهات بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية المسلحة، لم تستثمرا في الإصلاحات الديمقراطية، وبدلاً من ذلك أعطت الأولوية للحفاظ على النمو الاقتصادي.

يبدو أن المحفز الأكثر إلحاحاً للإصلاح السياسي هو فك الارتباط بين ضفتي الأردن، مما أثار قضايا تتعلق بالهوية الوطنية الأردنية حيث احتفظ الأردنيون الفلسطينيون بجنسيتهم الأردنية وهاجروا إلى الضفة الشرقية. علاوة على ذلك، سمح صعود جماعة الإخوان المسلمين خلال فترة الأحكام العرفية بتقليص الاغتراب السياسي وأثار شكوكاً حول الوضع الراهن المتمثل في حجز قطاعات محددة لبعض السكان.

إن فهم السياقات التي أدت إلى انتخابات عام 1989 سوف يسمح لنا أيضاً بفهم سبب عدم استمرار التجربة الديمقراطية. أولاً، على الرغم من حظر الأحزاب السياسية في العقود القليلة الماضية، إلا أن الأحزاب لا تزال تشارك بشكل كبير،

وحصلت المعارضة على نصف مقاعد البرلمان تقريباً. وكانت البيروقراطية التقليدية لا تزال حذرة من المعارضة الحالية في تلك اللحظة التاريخية. وبالتالي، على الرغم من انضمام جماعة الإخوان المسلمين إلى تشكيل الحكومة في عام 1989، إلا أنه جرى تغيير قوانين الانتخابات لحرمان الأحزاب السياسية من حقوقها وتعزيز الروابط القبلية.

كما أدت العلاقة بين الأردن وفلسطين إلى تعقيد عملية التحول الديمقراطي المحلي. حيث أثر التوقيع المفاجئ على اتفاقيات أوسلو في عام 1993 بشكل كبير على الملك حسين، الذي اعتبرها طعنة في الظهر وأمر الوفد الأردني بالتفاوض على السلام مع إسرائيل، مما أدى إلى معاهدة وادي عربة لعام 1994. وقد رددت المعارضة الواضحة للعناصر غير الموالية للمعاهدة نفس الشعور الذي كان سائداً خلال الستينيات المضطربة، مما أدى إلى أن يصبح التاج أكثر تحفظاً في السماح بالتمكين السياسي للمعارضة.

وأخيراً، تدهورت العلاقة بين الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي خلال حرب الخليج الثانية، حيث فسرت دول مجلس التعاون الخليجي موقف الأردن على أنه قد اتخذ موقفاً مؤيداً للعراق. وأدى ذلك إلى عودة المغتربين الأردنيين في دول مجلس التعاون الخليجي وقطع المساعدات المالية. وهذه التدابير بدرها أدت إلى إجهاد الميزانية الأردنية وتغيير التركيبة السكانية للأردن بشكل كبير، حيث تدفق مئات الآلاف من المغتربين المؤهلين تأهيلاً عالياً إلى الأردن. لقد أدى ضعف القطاع الصناعي واعتماد الميزانية على المساعدات الخارجية وأموال المغتربين إلى إجهاد الميزانية بشكل كبير، ولم تكن اللحظة التاريخية مواتية للتحول الديمقراطي.

ولقد أدت ذروة هذه العوامل إلى معارضة النظام الملكي والبيروقراطيات لعملية التحول الديمقراطي ووقفها. وفقاً للدستور، فإن الملك هو رئيس السلطتين التنفيذية والتشريعية، ويعين مجلس الوزراء ويمارس سلطته من خلاله، ويعين المجلس الأعلى للبرلمان، مما يمنحه نفوذاً كافياً للسيطرة على كلا الفرعين. ومع ذلك، لا توجد عملية مساءلة دستورية، وتتناقض هذه القوى الواسعة بشكل صارخ مع نموذج «الملكية الدستورية» للممالك الديمقراطية.

هل الديمقراطية الأردنية محكوم عليها بالفشل؟

إن فحص تبعية المسار التاريخي والعوامل المحيطة بالمنعطفات الحرجة يسلط الضوء على العوامل المتسقة التي تمكن وتمنع التحول الديمقراطي. وكانت هذه العوامل تتمثل باستمرار في دور النظام الملكي، والعلاقة بين الأردن والضفة الغربية، والعلاقات الدولية والإقليمية للأردن. وإن أهمية هذه العوامل ليس ما يجعلها حاسمة في دراسة الديمقراطية الأردنية وإنما دمجها في المحددات التالية.

دور النظام الملكي

كان دور النظام الملكي عاملاً ومحدداً في التحول الديمقراطي في الأردن. لقد كان دور النظام الملكي الواسع وغير المحدد بشدة حاسماً منذ إنشاء إمارة شرق الأردن، وحل أول حكومة برلمانية، وإعلان الأحكام العرفية، واستئناف الانتخابات في عام 1989. ولا يزال هذا الدور مفتقراً إلى الوضوح في التعريف، حيث خضعت سلطة الملك للاستفسار المتكرر منذ بداية عهد الملك عبد الله الثاني. ومع ذلك، فإن التعديلات الدستورية في السنوات الإحدى عشرة التي أعقبت الانتفاضات العربية حددت جزءاً كبيراً من سلطة التاج.

أدت التعديلات التي تعترف بسلطة الملك على السياسة الخارجية والأمن القومي والدفاع الوطني إلى إنشاء العديد من المؤسسات الحيوية. ومع ذلك، ما زال الملك غير خاضع للمساءلة، ويتحمل مجلس الوزراء مسؤولية المساءلة.

وأول هذه المؤسسات هو مجلس السياسة الوطني، الذي أنشئ في عام 2016. حيث يتألف المجلس من الملك واثنين من كبار مسؤولي الديوان الملكي وعدد قليل من أعضاء مجلس الوزراء. ويتولى المجلس مسؤولية تحديد الأهداف والتوجهات العامة للدولة. وهناك اعتراف به كأعلى مكتب لصنع القرار في البلاد.

ثانياً، يتولى مجلس الأمن الوطني قضايا الأمن الوطني للدفاع، وتتداخل عضويته بشكل كبير مع مجلس السياسة الوطني، مع ضم رؤساء مؤسسات الأمن

الوطني الحيوية. وتسري القرارات التي يتخذها مجلس الأمن الوطني على الفور، في انتظار موافقة الملك، الذي يرأس كلا المجلسين.

إن الديناميكية المستقرة حالياً المتمثلة في وجود مجلسين أعليين يشرفان على القرارات الرئيسية من غير المؤكد أن تتعامل بشكل جيد مع حكومة برلمانية منتخبة، والتي تعد الانتخابات الحالية وقوانين الأحزاب بالحصول عليها في غضون السنوات القليلة المقبلة. وقد يشير تشكيل هذه المجالس إلى أن التاج غير راغب في تسليم السيطرة التنفيذية والتشريعية بالكامل إلى البرلمانات والحكومات المنتخبة.

مسألة الهوية

يرجع تفتيت الهوية الوطنية الأردنية إلى موجات الهجرة المستمرة للاجئين الفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية، بالتزامن مع توحيد الضفتين، والتي تعقدت بسبب المواجهات بين الجيش الأردني والفصائل الفلسطينية المسلحة وفك الارتباط بين ضفتي نهر الأردن. وتتعمق هذه الانقسامات في الهوية من خلال احتكار القطاعين العام والخاص في أعقاب مواجهات عام 1970. ويتم الحفاظ عليها من خلال النظرة التاريخية للقضية الفلسطينية وآفاق إقامة دولة فلسطينية وضمان حق العودة.

إن وجود مسألة الهوية في حد ذاته يقيد بشكل سلبي آفاق الديمقراطية الأردنية. في حين أن الفرضية العامة لمراحل النمو الخمس لا تنطبق على النموذج الأردني، فإن اعتبار الهوية الوطنية الموحدة كشرط أساسي للتحول الديمقراطي من قبل الحداثيين لا يزال صالحاً. وهذا مستمد من الفهم الأساسي للديمقراطية كنظام للحكم حيث يصوت الناس على القضايا من خلال تصويت الممثلين. فإذا افترضنا أن «الشعب» غير محدد، وأن الاقتراع غير مضمون بسبب إقصاء المواطنين ومصالح المواطنين، ففي هذه الحالة، لا يمكن أن يكون نظام الحكم ديمقراطياً.

بالاستناد إلى التفاهمات القائمة على المساواة والتشاركية للديمقراطية، فإن ضمان الحقوق السياسية والتمثيل والمصالح لمختلف المكونات الاجتماعية ومجموعات الأقليات أمر بالغ الأهمية لعمل الديمقراطية. من ناحية أخرى، يمكن أن يؤدي إقصاء المواطنين وقمع المكونات الاجتماعية إلى تعزيز العنف السياسي كمخرج، مما يضعف الأداء الديمقراطي.

المؤسسات العامة

تخلق التفاعلات بين المؤسسات العامة والهوية وبين المؤسسات العامة والنظام الملكي عاملين محددين متميزين.

البيروقراطيات

لطالما كانت البيروقراطيات مخصصة للشرق أدرنيين، مما أدى إلى تكوين روابط رعاية مع المجتمع وضمان تمثيل مصالحهم. وسيكون من شأن الديمقراطية أن تهدد هذه الروابط، حيث أنه من الضروري إنشاء تمثيل للهوية المتقاطعة، ومن شأنه أن يخلق ديناميكية جديدة بين الدولة من ناحية وبين الشرق أردنيين والأردنيين من أصل فلسطيني من ناحية أخرى.

إن تمثيل مجموعة اجتماعية معينة في مؤسسات معينة له عواقب على قدرة القطاع العام على الإصلاح وقدرة الشعب على الاستقطاب عبر القطاعات. ويتأثر نقص التمثيل الوطني بشكل أكبر بالمطالب المختلفة للعناصر الاجتماعية المختلفة، حيث تعكس مطالبهم القطاع الذي يتم استبعادهم منه؛ فلدى الشرق أردنيين مطالب اقتصادية، في حين أن الأردنيين من أصل فلسطيني لديهم مطالب سياسية.

لطالما كانت إدارة المخابرات العامة مخصصة للشرق أردنيين للتركيز على مؤسسات محددة. والغرض الأساسي من ذلك هو ضمان السلام والأمن الداخليين والحفاظ على الهوية الوطنية الأردنية.

يفرض التعقيد الديموغرافي احتمالين فيما يتعلق بالتناقض في جهود القطاع العام في التحول الديمقراطي. أما الاحتمال الأول فهو اختلاف الرأي حول ضرورة الإصلاح السياسي والتحديث. فمن ناحية، يدفع الملك من أجل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي. وفي الوقت نفسه، تعارض المؤسسات التنفيذية الرؤية الديمقراطية وتفضل الحفاظ على الوضع الراهن.

أما الاحتمال الثاني فهو أن يتفق كل من الملك والمؤسسات التنفيذية والبيروقراطية على ضرورة المؤسسات الديمقراطية، مع اختلافهم على سرعة العملية أو تطبيقها. تنظر البيروقراطية إلى الأحزاب السياسية الموروثة، بما في ذلك الأحزاب الأيديولوجية، على أنها تهديد لمصالحها، وأن صلة المحسوبية قد تكونت فيها. وعلى العكس من ذلك، فإن الأحزاب السياسية الأحدث التي تعتبرها هذه المؤسسات مواتية لمصالحها وتلبي تطلعاتها هي أكثر جدارة بالثقة، مما يدفع المؤسسات التنفيذية إلى الرغبة في تنفيذ الإصلاح بطريقة تعطي الأفضلية لهذه الأحزاب الجديدة.

هيئات صنع القرار

للجغرافيا السياسية في الأردن تأثير كبير على السياسة الداخلية. وتبقى عاملاً حاسماً عند صياغة السياسة الأردنية المحلية والخارجية. تدرك مؤسسات صنع القرار في الأردن تأثير البلدان المحيطة، خاصة فلسطين وإسرائيل، وتتكيف وفقاً لذلك. وبالتالي، فإن إشراك الأجهزة الأمنية في صنع القرار هو نتيجة للتهديدات الأمنية المستمرة التي أحاطت بالأردن في الماضي، وإن تكييف البيروقراطية للاضطلاع بالواجبات الحكومية يعكس التاريخ غير المتسق للحكومات خلال الأوقات المضطربة في الأردن.

لقد أصبحت الإشارة إلى دائرة المخابرات العامة الحليف الرئيسي للتيار القومي المحافظ في الأردن. إذ يعتقد هذا التيار أن الإصلاح يمكن أن يزعزع استقرار البلاد وأن يدخل متغيرات جديدة على مسألة الهوية، التي أصبحت صرخة النفير للتيار المحافظ ضد توطين الفلسطينيين لجعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين. وتشمل مقترحات الإصلاح التي تثير هذه القضايا منح الجنسية للفلسطينيين الذين لا يحملونها أو التهديد بالنزوح القسري للفلسطينيين من الضفة الغربية إلى الأردن.

الخلاصة

يحفل التاريخ الأردني بمحاولات فاشلة للتحول الديمقراطي. فمنذ تأسيس إمارة شرق الأردن كدولة مستقلة، كان على النظام إنشاء مؤسسات، وتوطين البدو الرحل، وبناء هوية وطنية. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات بسبب الحروب المستمرة وموجات الهجرة والتقلبات الاقتصادية. وكان لهذه المنعطفات الحرجة تأثير فعال على تشكيل المؤسسات والأعراف في البلد. وقدم إجابة للسؤال الماثل: «من هو الشعب الأردني؟» وهو بلا شك السؤال الأكثر إثارة للجدل. ومع ذلك، يمكن لفهم هذه العوامل أن يساعد في تحديد الخطوات اللازمة لنجاح عملية التحول الديمقراطي.

لقد حددنا في هذه الورقة ثلاث محددات حاسمة للتحول الديمقراطي في الأردن. الأولى، صلاحيات التاج، والتي ظلت غير محددة حتى التعديلات الدستورية بالفترة 2011 – 2016. أحدثت هذه التعديلات نوعاً من الديناميكية بين التاج والحكومة التي يقرر فيها التاج السياسة الخارجية وقضايا الأمن القومي. وعلى النقيض من ذلك، فإن الحكومة مسؤولة عن السياسة المحلية وتقديم الخدمات.

أما المحدد الثاني فهو مسألة الهوية، التي تؤثر بشكل كبير على تصرف المكونات الاجتماعية المختلفة في الالتحاق بالمؤسسات المختلفة. كما أنه يؤثر على كيفية تنفيذ

هذه المؤسسات لسياسات الإصلاح المختلفة وكيفية تمثيلها لمصالح المجموعات المنفصلة من خلال روابط المحسوبية.

أما المحدد الأخير فهو التحالف في مناصب صنع القرار الحاسمة بين الأجهزة الأمنية ودائرة المخابرات العامة والتيار المحافظ في الحكومة. حيث تؤثر الاعتبارات الأمنية ومسألة الهوية بشكل كبير على التحالف، إذ ينظرون إلى الهوية الوطنية كبوابة لعدم الاستقرار الداخلي.

وفي حين أن هذه المحددات ناتجة عن التاريخ والسياسة، إلا أنها ليست أبدية ولا تتطلب نتيجة محددة للديمقراطية الأردنية. وبدلاً من ذلك، فإن الاعتراف بها يسمح باتباع نهج مستنير لصياغة السياسات ويمكن أن يساعد في التخفيف من الضغط الحالي ضد التحول الديمقراطي.

قياس أبعاد الديمقراطية وتقييم كيفية تأثير العوامل السياسية الدولية عليها، مع تطبيقاتها على الأردن والنرويج

كارل هنريك كنوتسن[1]

تمهيد

تعتبر الديمقراطية مفهوماً شائعاً من جانبين على الأقل. أولاً، «الديمقراطية» مصطلح مستخدم على نطاق واسع، سواء في دراسات العلوم الاجتماعية (كوسيلة لوصف الأنظمة السياسية) أو في النقاش العام الأوسع. ثانياً، تُظهر الدراسات الاستقصائية عبر البلدان مثل مسح القيم العالمية أن الديمقراطية مفهوم محبب ومقدر. في الحقيقة لقد أفاد المواطنون المشاركون في الاستطلاع في جميع أنحاء العالم على نطاق واسع أنها الشكل الأكثر شرعية للحكم، حيث تتفوق تفوقاً جارفاً على البدائل الأخرى مثل الحكم التكنوقراطي أو العسكري. وبالتالي، فقد تكون لدى مختلف القادة ونخب النظام حوافز قوية للادعاء بأن نظامهم ديمقراطي من أجل جني فوائد الشرعية؛ وهم يفعلون ذلك في كثير من الأحيان.[2]

---

(1) أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة أوسلو وأستاذ باحث في معهد أبحاث السلام في أوسلو. ورقة بحثية كتبت وقدمت في ورشة عمل في معهد السياسة والمجتمع، عمان، 3-2 أكتوبر 2024.

(2) على مدى العقود القليلة الماضية، أصبحت المؤسسات والحقوق المرتبطة عادة بالديمقراطية، مثل الانتخابات متعددة الأحزاب والضمانات الدستورية للحريات المدنية، متكررة بشكل متزايد، أيضًا في البلدان التي تعتبر أقل ديمقراطية أو غير ديمقراطية وفقًا لمقاييس الديمقراطية التقليدية عبر البلاد. Miller, Michael K. 2015. Democratic Pieces: Autocratic Elections and Democratic Development since 1815. British Journal of Political Science 45(3): 501-530; Voermans, Wim.2023. The Story of Constitutions. Cambridge: Cambridge University Press.
أحد التفسيرات الشائعة لهذه الظاهرة (على الرغم من أنها ليست التفسير الوحيد) هو أن حتى القادة الاستبداديين يحصلون على بعض مكاسب الشرعية، في الداخل أو الخارج، من تبني مثل هذه العلامات المؤسسية المرتبطة بالديمقراطية (حتى في الحالات التي تكون فيها الانتخابات بعيدة كل البعد عن الحرية والنزاهة أو حيث لا يتم الالتزام بضمانات الحقوق على الورق في الممارسة العملية).
Knutsen, Carl Henrik, Håvard Mokleiv Nygård & Tore Wig. 2017. Autocratic Elections: Stabilizing Tool or Force for Change? World Politics 69(1): 98-143.

على الرغم من شعبية المفهوم، إلا أنه لا يوجد إجماع واضح، حتى بين الباحثين في الديمقراطية، حول التعريف الأنسب للديمقراطية. وتختلف تعريفات الديمقراطية، على سبيل المثال، من حيث ما إذا كانت تعتبر الديمقراطية مسألة درجة – حيث يمكن أن يكون النظام السياسي ديمقراطياً أكثر أو أقل – أو فئة متميزة – فإما أن يكون البلد ديمقراطياً أم لا.[1] كما تختلف تعريفات الديمقراطية أيضاً من حيث ما إذا كانت تركز على بعض الأبعاد السياسية المؤسسية، وعادة ما تكون الانتخابات متعددة الأحزاب حرة ونزيهة، أو تضيف عدة أبعاد إضافية للمفهوم (مثل حماية الحريات المدنية، أو المشاركة في منظمات المجتمع المدني، أو جودة المداولات العامة).[2] وغالباً ما يشار إلى الأنواع الأخيرة من تعريفات الديمقراطية على أنها تعريفات «متطرفة»، ويشار إلى تلك التي تركز فقط على الانتخابات الحرة والنزيهة المتعددة الأحزاب على أنها تعريفات «الحد الأدنى".

في هذه الورقة، سوف نناقش تعريفات الحد الأدنى والتعريفات المتطرفة للديمقراطية بمختلف أنواعها. بالإضافة إلى ذلك، سنبحث أيضاً في مختلف التدابير التي تهدف إلى التقاط هذه التعريفات المختلفة. ومع ذلك، سنركز هنا فقط على التعريفات والتدابير التي تفترض أن الديمقراطية هي ظاهرة متدرجة يمكن أن تعطى درجات. تشترك جميع هذه التعريفات والتدابير في أنها تفترض وجود مؤسسات معينة لبلد ما تعتبر ديمقراطية نسبياً – على سبيل المثال، لا يمكن أن تتمتع الدولة بدرجة عالية من الديمقراطية ما لم تكن هناك انتخابات متعددة الأحزاب أو متعددة المرشحين تحدد المناصب التشريعية والتنفيذية. ومع ذلك، فإن مجرد وجود المؤسسات غير كاف لتحقيق درجة ديمقراطية عالية – إذ تحتاج المؤسسات ذات الصلة أيضاً إلى العمل، من الناحية العملية، بطرق تساعد البلد على تحقيق بعض المبادئ الديمقراطية الأعمق (المنافسة، والمشاركة، والمساواة السياسية، وما

(1) C.f. Przeworski, Adam, Michael E. Alvarez, José Antonio Cheibub & Fernando Limongi. 2000. *Democracy and development: Political institutions and well-being in the world,* 1950-1990. Cambridge: Cambridge University Press; Knutsen, Carl Henrik. 2024. *Democracy and Dictatorship.* Bergen: Fagbokforlaget.

(2) See, e.g., Coppedge, Michael, et al. 2020. *Varieties of Democracy: Measuring Two Centuries of Political Change*. Cambridge: Cambridge University Press.

إلى ذلك). على سبيل المثال، يمكن تزوير الانتخابات المتعددة الأحزاب بحيث يكون للحزب الحاكم فقط فرصة للفوز بها. وإذا كان الأمر كذلك، فإن الانتخابات تفشل في الوفاء بالمبدأ الديمقراطي المتمثل في المنافسة الحقيقية لشغل المناصب التشريعية والتنفيذية بين مختلف الأحزاب أو المرشحين. وبالتالي، فإن الديمقراطية لا تتعلق فقط بالمؤسسات، ولكن أيضاً بكيفية عمل هذه المؤسسات عند الممارسة العملية وإلى أي مدى تساهم في تحقيق مبدأ (مبادئ) أعمق للديمقراطية.

إلى جانب قياس ووصف التطورات الديمقراطية في مختلف البلدان، تركزت الكثير من الأبحاث الديمقراطية الحالية على معالجة أسباب التحول الديمقراطي أو التراجع الديمقراطي.[1] لماذا تظل بعض البلدان الاستبدادية في البداية استبدادية لعقود، في حين أن البعض الآخر يعاني من عمليات التحول الديمقراطي السريعة أو المطولة والتدريجية؟ وعلى العكس من ذلك، لماذا تظل بعض الديمقراطيات مستقرة لعقود، بل وتتحسن من حيث الجودة، في حين أن الديمقراطيات الأخرى تعاني من الانحدار وحتى الانهيار؟

طرح علماء الديمقراطية العديد من النظريات لشرح عمليات التحول الديمقراطي أو الاستبداد هذه، وبعضها – وإن كان بعيداً عن الجميع – يجد دعماً قوياً في البيانات.[2] وركزت معظم هذه النظريات على العوامل المحلية من أنواع مختلفة، بدءاً من مستوى التنمية الاقتصادية للبلد أو عدم المساواة في الدخل أو هيكل الإنتاج إلى خصائصه السياسية التاريخية أو الديموغرافية أو الجغرافية.

ومع ذلك، فقد نظر تيار آخر من الأبحاث في عوامل تقع خارج حدود البلاد، ولكنها قد لا تزال تحدد شكل نتائج الديمقراطية. فقد أبرزت نظريات وأنواع مختلفة من الأدلة التجريبية، على سبيل المثال، كيف أن هياكل السلطة الجيوسياسية،

(1) See, e.g., Pelke, Lars & Paul Friesen. 2019. Democratization Articles Dataset: An Introduction. *Democratization* 26(1): 140-160.

(2) للاطلاع على تحليل الحساسية لتقييم مختلف العوامل التفسيرية، انظر على سبيل المثال:
Gassebner, Mark, Michael J. Lamla. & James R. Vreeland. 2013. Extreme Bounds of Democracy. *Journal of Conflict Resolution* 57(2): 171-195; Rød, Espen G., Carl Henrik Knutsen & Håvard Hegre et al.2020. The Determinants of Democracy: A Sensitivity Analysis. *Public Choice* 185(1-2): 87-111.

والاتجاهات الأيديولوجية العالمية[1] الأوسع، والصراعات [2] بين الدول وغيرها من الصراعات خارج الحدود الإقليمية،[3] أو آليات الانتشار والامتداد من البلدان المجاورة أو الحلفاء أو الشركاء التجاريين الرئيسيين [4] قد تحدد شكل التنمية الديمقراطية المحلية. في الحقيقة، يعتبر التواجد في جوار ديمقراطي من بين العوامل الأكثر قوة من حيث التنبؤ باحتمالات كل من التحول الديمقراطي [5] والانهيار الديمقراطي وتشير التقديرات إلى أن التأثير طويل المدى للوجود ضمن جوار ديمقراطي كبير.[6] سنستعرض بإيجاز بعض النتائج التي توصلت إليها هذه الأدبيات حول العوامل الدولية والديمقراطية في نهاية الورقة.

في القسم التالي، سوف نصف مؤشرات الديمقراطية الرئيسية الخمسة التي بناها مشروع أصناف الديمقراطية (مؤشر التنوع الديمقراطي)، والتي تعكس خمس تعريفات مشتركة للديمقراطية ولكنها متميزة.[7] بعد ذلك، سوف نستخدم حالتي

(1) Boix, Carles. 2011. Democracy, development, and the international system. American Political Science Review 105(4): 809-828.

(2) Fukuyama, Francis. 1989. The End of History? *The National Interest*.

(3) Fjelde, Hanne. Et al. 2024. War and Democracy: A Review. Working Paper.

(4) Coppedge, Michael, Benjamin Denison, Paul Friesen, Lucía Tiscornia & Yang Xu 2022. International Influence. In Michael Coppedge, Amanda Edgell, Carl Henrik Knutsen and Staffan I. Lindberg [Eds.], *Why Democracies Develop and Decline*. Cambridge: Cambridge University Press.

(5) Rød et al. 2020.

(6) Coppedge et al. 2022.

(7) التنوع الديمقراطي (V-Dem) هي شبكة دولية لباحثي الديمقراطية، ويتمثل مسعاها الرئيسي في إنتاج مجموعة بيانات ديمقراطية واسعة النطاق (انظر، على سبيل المثال، Coppedge et al. 2020). ولأغراض الشفافية، فأنا أحد الباحثين الرئيسيين في V-Dem. تحتوي مجموعة بيانات V-Dem هذه على أكثر من 450 مؤشرًا، معظمها يتعلق بالمؤسسات والحقوق والعمليات ذات الصلة بالديمقراطية، إلى جانب العديد من المؤشرات المركبة للديمقراطية وغيرها. يتم ترميز حوالي نصف مؤشرات V-Dem من قبل خبراء الدولة. هؤلاء هم عادةً باحثون يعيشون في الدولة وأجروا أيضًا أبحاثًا حول جزء من النظام السياسي للبلد الذي يقومون بترميزه (على سبيل المثال، انتخابات الدولة أو القضاء). يتم ترميز كل مؤشر عادةً من قبل خمسة خبراء أو أكثر من كل دولة. شارك حوالي 4000 خبير دولة في ترميز V-Dem، ويغطي 202 V-Dem دولة (بما في ذلك الكيانات السياسية غير المستقلة مثل المستعمرات). أطول سلسلة زمنية تمتد من عام 1789 إلى عام 2023 (بالنسبة لإصدار 2024 من V-Dem- يتم تحديث مجموعة البيانات كل عام).

الأردن والنرويج لتوضيح كيفية تسجيل هذه المؤشرات، وما يمكن أن تخبرنا به عن مدى الديمقراطية – عبر أبعاد مختلفة – وتطوراتها التاريخية. وأخيراً سنناقش الأدبيات التي تقيّم كيف يمكن للعوامل الدولية المختلفة – سواء الجيوسياسية أو المتعلقة بالجوار – أن تؤثر على آفاق التحول الديمقراطي والتراجع الديمقراطي، بينما سنناقش أيضاً كيف يمكن للاختلافات في مثل هذه العوامل أن تساهم في تفسير أجزاء من التباين الكبير في درجات الديمقراطية بين الأردن والنرويج.

أبعاد الديمقراطية ومؤشر التنوع الديمقراطي

يرى معظم الباحثين في مجال الديمقراطية أن المنافسة على المناصب التشريعية والتنفيذية من خلال انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب هي قلب الديمقراطية. أي أن التنافس الانتخابي على مناصب السلطة شرط أساسي للديمقراطية.[1] قد يبدو تحقيق ذلك بسيطاً، ولكن من الناحية العملية، هناك حاجة إلى عدد من المتطلبات المسبقة لتكون هذه المسابقات متعددة الأحزاب تنافسية حقاً.[2] أولاً، يمكن التلاعب بالمسابقات الانتخابية بطرق مختلفة، سواء قبل يوم الانتخابات أو في يوم الانتخابات أو بعد الإدلاء بالأصوات.[3] وبالتالي، لا بد من وجود ضمانات مختلفة عندما يتعلق الأمر بالإدلاء بالأصوات وفرزها، وكذلك أيضاً، على سبيل المثال، في توزيع موارد الدولة للحملات الانتخابية (ما لم تحصل بعض الأحزاب على مزايا غير عادلة)، والتخفيف من ممارسات شراء الأصوات، والتخفيف من العنف الانتخابي (الذي قد يضر بالمنافسة والمشاركة على حد سواء)، وغيرها

(1) E.g., Przeworski et al. 2000; Coppedge et al. 2020.

(2) Teorell, Jan, Michael Coppedge, Staffan Lindberg & Svend-Erik Skaaning. 2019. Measuring Polyarchy across the Globe, 1900–2017. Studies in Comparative International Development 54(1): 71-95.

(3) Schedler, Andreas. 2006. The Logic of Electoral Authoritarianism. I Andreas Schedler [red.], *Electoral Authoritarianism: The Dynamics of Unfree Competition*. Boulder: Lynne Rienner; Levitsky, Steven & Lucan A. Way. 2010. *Competitive authoritarianism: Hybrid regimes after the Cold War*. Cambridge: Cambridge University Press.

من الضمانات. وتعد حرية التنظيم مطلباً رئيسياً آخر، حيث يسمح ذلك لأحزاب المعارضة بالتشكيل والتنافس بشكل فعال. وتتضمن الشروط الأخرى حرية التعبير، وحيث يمكن على سبيل المثال لأحزاب المعارضة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني أن تنتقد الحكومة بحرية وأن تقدم نفسها كبدائل موثوقة للناخبين.

وبالإضافة إلى المنافسة، فإن حقوق المشاركة الواسعة النطاق في الانتخابات – ويفضل أن تكون حقوق الاقتراع العامة للبالغين التي يمكن للمواطنين استخدامها دون قيود، من الناحية العملية – هي حجر الزاوية الثاني لما يشار إليه أحياناً باسم البعد الانتخابي للديمقراطية.[1] وبالتالي، تتطلب الدرجات العالية في مختلف مقاييس الديمقراطية الانتخابية[2] درجات عالية من حيث المنافسة الانتخابية والمشاركة.

أما المعيار الرئيسي الثالث للديمقراطية الانتخابية فهو أن المناصب التي يتم التنافس عليها في الانتخابات يجب أن تكون هي التي تحدد، من الناحية العملية، صنع السياسات والقرارات السياسية الرئيسية الأخرى.[3] وحتى لو كانت هناك انتخابات حرة ونزيهة مع اقتراع واسع لشغل مناصب في السلطة التشريعية، فإن هذا لا يهم الديمقراطية إذا كانت سلطة صنع القرار الحقيقية تقع في مكان آخر. ومن الأمثلة على الجهات الفاعلة غير المنتخبة في الأنظمة المختلفة التي قد تكون أكثر قوة من السياسيين المنتخبين، القادة الدينيون أو أعضاء المجلس العسكري أو الملوك. وهذه النقطة الأخيرة ذات أهمية لفهم الاختلافات في درجات الديمقراطية على مؤشرات مثل مؤشر التنوع الديمقراطي في مختلف البلدان التي هي يكون نظام الحكم فيها ملكياً بشكل رسمي مع رؤساء دول غير منتخبين: في الملكيات الإسكندنافية الحالية،

---

(1) Dahl, Robert. A. 1971. *Polyarchy*. New Haven, CT: Yale University Press.

(2) E.g., Boix, Carles, Michael Miller and Sebastian Rosato. 2013. A Complete Dataset of Political Regimes, 1800-2007. *Comparative Political Studies* 46(12):1523-1554; Skaaning, Svend-Erik, John Gerring & Henrikas Bartusevičius. 2015 A Lexical Index of Electoral Democracy. *Comparative Political Studies* 48(12): 1491-1525; Teorell et al. 2019

(3) Munck, Gerardo L. & Jay Verkuilen. 2002. Conceptualizing and Measuring Democθracy: Evaluating Alternative Indices. *Comparative Political Studies* 35(1): 5-34.

لا يتمتع الملوك والملكات في الأساس بأي سلطة سياسية، ورئيس الحكومة (رئيس الوزراء) هو الزعيم السياسي الفعلي.[1] وبالتالي، يتم انتخاب الزعيم الرئيسي بشكل غير مباشر عن طريق الانتخابات البرلمانية في هذه الأنظمة البرلمانية، والتي تصادف أيضاً أن تكون ملكيات دستورية بالاسم. على النقيض من ذلك، في العديد من الملكيات الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يتمتع الملك بسلطة كبيرة، وبالتالي فإن الزعيم الأعلى للنظام السياسي بحكم الأمر الواقع غير منتخب. وهذا يقلل بشكل كبير من درجات الديمقراطية.

يغطي مؤشر الديمقراطية الانتخابية مؤشر التنوع الديمقراطي جميع هذه الجوانب المختلفة، وغالباً ما يشار إليه باسم مؤشر التعددية أو البوليباركية.[2] تتكون التعددية من خمسة مؤشرات فرعية. ويتم التقاط الجانب الذي تمت مناقشته أعلاه مباشرة – وهو انتخاب المسؤولين الرئيسيين الذين يحددون السياسة – من خلال مؤشر فرعي يسمى المسؤولين المنتخبين. كما يتم التقاط جانب المشاركة من خلال مؤشر الاقتراع. أما جانب المنافسة فهو مغطى من خلال مؤشر الانتخابات النظيفة، ولكن أيضاً من خلال مؤشرين يغطيان، على التوالي، حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات. وتتألف المؤشرات الفرعية من عدة مؤشرات أكثر تحديداً لكل منها، وهي مدرجة في الشكل 1. ثم يتم تجميع المؤشرات أولاً حتى المؤشرات الفرعية، والتي يجري تجميعها مرة أخرى حتى مؤشر الديمقراطية الانتخابية النهائي، والذي يتراوح من 0 إلى 1. لاحظ أن النتيجة 1 قريبة من المستحيل تحقيقها، على أساس فكرة أن

---

(1) كان تقليص السلطة السياسية الملكية في بلد مثل النرويج تدريجيًا، ولكن حدثت أحداث رئيسية في ثمانينيات القرن التاسع عشر، مع إدخال مبدأ البرلمانية وأن الحكومات لم يعد من الممكن تعيينها ببساطة من قبل الملك دون دعم في البرلمان. ومع تزايد مساءلة رئيس الوزراء والحكومة للحكومة، واعتمادهما بشكل أقل على الملك، زادت مستويات الديمقراطية في النرويج بشكل كبير خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر. Dahlum, Sirianne and Carl Henrik Knutsen. 2024. The State of Norwegian Democracy. In Elin Allern et al. [Eds.] *The Oxford Handbook of Norwegian Politics.* Oxford: Oxford University Press,

(2) Teorell et al. 2019.

الديمقراطية المثالية هي فكرة مثالية يصعب تحقيقها في الممارسة العملية.[1] لاحظ أيضاً أن الدرجات المنخفضة في أي من المؤشرات الفرعية تميل إلى تقليل الدرجات الإجمالية لمؤشر الديمقراطية الانتخابية كثيراً، ونظراً للطريقة التي يتم بها تجميع المؤشر – من أجل اعتبارها ديمقراطية انتخابية تعمل بشكل جيد، يلزم الحصول على درجات عالية باستمرار في جميع المؤشرات الفرعية الخمسة.[2]

مؤشر الانتخابات النزيهة
استقلالية هيئة الانتخاب
الكفاءة التنظيمية لهيئة الانتخاب
سجل الناخبين في الانتخابات
شراء الأصوات الانتخابية
مخالفات الاقتراع الأخرى في الانتخابات
ترهيب حكومة في الانتخابات
مظاهر العنف الانتخابي الأخرى
الانتخابات الحرة والنزيهة
مؤشر المسؤولين المنتخبين
الهيئة التشريعية ثنائية المجلس
المجلس الأدنى منتخب
المجلس الأعلى منتخب
النسبة المئوية للمشرعين المنتخبين بشكل غير مباشر في المجلس الأدنى
النسبة المئوية للمشرعين المنتخبين بشكل غير مباشر في المجلس الأعلى
تعيين رئيس الدولة في الممارسة العملية
تعيين رئيس الحكومة في الممارسة العملية
اختيار رئيس الدولة من قبل السلطة التشريعية في الممارسة العملية
اختيار رئيس الحكومة من قبل السلطة التشريعية في الممارسة العملية

(1) Dahl 1971.

(2) Teorell et al. 2019.

رئيس الدولة هو من يعين مجلس الوزراء في الممارسة العملية
رئيس الحكومة هو من يعين مجلس الوزراء في الممارسة العملية
رئيس الدولة هو من يقيل الوزراء في الممارسة العملية
رئيس الحكومة هو من يقيل الوزراء في الممارسة العملية
رئيس الدولة = رئيس الحكومة؟
تعيين الرئيس التنفيذي من قبل المجلس الأعلى
تعيين الرئيس التنفيذي من قبل المجلس الأعلى بموافقة ضمنية
مؤشر حرية التعبير ومصادر المعلومات البديلة
جهود الرقابة الحكومية – وسائل الإعلام
مضايقة الصحفيين
الرقابة الذاتية على وسائل الإعلام
التحيز الإعلامي
وجهات نظر وسائل الإعلام المطبوعة/المذاعة
وسائل الإعلام المطبوعة/المذاعة الناقدة
حرية المناقشة للرجال
حرية المناقشة للمرأة
حرية التعبير الأكاديمي والثقافي
مؤشر الحرية النقابية
حظر الأحزاب
الحواجز أمام الأحزاب
استقلالية أحزاب المعارضة
الانتخابات التعددية الحزبية
دخول وخروج منظمات المجتمع المدني
قمع منظمات المجتمع المدني
حصة السكان الذين يحق لهم الاقتراع
النسبة المئوية للسكان الذين يحق لهم الاقتراع

الشكل 1: المؤشرات الفرعية الخمسة و40 مؤشراً لمؤشر الديمقراطية الانتخابية مؤشر التنوع الديمقراطي (التعددية)

ومع ذلك، يقترح العديد من الباحثين (وغيرهم) أن البعد الانتخابي ليس سوى بُعد واحد من بين عدة أبعاد ذات صلة بالديمقراطية. حيث يقر هؤلاء الباحثون لا بد من وجود انتخابات حرة ونزيهة متعددة الأحزاب مع اقتراع واسع النطاق لتحقيق الديمقراطية. لكن هذا في حد ذاته غير كاف لتحقيق المبادئ الأعمق للديمقراطية بشكل مرض، كالمشاركة الشعبية في صنع القرار السياسي (أيضاً بين الانتخابات) أو التوزيع المتساوي للنفوذ السياسي بين مجموعات مختلفة من المواطنين. وهناك حاجة إلى مؤسسات وحقوق إضافية، إلى جانب الانتخابات الحرة والنزيهة متعددة الأحزاب، لحماية هذه المبادئ.

ومع ذلك، فإن العلماء الذين يدافعون عن مثل هذه التفاهمات المتطرفة للديمقراطية لا يتفقون دائماً على المؤسسات أو الحقوق الإضافية المحددة اللازمة لضمان تحقيق ديمقراطية ذات أداء جيد. حيث تربط التعريفات المتطرفة المختلفة الديمقراطية بمُثُل مختلفة. وكانت هناك أربعة مُثُل شائعة بشكل خاص في الأدبيات العلمية وهي: المشاركة، أو المساواة، أو القيود المفروضة على ممارسة القادة للسلطة، أو النقاش العام المفتوح والشفاف. وقد تم تجميع التعريفات التي تربط الديمقراطية بهذه المثل العليا (بالإضافة إلى البعد الانتخابي) في «أصناف» مختلفة من تعريفات الديمقراطية بواسطة مؤشر التنوع الديمقراطي.[1] وهذه الأصناف هي الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية التشاركية والديمقراطية التداولية والديمقراطية المتساوية، والتي تشكل الأساس لأربعة مؤشرات منفصلة لمكونات الديمقراطية في مؤشر التنوع الديمقراطي (بالإضافة إلى مؤشر الديمقراطية الانتخابية).

ترتبط الدرجات عبر المؤشرات المختلفة ارتباطاً وثيقاً، إلا أن هناك تبايناً ملحوظاً بينها. حيث تسجل بعض البلدان درجات عالية في بعض المؤشرات، ولكنها درجاتها أقل في مؤشرات أخرى. فالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تسجل درجات عالية جداً في مؤشر المكون الليبرالي، ولكنها أقل ارتفاعاً في المؤشر التداولي

(1) أنظر: Coppedge et al. 2020.

ومؤشر المساواة. وبالتالي، فإن مدى تقييم الديمقراطية في بلد ما، يعتمد (على الأقل إلى حد ما) على التعريف المختار للديمقراطية، والتدابير المقابلة المستخدمة. وفيما يلي، سنقدم نظرة عامة موجزة على المفاهيم التشاركية والليبرالية والتداولية والمساواة للديمقراطية وتكوين مؤشرات مؤشر التنوع الديمقراطي المقابلة، قبل أن نوضح كيف صنفت الأنظمة السياسية في النرويج والأردن وتطورت تاريخياً على هذه الأبعاد المختلفة.

فيما يتعلق بالديمقراطية التشاركية، فإن المبدأ الرئيسي هو أن السكان الأوسع – وليس فقط حفنة ضيقة من النخب السياسية (حتى المنتخبة) – يجب أن يشاركوا في عمليات صنع القرار السياسي في مراحل مختلفة وعلى أساس منتظم. وتعتبر المشاركة من خلال التصويت في الانتخابات غير كافية لضمان سيطرة السكان الحقيقية على السياسة وصنع السياسات ومشاركتهم فيها. وبالتالي يسلط المدافعون عن تعريفات الديمقراطية التشاركية الضوء على أهمية مشاركة المواطنين، على سبيل المثال، في الانتخابات المحلية أو الاستفتاءات أو الأحزاب السياسية أو منظمات المجتمع المدني. إن مؤشر العنصر التشاركي مؤشر التنوع الديمقراطي هو متوسط أربعة مؤشرات فرعية، يتكون كل منها من عدة مؤشرات. حيث تقيس هذه المؤشرات الفرعية المشاركة في المجتمع المدني (تتكون بدورها من 4 مؤشرات)، والديمقراطية المباشرة (32 مؤشراً)، والانتخابات المحلية والديمقراطية المحلية (3 مؤشرات)، والانتخابات الإقليمية والديمقراطية الإقليمية (3 مؤشرات).

وفيما يتعلق بالديمقراطية الليبرالية، فإن الجوانب الرئيسية (التي تضاف إلى الانتخابات الحرة والنزيهة) هي حماية مختلف الحقوق والحريات الفردية، وسيادة القانون، والمؤسسات السياسية القوية التي تساعد على الحد من سلطة السلطة التنفيذية من خلال الضوابط والتوازنات. حيث يسلط المدافعون عن الديمقراطية الليبرالية الضوء على وجود حقوق وضمانات أساسية، حتى بالنسبة للأقليات، لا يمكن للأغلبيات المنتخبة تجاوزها. والخوف من إساءة استخدام السلطة – حتى من قبل المديرين التنفيذيين المنتخبين – هو الدافع الرئيسي لتسليط الضوء على أهمية

الضوابط والتوازنات على السلطة التنفيذية وكذلك سيادة القانون، والتي تنطبق حتى على القادة المنتخبين وحقوق الضمانات، من الناحية العملية، لجميع المواطنين. وبالتالي تم وضع مؤشر المكون الليبرالي مؤشر التنوع الديمقراطي كمتوسط لثلاثة مؤشرات فرعية تلتقط «المساواة أمام القانون والحقوق الفردية» (وتتكون بدورها من 14 مؤشراً)، و «القيود القانونية على السلطة التنفيذية» (5 مؤشرات)، و «القيود البرلمانية على السلطة التنفيذية» (4 مؤشرات).

وفيما يتعلق بتعريفات الديمقراطية التداولية، تركز هذه التعاريف على كيفية تسهيل النظام السياسي للمناقشة المفتوحة والشفافة والشاملة والنقدية للسياسات والقضايا السياسية الأخرى. حيث يؤكد منظرو الديمقراطية التداولية أن السياسة تتجاوز تلخيص التفضيلات «المحددة مسبقاً» للأفراد من خلال إجراءات التصويت. وبدلاً من ذلك، تستلزم السياسة اجتماع الشعب معاً للمناقشة والنقاش من أجل إيجاد أفضل الحلول المشتركة الممكنة لتحديات المجتمع. ولا ينبغي أن يهيمن الأقوياء على مثل هذه المناقشات والمناظرات، بل يجب أن تكون مفتوحة وحرة؛ كما ينبغي الحكم على الحجج، من الناحية المثالية، من خلال محتواها ومبرراتها بدل أن يكون الحكم عليها من خلال من يدافع عن الحجة. وبالتالي يتم تجميع مؤشر المكون التداولي لـ مؤشر التنوع الديمقراطي من المؤشرات التالية: المقترحات السياسية المسببة جيداً؛ التبرير القائم على الصالح العام؛ احترام الحجج المضادة؛ التشاور الواسع؛ المجتمع النشط والمشارك.

وفيما يتعلق بتعريفات الديمقراطية المتساوية، فإن المبدأ الرئيسي هو المساواة السياسية بين جميع المواطنين. وهذا ينطوي على أكثر بكثير من جميع المواطنين البالغين الذين يتمتعون بحقوق التصويت القانونية. فعلى سبيل المثال، تشمل المساواة السياسية توزيع الموارد الأخرى التي قد تؤثر على قدرة المواطنين على استخدام حقوق التصويت هذه بشكل فعال وبشكل أعم تؤثر على صنع القرار في البلاد. وفي هذا الصدد، قد يكون الوصول إلى الموارد والحقوق الاقتصادية ذا صلة، بالنظر إلى أن الفقر يمكن أن يقلل من القدرة على استخدام الحقوق بفعالية ويخفف

من النفوذ السياسي. كما يعد محو الأمية لجميع المواطنين عاملاً آخر يصبح ذا صلة، أيضاً بالديمقراطية، بقدر ما يمكن أن تؤثر قدرات القراءة على القدرة على التصويت أو المشاركة الفعالة في السياسة. لقد وضع مؤشر مكون المساواة مؤشر التنوع الديمقراطي كمتوسط للمؤشرات الفرعية الثلاثة التالية: مؤشر الحماية المتساوية (يتكون بدوره من 3 مؤشرات)، ومؤشر الوصول المتساوي (3 مؤشرات) ومؤشر التوزيع المتساوي للموارد (4 مؤشرات).

يعرض الشكل 2 متوسط الدرجات العالمية، التي تقتصر على أخذ المتوسط فقط عبر الدول المستقلة (وبالتالي حذف، على سبيل المثال، المستعمرات من الحساب) لكل عام من 1789 إلى 2023. ويتم حساب المتوسطات لمؤشر الديمقراطية الانتخابية مؤشر التنوع الديمقراطي بالإضافة إلى مؤشرات مكون مؤشر التنوع الديمقراطي المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والليبرالية والتداولية والمساواة. لاحظ أن مؤشرات المكونات التداولية والمساواة لا تحتوي إلا على بيانات تعود إلى عام 1900.

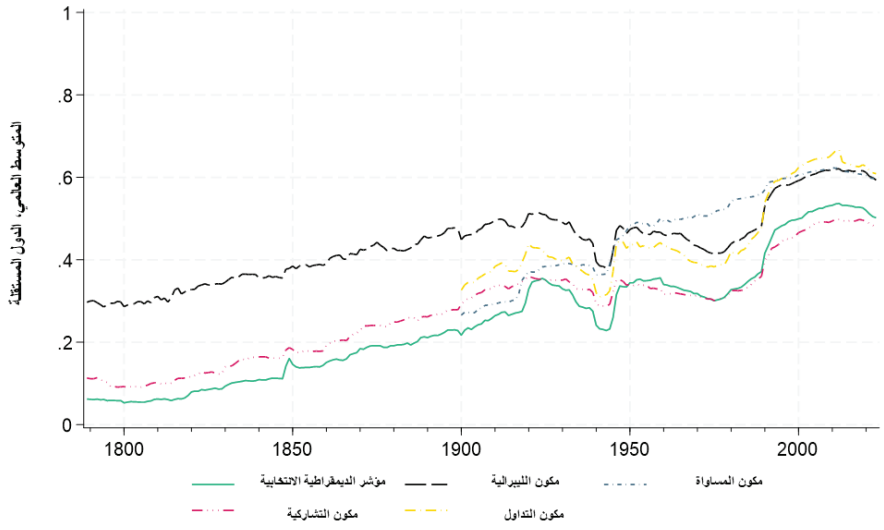

الشكل 2: المتوسطات العالمية لجميع مؤشرات الديمقراطية الرئيسية الخمسة من مؤشر التنوع الديمقراطي عبر الأعوام 1789–2023.

على الرغم من بعض الخصوصيات، يشير الشكل 2 إلى أن المؤشرات المختلفة - عالمياً - تميل إلى اتباع مسارات مماثلة عبر التاريخ الحديث.[1] ويشمل ذلك زيادة تدريجية في متوسط درجات الديمقراطية طوال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، والركود من حوالي عام 1925 إلى نهاية الحرب العالمية الثانية، والارتفاعات مرة أخرى بعد هذه الحرب، يليها الركود أو الانخفاض في الستينيات والسبعينيات. أعقب هذه التطورات، بدورها، ارتفاع ملحوظ في الربع الأخير من القرن العشرين، وركود وربما حتى انخفاض طفيف في العقود الأخيرة. إلى حد كبير، فإن متوسط الدرجات على مؤشرات مكونات الديمقراطية المختلفة يتبع مسارات هنتنغتون المقترحة – مع ثلاث موجات ديمقراطية تتخللها موجتان عكسيتان، حتى تاريخ نشر الكتاب في عام 1991.[2] ويتبع هذه الفترة استمرار – وحتى تسارع – للموجة الثالثة من أوائل التسعينيات حتى (حوالي) مطلع الألفية. بعد ذلك، تظهر موجة عكسية ثالثة في العقد الماضي أو نحو ذلك، مع ركود مستويات الديمقراطية على الأقل، وتراجعها في بعض الأحيان.[3]

درجات الديمقراطية للنرويج والأردن

لتوضيح كيفية تسجيل مؤشرات الديمقراطية المختلفة لـ مؤشر التنوع الديمقراطي، سنعرض درجات لحالتين متميزتين تماماً، وهما النرويج والأردن. بالنسبة للنرويج – على الأقل بالنسبة لمعظم مؤشرات الديمقراطية التقليدية عبر البلاد – فعادة ما تسجل نحو القمة (من حيث ترتيب الرتب عبر البلدان) في العقود الأخيرة. يمكن القول النرويج لم تكن دائماً من بين أكثر الدول ديمقراطية في العالم قبل عام 1950، وخاصة قبل الحرب العالمية الأولى.[4]

---

(1) لمزيد من المعلومات انظر: Knutsen, Carl Henrik & Svend-Erik Skaaning 2022. The Ups and Downs of Democracy, 1789-2018. In Michael Coppedge, Amanda Edgell, Carl Henrik Knutsen and Staffan I. Lindberg [red.], *Why Democracies Develop and Decline.* Cambridge: Cambridge University Press.

(2) Huntington, Samuel P. 1991. *The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century.* Norman: University of Oklahoma Press.

(3) انظر على سبيل المثال: Lührman, Anna & Staffan I. Lindberg. 2019. A Third Wave of Autocratization Is Here: What is New about It? *Democratization* 26(7): 1095-1113.

(4) انظر على سبيل المثال: Dahlum and Knutsen 2024.

من ناحية أخرى، سجل الأردن أقل من العتبات التقليدية لاعتباره «ديمقراطية انتخابية» في معظم تاريخه. ومع ذلك، يُظهر الأردن مزيجاً مؤسسياً غير تقليدي، على سبيل المثال خلط الحكم الملكي بالانتخابات – وفي السنوات الأخيرة – يظهر درجات أعلى من المتوسط العالمي من حيث حماية الحقوق المختلفة بالإضافة إلى النقاش والتشاور. وتنعكس هذه الأنماط المختلطة بوضوح في الدرجات المختلطة على مؤشرات مؤشر التنوع الديمقراطي المختلفة للأردن. سنعود إلى بطاقة التقييم المختلطة هذه، لكننا سنبدأ بالنظر في الجانب الأساسي – والأكثر اعترافاً تقليدياً – للديمقراطية، وهو الجانب الانتخابي.

لقد حددنا مؤشرات وهيكل مؤشر الديمقراطية الانتخابية مؤشر التنوع الديمقراطي – أو مؤشر التعددية – أعلاه، ويتم عرض الدرجات الإجمالية للأردن والنرويج من 1900–2023 في الشكل 3. تشير الدراسات إلى أن عتبات التعددية – إذا كان الهدف هو إعادة إنشاء تصنيف الثنائية التقليدية الديمقراطية – الاستبدادية للأنظمة من خلال تقسيم هذه السلسلة المتواصلة إلى قسمين – يجب أن تقع حول النقطة 0.4.[1] في الواقع، سجلت النرويج أعلى من هذه العتبة منذ عام 1900، مع استثناء واحد، وكان ذلك خلال سنوات الحرب والاحتلال الألماني من 1940 إلى 1945. إذ أنه خلال هذه السنوات، حكمت النرويج كدولة استبدادية وسجلت درجة أقل قليلاً من الأردن في نظام التعددية. إلى جانب سنوات الحرب هذه، انتقلت النرويج من درجة متوسطة (حوالي 0.5) إلى درجة جيدة (حوالي 0.7) في أوائل القرن العشرين، مع تسجيل ارتفاعات بعد إجراءات التوسع في اقتراع النساء في عامي 1907 و1913، على وجه الخصوص. وبعد الحرب العالمية الثانية، كانت مستويات الديمقراطية أعلى مما كانت عليه في سنوات ما بين الحربين العالميتين، واستمرت في النمو ببطء ولكن بثبات منذ الخمسينيات. في الوقت الحاضر، تسجل النرويج حوالي 0.9 في نظام التعددية، وهي من بين أعلى البلدان تسجيلاً في كل

(1) على سبيل المثال: Kasuya, Yuko & Kota Mori. 2022. Re-examining thresholds of continu-ous democracy measures. *Contemporary Politics* 28(4): 365-385.

العصور.

أما الأردن فقد بدأ بدرجة أقل من ذلك بكثير، حوالي 0.10، خلال الحكم الاستعماري البريطاني في عشرينيات القرن العشرين، لكنه زاد بشكل ملحوظ بعد إنهاء الاستعمار في منتصف الأربعينيات، وخاصة مع «الانفتاح الأول» للنظام السياسي والحكومة البرلمانية في 1957/1956، كما هو موضح في ورقة محمد أبو رمان. [1] بعد انحسارها في أواخر الخمسينيات وبقائها مستقرة بعد ذلك، ارتفعت مستويات التعددية مرة أخرى في أواخر الثمانينيات، مرة أخرى بعد المناقشات النوعية للتطورات السياسية والانفتاحات وفق ما يشير إليه أبو رمان.[2] في الوقت الحاضر، وبعد انخفاض في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تبلغ درجة التعددية في الأردن حوالي 0.25. وهذه درجة مرتفعة نسبياً، عند مقارنتها بالسنوات الأخرى للأردن، تاريخياً. ومع ذلك، لا يزال هذا التصنيف منخفضاً نسبياً عند المقارنة مع البلدان الأخرى (0.25 يمثل حوالي نصف متوسط الدرجات العالمية في التعددية). باختصار، يسجل الأردن درجات منخفضة نسبياً في مؤشر التعددية، حتى في الوقت الراهن، كما أنه يسجل أقل من العتبات التقليدية لتصنيفه على أنه استبدادية انتخابية بدلاً من كونه ديمقراطية انتخابية.

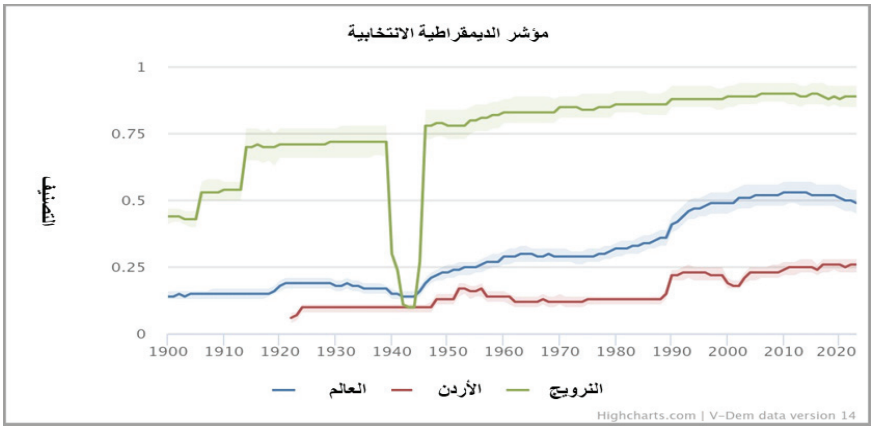

الشكل 3: الأردن والنرويج: درجات مؤشر الديمقراطية الانتخابية منذ عام 1900

(1) Abu Ramman, Mohammad. 2024. What Went Wrong? Amman: PSI Working Paper.
(2) Abu Ramman 2024.

ما الذي قد يفسر درجات الأردن الحالية المنخفضة نسبياً على مؤشر التعددية؟ في الشكل 4، نعرض درجات الأردن في المكونات الفرعية الخمسة التي تدخل في مؤشر التعددية. يكشف هذا التصنيف عن صورة معقدة ومختلطة إلى حد ما: ففي حين أن الأردن يسجل أعلى الدرجات في الاقتراع (كما تفعل معظم البلدان الأخرى اليوم)، وحوالي 0.5 في الانتخابات النزيهة، وحرية المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، فإن البلد يسجل درجات أقل بكثير في مؤشر المسؤولين المنتخبين. وهذه الدرجة المنخفضة (0) مسؤولة إلى حد كبير عن درجة التعددية الإجمالية المنخفضة في الأردن، خاصة وأن الدرجة المنخفضة في أحد مكونات المؤشر يمكن أن تؤدي إلى انخفاض درجات المؤشر بشكل كبير بسبب طريقة التجميع (المضاعفة) للتعددية.[1] مع الأخذ بعين الاعتبار أن مؤشر المسؤولين المنتخبين يتتبع ما إذا كانت المناصب السياسية الرئيسية منتخبة وأن المناصب المنتخبة تحدد بالفعل الشؤون السياسية والسياسات الرئيسية. وليس هذا هو الحال في الأردن بشكل عام وفقاً لتدابير مؤشر التنوع الديمقراطي، بغض النظر عن الانتخابات التي تجرى للبرلمان وتصنيف هذه الانتخابات على أنها حرة ونزيهة على المدى المتوسط. إن تعيين الوزراء في الحكومة، على سبيل المثال، يقع في مكان آخر غير البرلمان (ولا يوجد أي مسؤول تنفيذي منتخب، حيث أن رئيس الدولة هو الملك وهو غير منتخب)، ولا تزال مناصب صنع السياسة المهمة – بما في ذلك الزعيم الأقوى، أي الملك – غير منتخبة.

(1) Teorell et al. 2019.

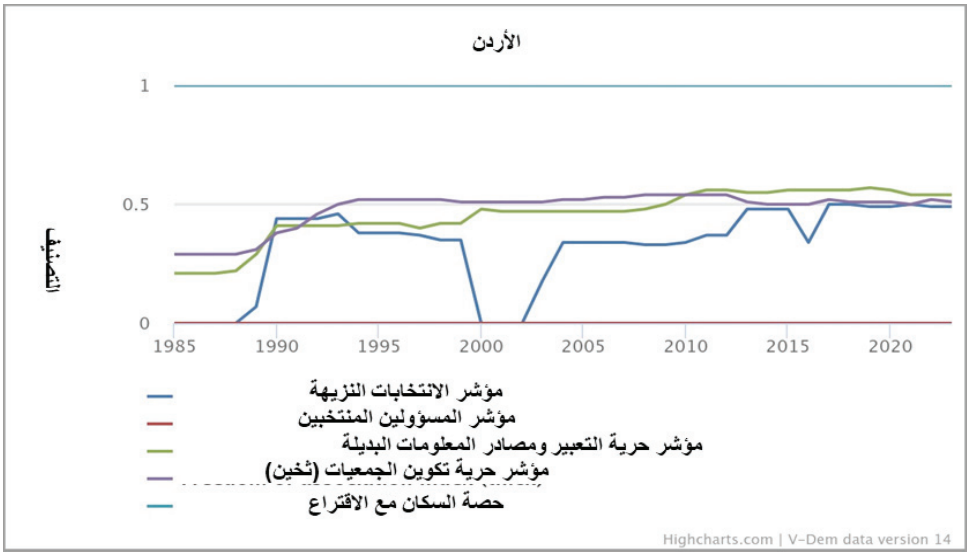

الشكل 4: الأردن: التعمق في المؤشرات الفرعية لمؤشر الديمقراطية الانتخابية، 1985–2023

مع ذلك، وعلى الرغم من انخفاض درجات التعددية، مما يعكس بشكل أساسي الدرجات المنخفضة في مؤشر المسؤولين المنتخبين، فإن الأردن يظهر بعض الدرجات الحديثة والمعقولة. ينطبق هذا، على سبيل المثال، على الانتخابات الحرة والنزيهة، وحرية تكوين الجمعيات، وكذلك حرية المعلومات. في الحقيقة، يتم تأكيد «السجل المختلط» للأردن من خلال النظر في مقاييس مؤشر التنوع الديمقراطي الأخرى، بما في ذلك مؤشرات مكون الديمقراطية الأربعة المعروضة في الأشكال 5–8 (تعرض درجات الأردن جنباً إلى جنب مع المتوسط النرويجي والعالمي).

لا يسجل الأردن درجات عالية بشكل خاص في مؤشر المكون التشاركي، كما هو واضح في الشكل 5، حيث حقق درجات تبلغ حوالي 0.3 على مدى العقد الماضي. وهذا أقل بشكل ملحوظ من المتوسط العالمي (حوالي 0.5) والنرويج (ما يقرب من 0.7، ويتم خصم درجة النرويج كثيراً، من بين أمور أخرى، بسبب الافتقار إلى الديمقراطية المباشرة). إن غياب التدابير الديمقراطية المباشرة، وكذلك الديمقراطية المحلية والإقليمية وكذلك مشاركة المجتمع المدني، ينقص من درجة الأردن على اهذا لتصنيف.

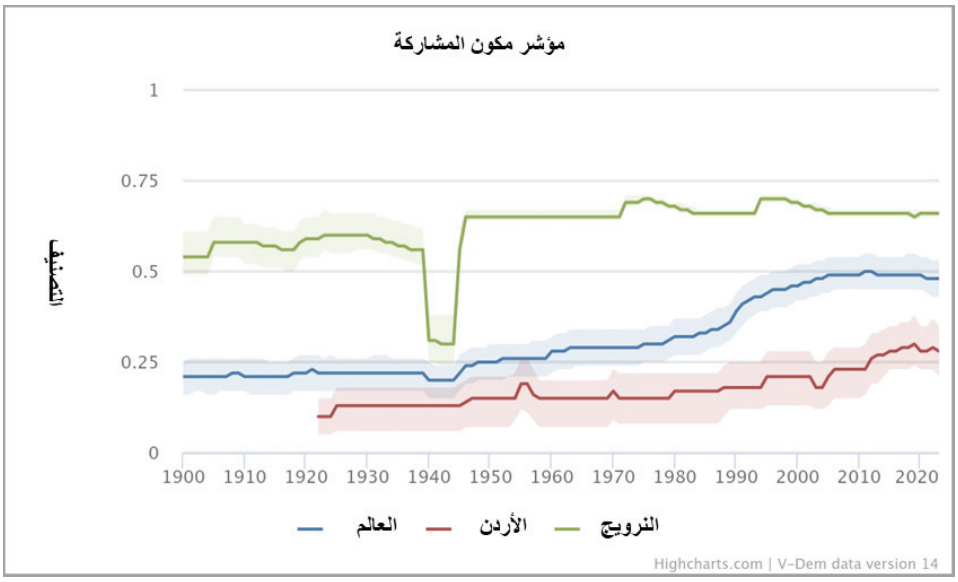

الشكل 5: الأردن والنرويج: درجات مؤشر مكون الديمقراطية التشاركية منذ عام 1900

ومع ذلك، فإن الحال مختلف تماماً عندما يتعلق الأمر بالديمقراطية الليبرالية والتداولية. في هذين المؤشرين المكونين المعنيين، المعروضين في الشكلين 6 و7، لم يشهد الأردن زيادة كبيرة على مدى السنوات القليلة الماضية فحسب، بل إنه أعلى حالياً من متوسط الدرجات العالمية في كلا المؤشرين (وبشكل كبير بالنسبة لمؤشر المكون الليبرالي). فمن نقطة منخفضة تبلغ حوالي 0.4 على مؤشر المكون الليبرالي بعد عام 2000 مباشرة، ارتفعت النتيجة بطريقة تدريجية إلى حوالي 0.75 في عام 2023. وبالتالي، من حيث الجوانب الليبرالية للديمقراطية، سجل الأردن أداءً جيداً نسبياً في نهاية الفترة.

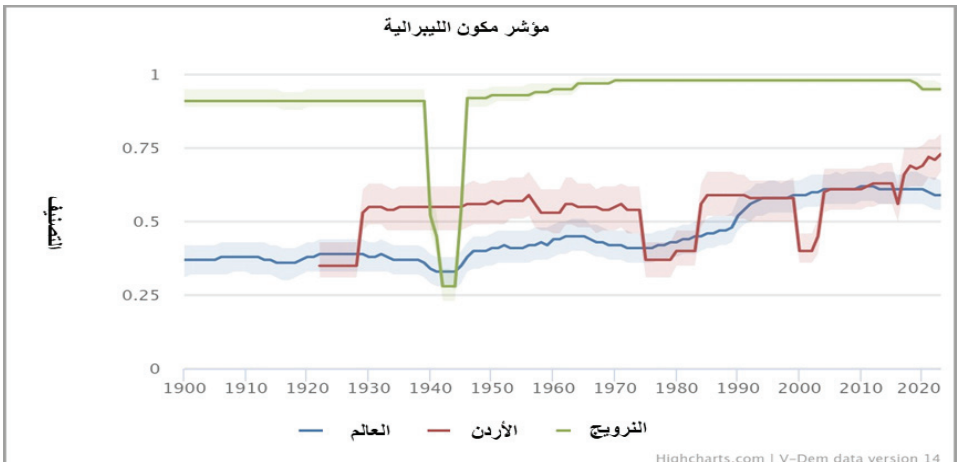

الشكل 6: الأردن والنرويج: درجات مؤشر مكون الديمقراطية الليبرالية منذ عام 1900

وأيضاً بالنسبة للديمقراطية التداولية، كانت الزيادة بعد حوالي عام 1990 تدريجية على الرغم من أنها كانت ملحوظة. ففي الوقت الحالي، تبلغ درجة مؤشر المكون التداولي لـ مؤشر التنوع الديمقراطي حوالي 0.7 للأردن، وهو أعلى قليلاً من المتوسط العالمي (حوالي 0.6)، ولكن لا يزال بعيداً عن درجة الديمقراطيات التداولية عالية الجودة مثل النرويج (درجة 1).

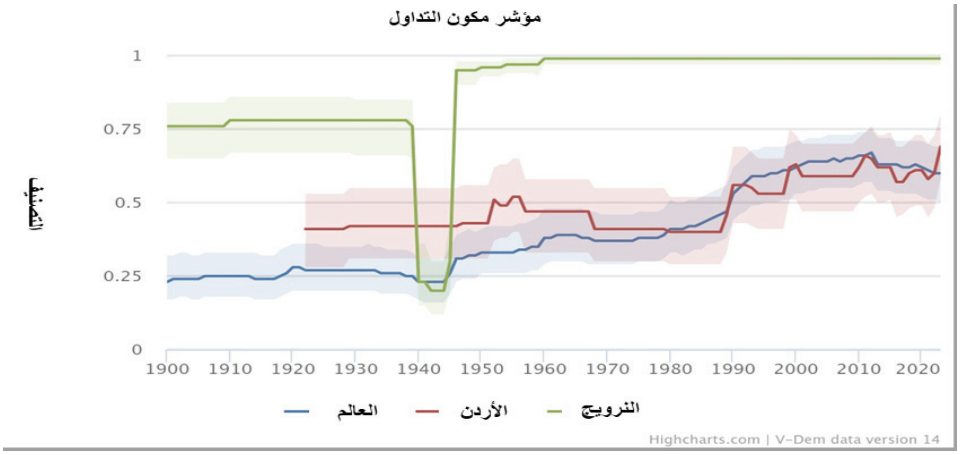

الشكل 7: الأردن والنرويج: درجات مؤشر مكون الديمقراطية التداولية منذ عام 1900

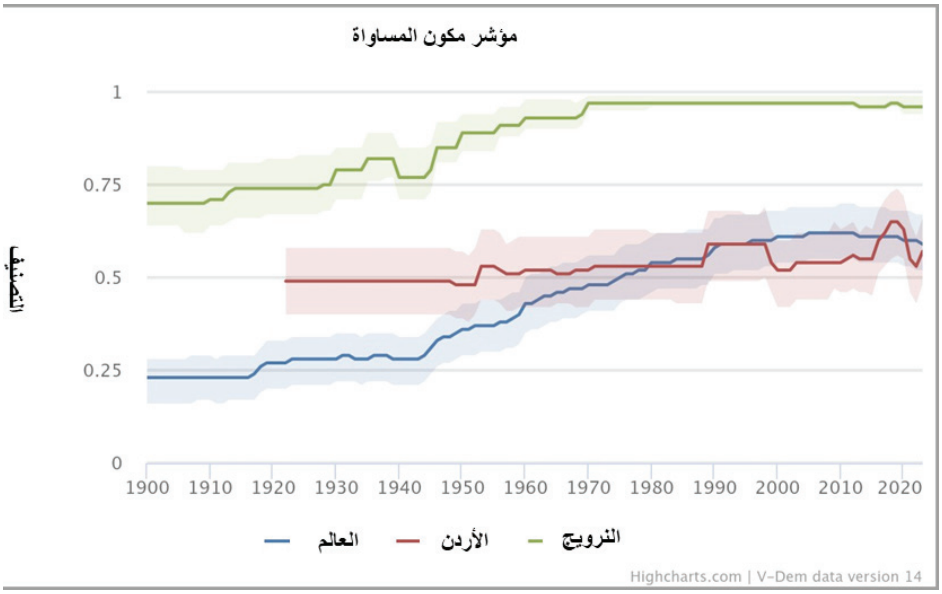

الشكل 8: الأردن والنرويج: درجات مؤشر مكون الديمقراطية المتساوية منذ عام 1900

فيما يتعلق بالديمقراطية القائمة على المساواة، ظل كل من الأردن والنرويج مستقرين إلى حد ما على مدى العقود القليلة الماضية. بعد شيء من النمو من الأربعينيات فصاعداً، ظلت النرويج قريبة من الدرجة العليا وهي (1) على مؤشر مكون المساواة من حوالي عام 1970. كما حافظ الأردن على درجة مستقرة، ولكن أقل بكثير، على هذا المؤشر، عند حوالي 0.6–0.5. في الواقع، ظلت درجة الأردن في هذا النطاق منذ أن بدأت في تلقي التصنيفات في عشرينيات القرن العشرين. وفي الوقت الحاضر، تقترب درجة الأردن البالغة حوالي 0.55 من متوسط الدرجة العالمية الحالية.

العوامل الدولية التي تؤثر على آفاق الديمقراطية

يمكن للعديد من العوامل أن تشكل الاختلافات عبر الوقت وعبر البلدان في مستويات الديمقراطية مثل تلك التي العوامل التي ناقشناها في القسم السابق. ومعظم هذه العوامل محلية بطبيعتها، وتتعلق بسمات داخل حدود البلاد والتي تشكل درجة الديمقراطية في البلاد. تشمل العوامل التفسيرية المحلية البارزة للارتفاعات الديمقراطية أو (غياب) الانتكاسات في الديمقراطية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والخصائص الهيكلية الأخرى، والتغيرات الاقتصادية قصيرة الأجل، والتطورات السياسية والتاريخية، والسمات الجغرافية، والخصائص الديموغرافية، والسمات المؤسسية المتعلقة بجوانب أخرى من النظام السياسي غير درجة ديمقراطيته، وما إلى ذلك.[1]

في هذا القسم، لن نتناول هذه العوامل المحلية المتعلقة بالديمقراطية. وبدلاً من ذلك، سنستعرض بإيجاز بعض النظريات الرئيسية والدراسات التجريبية الأكثر أهمية التي تشير إلى أن العوامل الدولية المختلفة – الواقعة خارج حدود البلد المعني – يمكن أن تشكل أيضاً التطورات الديمقراطية في البلد. أولاً، سننظر في العوامل الجيوسياسية وغيرها من العوامل العالمية مثل التطورات الأيديولوجية أو التكنولوجية. وثانياً، سننظر في دور النزاعات المسلحة الدولية. وثالثاً، سنخوض في الأبحاث حول أهمية تأثيرات الجوار، على سبيل المثال فيما يتعلق بتدخلات الجهات الفاعلة الإقليمية (الديمقراطية أو الاستبدادية) في البلدان القريبة أو لمحاكاة العمليات ذات الصلة بالديمقراطية ونشر المعلومات عبر الحدود.

أثناء تلخيصنا للنتائج النظرية الرئيسية والأنماط التجريبية العامة الموثقة في هذه الأدبيات، سنوضح الرؤى والنتائج مع حالتي الأردن والنرويج، وسنتكهن بكيفية مساهمة العوامل الدولية (أو عدم مساهمتها) في تشكيل تطورات الديمقراطية في هذين البلدين. لن تتاح لنا مساحة للذهاب للخوض بعناية فائقة من خلال هذه الأدبيات الموجودة، لكننا سنشير إلى المراجعات الموجودة للعوامل الدولية المؤثرة على الديمقراطية للحصول على معلومات أكثر تفصيلاً.[2]

(1) See, e.g., Gassebner et al. 2013; Rød et al. 2020; Coppedge et al. 2022.

(2) Notably Coppedge et al. 2022.

العوامل الجيوسياسية وغيرها من العوامل العالمية

إن البيئة الأمنية العالمية الأوسع، أو حتى الإقليمية، وتوزيع السلطة السياسية، وكذلك العوامل والاتجاهات الدولية الأخرى مثل تطور الأيديولوجيات السياسية وانتشارها، قد تشكل «المخاطر» الكامنة وراء التحول الديمقراطي والانكماش الديمقراطي. وفي الواقع، قد تساهم مثل هذه العوامل العالمية التي تعزز أو تثبط بشكل عام مخاطر التحول الديمقراطي في النمط الملحوظ والواضح الذي تميل فيه حلقات التحول الديمقراطي إلى التجمع معاً مؤقتاً – مما يشكل ما يسمى «موجات» و «موجات عكسية» للتحول الديمقراطي.[1]

وقد تعمل بعض هذه العوامل على المستوى العالمي الحقيقي. يضع بويكس نظريات ويقيم تجريبياً كيف أن قطبية النظام الدولي (توزيع السلطة) وديمقراطية القوى الكبرى الحالية تشكلان الاحتمال الأساسي للتحول الديمقراطي وكذلك الصلة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية.[2] فخلال الفترات التاريخية حيث أ) لا توجد سوى قوة عظمى حقيقية واحدة، مثل حقبة ما بعد الحرب الباردة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي (والولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى متبقية)، و ب) هذه القوة العظمى ديمقراطية، فإن المناخ الدولي موات بشكل خاص لاستقرار الديمقراطيات القائمة ولعوامل الدفع المختلفة التي تحفز أو تجبر الأنظمة الاستبدادية القائمة على التحرر (خاصة في البلدان المتقدمة اقتصادياً، وفقاً لبويكس).[3]

---

(1) Huntington 1991; Lührmann and Lindberg 2019.

(2) Boix 2011.

(3) في الفترات التي تسودها قوة عظمى سلطوية واحدة، قد يكون لهذه القوة مصالح قوية في إرساء أنظمة سلطوية حليفة وصديقة في بلدان مختلفة من العالم، لتسهيل السيطرة والتواصل مع هذه البلدان. وعندما تكون هناك قوى عظمى متعددة، بما في ذلك مزيج من القوى الديمقراطية والاستبدادية، فإن المنافسة على ولاءات بلدان معينة قد تدفع حتى القوى العظمى الديمقراطية إلى قبول أنظمة استبدادية صديقة في الخارج، لضمان بقاء هذه البلدان حليفة حيوية (انظر بويكس 2011). كان هذا صحيحًا بشكل خاص أثناء الحرب الباردة، حيث لم يقبل الاتحاد السوفييتي (الاستبدادي) فحسب، بل وأيضًا الولايات المتحدة (الديمقراطية) التحالفات ودعم الدكتاتوريين الصديقين في بلدان مهمة في مختلف أنحاء العالم (مما يؤدي إلى إحباط احتمالية تجربة هذه البلدان للديمقراطية).

سيجادل مؤلفون آخرون مثل فوكوياما بأن التغييرات والاتجاهات الفكرية المتعلقة بأنواع الأنظمة السياسية التي يُنظر إليها على أنها مشروعة شكلت أيضاً احتمال التحول الديمقراطي خلال فترة ما بعد الحرب الباردة، على سبيل المثال.[1] في الواقع، كان من المتوقع أن يؤدي الزوال العالمي للشيوعية كأيديولوجية نظام شرعية، وبالتالي ترك الديمقراطية الليبرالية فقط كنظام شرعي حقيقي، إلى «نهاية التاريخ» مع انتصار الديمقراطية الليبرالية في جميع أنحاء العالم.[2]

بغض النظر عن تكوين العوامل المساهمة (ديناميكيات السلطة، والاتجاهات الفكرية، وما إلى ذلك)، فإن الفترة التي تلت مباشرة سقوط جدار برلين والاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات كانت، في الواقع، فترة ذات احتمالات عالية للتحول الديمقراطي في البلدان الاستبدادية. وهذا ينطبق ليس فقط في أوروبا، ولكن أيضا في أركان أخرى من العالم، ولا سيما في جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية.[3] وكما هو موضح في الأرقام أعلاه، وكما نوقش بشكل أكثر صراحة من قبل أبو رمان[4]، كانت أوائل التسعينيات حتى فترة انفتاح على النظام السياسي الأردني، حيث ساعد المناخ الدولي على تمكين بعض التحرر السياسي.

---

(1) Fukuyama 1989.

(2) فوكوياما 1989. الواقع أن الأدلة على الاتجاهات الفكرية العالمية وشعبية سماتٍ معينة للنظام السياسي تصبح أكثر وضوحاً إذا ما ركزنا على عوامل ديمقراطية مؤسسية أكثر تحديداً. على سبيل المثال، هناك أدلة واضحة على التعلم السريع ونقل «الاتجاهات» المتعلقة بالمعرفة والتفضيلات بشأن قواعد الانتخابات التمثيلية النسبية في مطلع القرن العشرين، وكان الأمر نفسه في هذه الفترة فيما يتصل بالانتشار السريع إلى حد ما لإصلاحات حق المرأة في التصويت. كما يوضح ألتمان بوضوح شديد كيف قد تنتشر مؤسسات الديمقراطية المباشرة المختلفة عبر بلدان بعيدة كل البعد عن بعضها البعض وبالتالي تساهم في الاتجاهات العالمية في شعبية هذه المؤسسات.

Altman, David. 2011. *Direct Democracy Worldwide.* Cambridge: Cambridge University Press.

(3) Bratton, Michael & Nicholas van de Walle. 1997. *Democratic Experiments in Africa*. Cambridge: Cambridge University Press.

(4) Abu Ramman 2024.

الصراع الدولي المسلح

إن الصراع الدولي المسلح – سواء كان ذلك في شكل حروب بين الدول، أو نزاعات عسكرية أخرى بين الدول، أو حروب أهلية مدولة تمتد عبر الحدود – هو أيضاً عامل مرشح لتشكيل نتائج الديمقراطية.[1] تشير النظريات الرئيسية للحرب، أو التهديدات بالحرب، إلى الكيفية التي يمكن لهذه التطورات أن تعزز الجهات الفاعلة التي تفضل التركيبة الاستبدادية للنظام المحلي، على سبيل المثال تمكين الأجهزة الأمنية ذات العقلية الاستبدادية، أو القوات شبه العسكرية، أو الجهات العسكرية النظامية، وخلق «أعذار» جيدة لهذه الجهات الفاعلة لتجاوز حماية الحريات المدنية باسم ضمان الأمن.[2] في الواقع، تشير نظريات «الدولة الحامية» لتهديدات الصراع وتغيير النظام إلى كيف يمكن لهذه الجهات الفاعلة ذات التفكير الأمني استخدام بيئة التهديد لتركيز السلطة في أيدي السلطة التنفيذية وتقليل القيود الأفقية. وفي بعض الحالات، يمكن أيضاً استخدام التهديدات بالحرب أو الحرب المستمرة كحجج لعدم إجراء الانتخابات وضمان الاستمرارية (مما يسمح بإيلاء الاهتمام الكامل للمجهود الحربي) للرئيس التنفيذي الحالي.

وتشير حجج أخرى بدلاً من ذلك إلى الآثار الديمقراطية المحتملة للنزاعات المسلحة الدولية، ثم بشكل خاص للحروب بين الدول التي تنطوي على استقطاب جماهيري.[3] وإحدى الحجج الشائعة في ذلك هي أن الحاجة إلى استقطاب مجموعات كبيرة من الفقراء أو غيرهم من المواطنين الذين لم يتم تمكينهم سابقاً في الجيش أو جهود الإنتاج الحربي الصناعي قد تخلق توقعات ونفوذاً من جانب هذه المجموعات

---

(1) انظر على سبيل المثال: Rød et al. 2020.

(2) انظر على سبيل المثال: the reviews in Vesco, Paola et al. 2024. The impacts of armed conflict on human development: a review of the literature. *World Development.* Forthcoming; Fjelde et al. 2024.

(3) انظر على سبيل المثال: Scheve, Kenneth & David Stasavage. 2016. *Taxing the Rich: A History of Fiscal Fairness in the United States and Europe*. Princeton: Princeton University Press.

للحصول على المزيد من السلطة والحقوق السياسية. وعلى وجه الخصوص، تزامنت نهايات الحربين العالميتين الأولى والثانية مع توسيع حق الانتخاب لكل من رجال الطبقة العاملة والنساء، مما يعكس على الأرجح أنواع الآليات المذكورة أعلاه.

في الواقع، وفي حين أن هناك نظريات تشير إلى كل من الآثار الديمقراطية والاستبدادية للنزاع المسلح الدولي، فإن الأدلة التجريبية مختلطة أيضاً. حيث لا توجد نتائج واضحة تشير إلى تأثير ديمقراطي أو استبدادي بشكل عام للحروب الدولية (أو الأهلية).[1] ودون الخوض في التفاصيل هنا، فإن التدقيق التجريبي الأكثر تفصيلاً يشير إلى أن آثار الحرب على الديمقراطية تعتمد، من بين أمور أخرى، على[2] نوع الحرب (أهلية أو ما بين دول) ؛ تهديد الصراع المسلح مقابل الصراع المحقق ؛ نتيجة الحرب (النصر الواضح أو التسوية التفاوضية؛ المنتصر ديمقراطي أو استبدادي) ؛ ما هي جوانب الديمقراطية التي نعتبرها (على سبيل المثال، الاقتراع مقابل القيود التنفيذية) ؛ أو الآثار قصيرة الأجل (أثناء الحرب) مقابل الآثار طويلة الأجل (على سبيل المثال، بعد 10 سنوات من الحرب).[3] ومن المحتمل أن يكون الافتقار إلى علاقات قوية بين مقاييس الديمقراطية والحرب، بشكل عام، نابعاً من عدم التجانس عبر هذه الفئات المختلفة، وبشكل عام، من الآليات المتعددة التي قد تربط على الأرجح أنواعاً مختلفة من النزاعات المسلحة بنتائج النظام المختلفة.

(1) انظر Fjelde et al. 2024.

(2) انظر على سبيل المثال: Fjelde et al. 2024; Vesco et al. 2024.

(3) فيما يتصل بالمسألة الأخيرة، فمن الواضح أن الحرب العالمية الثانية كان لها تأثير سلبي قصير الأجل على الديمقراطية النرويجية، مع ترسيخ الحكم الاستبدادي أثناء الاحتلال الألماني (انظر داهلوم وكنوتسن 2024). ومع ذلك، ربما كان التأثير الأطول أجلا إيجابيا، حيث يمكن القول إن النظام الذي تأسس بعد الحرب بعد عام 1945 صحح بعض عيوب النظام الذي سبق الحرب.

تأثيرات الجوار: التدخلات والمحاكاة والانتشار

يلخص كوبيدج وآخرون الأدبيات الكبيرة حول العوامل الدولية في التحول الديمقراطي، بما في ذلك الأدبيات المستفيضة حول نقل المعلومات وأنواع أخرى من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة عبر البلدان المجاورة أو المماثلة.[1] وتتميز هذه الأدبيات بالعديد من الآليات المرشحة المعقولة – بما في ذلك التعلم والمحاكاة بين الجهات الفاعلة عبر الحدود، والتدخلات المباشرة من الجهات الفاعلة في البلدان المجاورة، على سبيل المثال ما يسمى بـ «الفرسان السود» الذين يحاولون مواجهة جهود التحول الديمقراطي، أو التأثير غير المباشر أو التدخلات المباشرة ذات الصلة بالديمقراطية من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي.[2]

بالإضافة إلى الأنواع المتعددة من الآليات، قد تختلف نقاط القوة في هذه الآليات اختلافاً كبيراً اعتماداً على القرب أو الخصائص الأخرى للبلدين المعنيين. على سبيل المثال، قد تنطبق آليات الانتشار بقوة أكبر على الشركاء التجاريين الرئيسيين، أو البلدان المشاركة في نفس المنظمات الدولية، أو البلدان المتحالفة عسكرياً، أو البلدان التي لها علاقات استعمارية حالية أو سابقة، أو البلدان التي تشترك في نفس اللغة أو حتى المنصات الإعلامية. كما لاحظ كوبيدج وآخرون، قد يكون القرب[3] الجغرافي بمثابة وزن قوي بشكل خاص عندما يتعلق الأمر بقياس قوة هذه الآليات، حيث يرتبط القرب بالعديد من مقاييس التشابه والمشاركة المذكورة، والأكثر جوهرية، بين البلدان (من المرجح أن تكون البلدان المجاورة أكثر تحالفاً، وما إلى ذلك).

ما مدى وضوح عوامل الجوار هذه في تشكيل الثروات الديمقراطية، وما هو الحجم المقدر لتأثير العيش في جوار ديمقراطي بشكل عام مقابل العيش في جوار

---

(1) Coppedge et al. 2022.

(2) See, e.g., Pevehouse, J. C. 2002. With a Little Help from my Friends: Regional Organizations and the Consolidation of Democracy. *American Journal of Political Science* 46(3): 611-626.

(3) Coppedge et al. 2022.

استبدادي؟ فيما يتعلق بالنقطة الأولى، فإن العديد من عوامل الشبكة والجوار هي محددات قوية للغاية للتحول الديمقراطي والحفاظ على الديمقراطية.[1] علاوة على ذلك، فإن الحجم الجوهري للتأثير لا يمكن إهماله، على الأقل على المدى الطويل، وفقاً للتقديرات النقطية من التحليل الشامل الذي يشيؤ إليه كوبيدج وآخرون.[2] على المدى القصير، قد لا يكون للوجود في جوار ديمقراطي تأثيرات دفع أو جذب كبيرة جداً على مستوى الديمقراطية للأنظمة المحلية، ولكن قد تعمل هذه التأثيرات بمرور الوقت وعبر حدود متعددة. نظراً لأن العديد من البلدان في الشبكة تميل إلى جذب بعضها البعض، في نفس الاتجاه، من المرجح أن تشكل البلدان الديمقراطية في بلدان متعددة في نفس المنطقة توازناً ذاتياً معززاً وتجتذب بشكل كبير مستويات طويلة الأجل من الديمقراطية في جميع البلدان في الجوار.

في الواقع، يقدر كوبيدج وآخرون أن الجوار الديمقراطي للغاية في أوروبا الغربية يضيف حوالي 0.2 – أو 1/5 من النطاق – إلى درجة مؤشر التعددية لدول المنطقة مقارنة، على سبيل المثال، بالوضع المضاد للواقع حيث كانت هذه البلدان تقع في منطقة غير ديمقراطية للغاية، مثل الشرق الأوسط. في قسم سابق، رأينا أن درجات مؤشر التعددية الحالية للنرويج والأردن في عام 2023 كانت حوالي 0.9 و0.25 على التوالي. وهذا يعتبر فرقاً كبيراً في درجة الديمقراطية الانتخابية. فيما يتعلق بالتفسيرات المحتملة لهذه الفجوة، فبحكم وجودها في أوروبا الغربية ببساطة، قد يكون النظام السياسي للنرويج، على مر السنين، قد تم دفعه في اتجاه أكثر ديمقراطية – ووفقاً لتقديرات كوبيدج وآخرون على الأقل – تفسر هذه الاختلافات في العوامل الإقليمية حوالي ثلث الاختلاف الحالي في مستويات الديمقراطية بين الأردن والنرويج.

(1) Rød et al. 2020.

(2) Coppedge et al. 2022.

الملخص

قدمنا في هذه الورقة نظرة عامة موجزة على الطرق المختلفة لتصور الديمقراطية وقياسها، مع التركيز بشكل خاص على الأبعاد ذات الصلة بالديمقراطية التي تغطيها مجموعة بيانات أصناف الديمقراطية (مؤشر التنوع الديمقراطي). تغطي مؤشرات مؤشر التنوع الديمقراطي للديمقراطية القائمة على الانتخاب والليبرالية والتشاركية والتداول والمساواة سمات مهمة مرتبطة بتعريفات مختلفة للديمقراطية، والتي تروج لها تقاليد بحثية مختلفة، وتعرض هذه المؤشرات درجات عبر فترات طويلة من الزمن و202 نظام سياسي في جميع أنحاء العالم. يتم تكوين المؤشرات من عشرات المؤشرات لكل منها، والتي توفر معلومات متنوعة ومفصلة في السمات المؤسسية وكيفية عملها في مختلف البلدان. وبعد وصف هذه المؤشرات، استخدمت النرويج والأردن كأمثلة حية لإظهار كيفية تسجيل المؤشرات وتوضيح اختلافات النظام السياسي عبر البلدين.

في الجزء الثاني من الورقة، استعرضنا العوامل التوضيحية الرئيسية المقترحة للتأثير على التحول الديمقراطي أو التراجع الديمقراطي المتعلق بالظواهر الدولية أو العابرة للحدود الوطنية المختلفة، بما في ذلك مجموعات القوى الجيوسياسية، والاتجاهات الأيديولوجية العالمية، والصراعات الدولية والصرعات المرتبطة بالأمن، بالإضافة إلى تأثيرات الجوار المختلفة الناشئة عن مجموعة من الانتشار والمحاكاة والآليات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، أوضحنا بإيجاز كيف يمكن لهذه العوامل غير المحلية أن تساهم في شرح أجزاء من التباين في درجات الديمقراطية في جميع أنحاء النرويج والأردن، مع الإشارة بشكل خاص إلى كيف يمكن أن تكون بيئة الديمقراطية الإقليمية التفاضلية ذات صلة. تتنبأ النماذج الإحصائية الحالية لتأثيرات انتشار الجوار بأن البيئة الإقليمية التي تقع فيها النرويج ربما ساهمت بشكل إيجابي في التطور التاريخي للديمقراطية، في حين أن موقع الأردن في جوار أقل ديمقراطية قد يؤثر سلباً على الديمقراطية من خلال آليات مختلفة.

ومع ذلك، كما أظهرت لنا تجارب التحول الديمقراطي العديدة في بلدان من مناطق مختلفة من العالم – خاصة في الجزء الأخير منالقرن العشرين – فليست الجغرافيا ولا الخصائص الهيكلية الأخرى هي المصير عندما يتعلق الأمر بتفسير التحول الديمقراطي. حدث التحرر السياسي والتحولات الديمقراطية في العديد من بلدان جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية في التسعينيات، على سبيل المثال، على الرغم من أن المنطقة كانت في السابق استبدادية بشكل ساحق.[1] وبالتالي، حتى لو لم تسهم البيئة الإقليمية في جعل الانتقال الديمقراطي في الأردن أسهل، فإنه بعيد كل البعد عن أن يكون غير قابل للتحقيق. كما تلعب العوامل الأخرى المتعلقة بالتصميم المؤسسي وبناء التنظيم والاستراتيجيات والتعاون بين مختلف الجهات الفاعلة والمجموعات دوراً مهماً في التأثير على فرص التحول الديمقراطي،[2] مما يشير إلى أن الجهات الفاعلة التي تهدف إلى تحقيق تحرير كبير للنظام السياسي قد تتصدى لبيئة إقليمية صعبة بل قد تتغلب عليها.

(1) انظر على سبيل المثال: Bratton and van de Walle 1997.

(2) انظر على سبيل المثال: Coppedge et al. 2022.

الانتقال الديموقراطي والسياسي: مقاربة أردنية نرويجية

يمثل هذا الكتيب أحد المخرجات الرئيسية لمشروع تعاوني مع السفارة النرويجية في عمّان، بعنوان: «الانتقال الديموقراطي والسياسي-مقاربة أردنية نرويجية».

يجسد هذا المشروع رحلة عميقة من الحوار والتبادل الثقافي والسياسي، والتي تهدف إلى إثراء المشهد السياسي الأردني من خلال تبادل الخبرات والرؤى المتخصصة.

يوثق الكتيب النقاشات المثمرة التي دارت خلال المؤتمر الأول الذي عُقد في أكتوبر 2024، والذي يضع الأسس لسلسلة من ورش العمل المخطط عقدها في عام 2025. تهدف هذه الورش إلى تعزيز النقاش حول الانتقال السياسي والسياسي، مستندةً إلى المعارف الأساسية التي تم تبادلها.